

١٦٠

ج ٥ ق

جلاء الأنظار في حل عويصات الأفكار للفناري، تأليف
قره خليل ، خليل بن حسن - ١١٢٣ هـ بخط حسين
ابن علي بلشاني سنة ١٢٣٦ هـ

١٠٧ ق ٢٥ س ٢٤ × ٥ ر ١٦ سم

٦٧٥٤

نسخة جيدة ، خطها تعليق حسن ، طبع سنة ١٣٠٦ هـ
بالاستانة .

معجم المؤلفين ١١٧:٤ الأهرية ٣ : ٣٦١

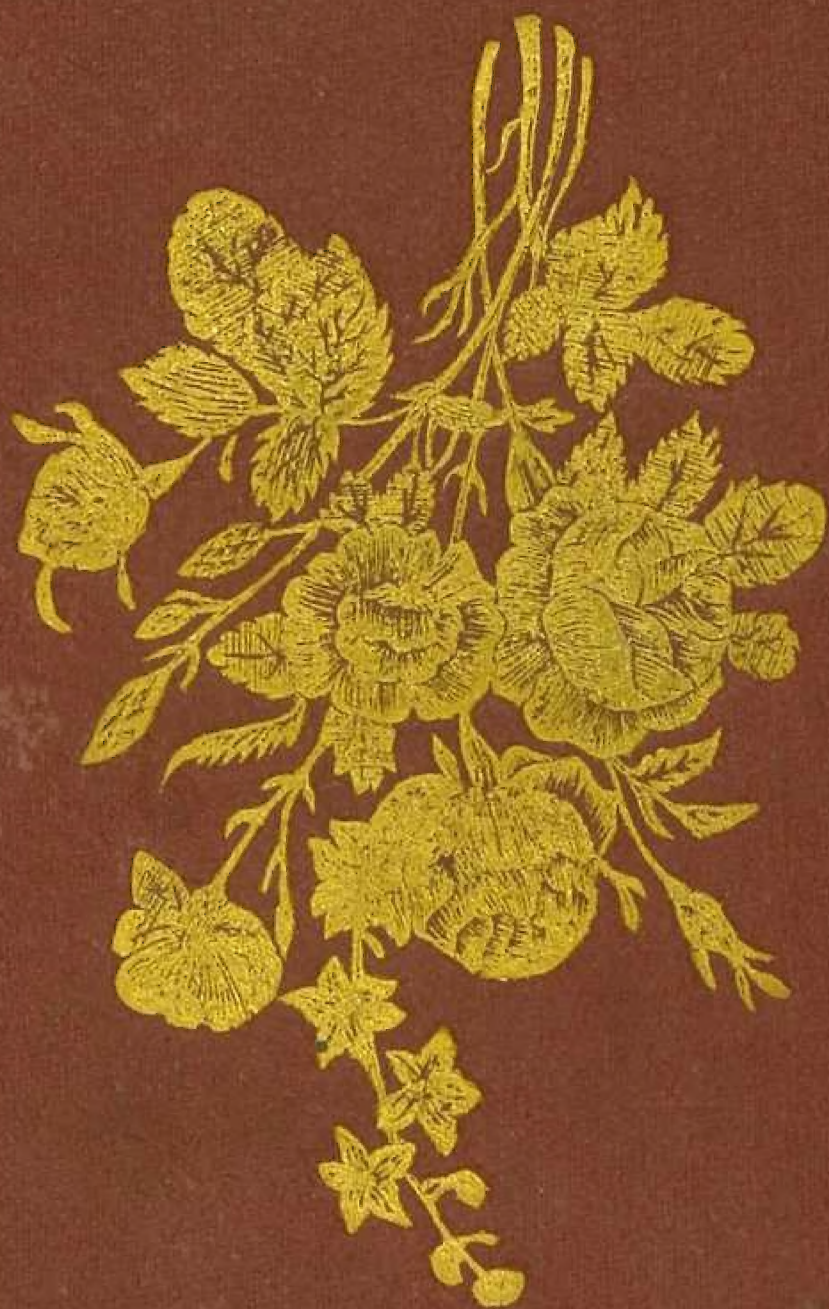
١- المنطق أ- المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ

النسخ د - ح - حاشية قره خليل على الفوائد

الفنارية ه - حاشية على شرح الفناري على ايساغوجي

١٧٠٦٤
٤

٥١٤-٥٢١٥



مكتبة جامعة الملك سعود - قسم المخطوطات

الرقم: ٦٧٥٩ في ٨٢٦
 المؤلف: خديجة بنت خويلد
 المجلد: ١
 تاريخ النسخ: ١٤٢٦ هـ
 اسم النسخ: نسخة بخط
 مكان النسخ: الرياض
 ملاحظات: نسخة بخط



اشرف الخلق كما هو المسمى فهو صفة المحمد لا انه صفة بعد صفة والاف
لقد علم على صفة البيا كما هو القائلون **قوله** وافضل الامثال
بعض افضل الافضل ولا عيب في التكرار في الخطبة **قوله** حسن الشمايل
جميع الشمايل يعني الخلق واصله الحسن اليها واصله الصفة الى الموصوف
وهو **قوله** وكرم الخصال جميع الخصال بالكرم من قبيل ضافة
الصفة الى الموصوف **قوله** فلي كما لا الفوائد بشارة الى الباقين
وهو ثانياً تيم به في الاول سبب ترجيح هذا الخبر على الباقين
والثاني اختيار هذا الكسب لكونه لا يتفرع عن الاول كاشتهار خبره
من اجتناب الناس اليه حتى حكم الخيال لا علم له بوجوب معرفته
اما فرض عين لتوقف معرفة الله تعالى عليه كما ذهب اليه جماعة
واما فرض كفاية لان اقامته مشاعراً للدين بحفظ عقائده لا يتم
الا به كما ذهب اليه اخرون على ما شرح المصالح وحاشية السيد المحققين
واختار المحقق المدقق صاحب الطريقة المحمدية الثاني **قوله** وينزل
الغرض فيه تعريف على البرهان بان حاشيته لم يشك في القاب
من وجوه القرائن الفارسية بتفصيلها تعلق بالثبوت من المقدر
لان عمل المصدر لكونه في قوة ان مع الفعل لا يتقدم معموله عليه
منه اسوة المشهور والعامة التقدير ان يجوز عمل المصدر في ظرف
المقدم وقال وهو الاظهر فعلى هذا تقدم معمول عليه لرعاية
الشيء **قوله** انتهى من القياس **قوله** من جملة المصادر رقيقة من جهة
ظاهرة **قوله** ان محمداً مطلقاً يجب حذف عامله على ما يدل
عليه كلام ابن الجوزي فلا يجوز حذف محمداً في كلام الفضلاء
وقال نجم الامامة الذي راى ان هذه المصادر رواها لها ان لم يأت
بعد ما يبينها ويبيح ما تعلق به من فعل ومفعول اما
بحرف جر او بضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله
بل يجوز حذف محمداً واما ما بيننا فاعلمه بالاضافة في كتابه

قوله محمداً كسب من جملة المصادر المحذوفة فعلها
وجوباً سيما على ما تقرر في كتب النحو وهو محذوف
واحمد قول احمد

بسم الله الرحمن الرحيم
محمد الكسب على ما تعلق به من منع عوارض الافاضل
فناي

لان الجملة ليس بمصدر بل المصدر لفظ المحذوف وهو

فليس لقوله كسب مدخل في وجوب الحذف

اي ذلك التعيين والبيان لما يحذف بحر

لم يقل قوله محمداً في قوله محمداً كسباً روي لا يفسد

فلقوله كسب مدخل في وجوب الحذف

او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وبين فاعله بحرف جر
نحو يوبس لك وبين مفعوله بحرف جر نحو محمداً كسب فيجب حذف الفعل
في جميع هذا قياساً انتهى مختصاً فلا يتوهم ان الحاشية لو لم يذكر
لفظ لك في العنوان لكان كلامه غريباً عن المسألة لانه انما
ارتكب لكمة انما عالجها بالامانة ويجوز دفع الكسب بالاقبال
انه خبر مبتدأ محذوف تقديره الكلام هو اي محمداً من جملة المصادر
فيكون تطبيقه على كلام ابن الجوزي **قوله** ان الكلام في ذلك
ليس بمعلق بشئ من المصدر ومن الفعل المقدر بل هو خبر
مبتدأ وجب حذفه على ما قال نجم الامامة كما لا يخفى وقوله المحذوف
فعلها اي فعلها بحال الاضافة على الاستعراق وبهذا الترفع
توهم ان الصواب المحذوف فعلها لانه المطابقة في الوصف
بحال متعلقة انما تعتبر بالقياس الى الفاعل ولكن يرد ان الاولى
لا يقال المحذوف فعلها او المحذوف فعلها فتبصر **قوله**
وهو محذوف فاعله مسامحة فاعله ولم يقل واحمداً او محمداً
المقام عنها **قوله** اخيرت اخيرت في تأدية المراد بالجملة
الفعلية على الاسمية مع ان منها ما في الكلام المجيد **قوله** لكونها
اصلاً اي راجعاً في الاشتغال على الاستدلال لا صالحة طرفها اما الفعل
فقط لان مدلوله يتضمن النسبة الى الفاعل واما الفاعل على فهو
اصل المراد فاعله وانما قيل علم الفاعلية كما استراليا
في الحاشية او ان الاسمية معدولة عن الفعلية **قوله** ان الفعل
المقدراً اجاباً كما هو صله واما انشأه على تقديره بديل
اجاباً على انشأه بالكمال فيكون محمداً كما قال سيد المحققين في قوله
شرح المفتاح **قوله** ولا عوارض بالجر عن استدامة المحذوف قلت
كيف يدل الجملة الفعلية على ان قرار بالجر عن جعل محمداً ثانياً
انما اريد قلت لاشك ان هذا المقام مقام التعظيم للمعم الذي

انما قال محمداً لان خبره هو محمداً لا محمداً وهو التثنية
فلا تفتن

علم ان ابن الجوزي قسم وجوب الحذف الى التثنية والقياسية
وعند احمد بدو من الكلام من الاول واليكم من الثاني وهو
الترضي في القياس وانه في موضع ما وقع فيه الفاعل المفعول
بالاضافة او الكلام من غير اداة النسخ فقلت ب الله وبقية الله
ووعده الله بكونه الله وفرض الرقاب وسبحان الله وبك وبك
لك وسبحانك وعقربك وعدك عاكف فيك سلك الله
سبحاً ورحمة الله ربنا وشكرنا وشكرنا امين الا ربنا

واشت قد علم ذلك ان صاحب الحاشية اول الدعاء بالاعية
واجمع خبر الشايت اليها

وجه التصريح ان نقل في التوجيه ان المضاف كسب من
ثاني لعدم جريان حذف الفاعل في هذا المقام لنقد شرطه
كما لا يخفى

اذ المقام مقام التثنية والاضافة بما قد اشتمل على
لان العامل هو الفعل فقط لا الفعل وفاقه كما هو في قوله وبعبارة

لان الفعل هو لفظ محمداً فقط لا محمداً
ودلالة المقام دلالة رابعة كما ان العادة لطيفة خامسة

اخيرت الجملة الفعلية على الاسمية لكونها اصلاً ولا عوارض بالجر
عن استدامة المحذوف لان الفعل يدل على التجدد قول احمد

من شدة الاستمرار التجددي بين الطرفين
فقوله كما مر على عدم الاقتضاء
هذا واراد على قوله ولست نصيب منه جميع الاستدلال
في سلك واحد

وجه الثاني من كلام الرضا مبنى على ان
وافادة التجدد على حقيقة الوجود

وجه الثالث من التوقف على ذلك صدور الجواب
لا دلالة كما يقال زيد مضروب فانه يدل على كونه
مضروباً سواء صدر الضرب عنه احد اولا
ولذلك يلزم مطابقة الواقع بعد السماع

اقول ويمكن منع دعوى الاستفاضة انما قال ويمكن
اشارة الى ضعف المنع لان المتبادر ان الحدود انما
يكون تحصيل السهو منه لا تحصيل صلا الدلالة لان
المقصود منه قيد وهو محط الفائق والفرق
عليه يمكن بان يقال ان المقصود تحصيل الدلالة
المتصفة بتلك الصفة في نفسها

لا يحصى نعمه فاسب استدامة الحمد غاية المناسبة فلو كان مقدور تلك
طريقة الاستدانة فاعلم بسلك علم انه عاجز وهذا كاف في المقام
الخطابي **قوله** ان الجملة الاسمية لا تدل وضعا على الدوام والشيء
كما يوضحه عبارة المحشى وانما تدل عليه بمجموعة المقام اذ كان
خبرها اسما وبالجملة ان الاسمية بخبرها يقصد بها بحسب المقامات
استمرار الشئ اذ كانت مثبتة واستمرار النفي اذ كانت منفية
واذا كان خبرها فعلا مضارفا فقد يقصد بها استمرار تجددي
فقد يثبت الى ما يقال من ان الجملة الاسمية على الاطلاق تدل على الدوام
فقول الحمد تارة جملة اسمية خبرها ظرف فان قدر عامل الظرف
اسم فاعل كانت مفيدة للدوام الشئ وان قدر عامل الظرف
فعلا كانت الجملة مفيدة للتجدد قطعاً فلي هذا لا يخفى بين الطرفين
بل الطريقة التي نحن فيها في التحقيق طريقة القرآن على ما في طرق المتكلمين
فيما ذكره المحشى نظراً من وجوه اما اولها فانه لا يقتضي العدول
لما قرأنا ان يدعى التبادر في الاسمية بقربية المقام وانما الثاني
فانه جعل في الاثمة من دواعي حذف الابهة لغرض الدوام
والنزوم فتأمل وانما الثالث فلان العجز عن الحمد مشرك لان الحمد
من النعم فينسل كمالا السيد السند في سيرة واما الرابع
فانه قوله الحمد لا يدل على صدور الحمد عنه كما يدل عليها
لفظ التشخيص فانه لا يجعل الشئ لنفس الدلالة على الصدور
بل لا يدل على صدور الحمد عن احد فانه صاحب العناية قال
الحمد لا يدل على كونه محمداً صدر الحمد من حامداً ولا انتهى
فتأمل وهذا مبنى على ان الاستفاضة من لفظ التشخيص
هو استراكة شكل الدلالة بين الجملتين ويمكن منع دعوى
الاستفاضة المذكورة ولكن يرد ان الاولى ان يقول يدل ذلك
والدلالة على صدور الحمد عن نفسه **قوله** يدل على التجدد

الى الحمد

الى الحمد وث فان الفعل لما دل على اقتران حدث بزمان هو
متجدد ومتغير قطعاً مناسب لا يراعى في وضعه تجد وذلك الحد
في ذلك الزمان المتجدد ولا مجرد اقترانه به **قوله** وللتشخيص
لتصريح صدور الحمد عن نفسه فانه لا يحصل الا بالفعلية ولا يرد
حدوث ثابت له لانه مستغنى عنه بمجموعة الاضافة كما قال في الثانية
وفيه نظر لان قولنا الحمد لله دل على الاتصاف بالكمال فهو
الوصف بالكمال فهو الحمد فهو نصريح بصدور الحمد عن نفسه
والجواب عنه انه صدور الحمد عن نفسه لانه نصريح به كما لا يخفى
قوله انما اخير الحمد في دعوى قول بن الحارث لا يظهر لا خفاء
معنى لان حذف الفعل واجب عنده كما عرفت والجواب
ان ذكر المصدر ليس بواجب وان الباء ليس بواجبة ايضا
فيجوز ذكر الفعل والمصدر معا وذكر الفعل به وانه ذكر المصدر
كما لا يخفى **قوله** وليندب السامع الى ما شئت ومنه المذهب
وهذا انما يستدرك في مادة المسواة الشئ لان يمنع ذلك
قوله يدل على استمرار التجدد اي معنى ان الحمد متجدد وكل لحظة
حسب جملة النعم على ما في طراف المتكلمين ثم هذه الكلام ايضا
يؤيده انما يدل عليه وضعا وليس الامر كذلك بل هو مغفوض
الى المقام على ما في شرح المفتاح **قوله** اي تقدير المضارع قد مر
اشارة الى اولوية ثم خرج به بكونه اوق في النفس **قوله** الشر
الموجب لاستغراق الحمد ولا يخفى ان الاستغراق الحقيقي ليس في الشر
فالعجز في هو والاستغراق العرفي هو المقدر وقتا مثل مدة عمر
لا يدل عليه الحقيقة **قوله** اما الماضي فذكر كمر جوهية الماضي
وجميع **قوله** ايضا اي كما يدل على الانقضاء كما لا يخفى فانه قلت
ان الوجود المذكور على تقدير تمامها تدل على رجحانها على الاسمية
وهو فاسد لانها طريقة القرآن قلت قال بعض الافاضل في حواشي

وللتشخيص على صدور الحمد عن نفسه وانما اخير
الحذف يقع الحمد على تسمية التسمية ويندب الى ما شئت
من المذهبين اي تقدير المضارع والماضي وتقدر بمراس
اولا لانه يدل على استمرار التجدد في الموجب لاستغراق الحمد
في جميع الازمنة المستقبلة اي احداث مدة عمر ساعته
فباعتقاده وانما الماضي فيدل على الانقضاء والتقصي مع انه
لا يدل على استغراق الحمد جميع الازمنة الماضية ايضا

قول الحمد
اي اخير طريق حذف الفعل على طريق ذكره فالجواب
المتأخر لا يثبت في الاختيار

قوله وجهين الاول لانقطاع وان في عدم استغراق اجزاء الماضي
فيه الكلام من استغراق المضارع والجملة الاسمية معنى مجازي فلم يجوز
في الماضي والجواب انه لم يثبت عند المتكلمين
وجهه انه يمكن ان يقال ان متصور المتكلم اظهار استحقاقه
بهذا الحمد وان لم يكن له فليكن الاستغراق حقيقيا وفيه انه يابى
قوله متى عمرى عنه فتأمل
وجهه انه يرد عليه ان الاستدانة ليست بمقصودة بل الحق لها
استحقاقه

قوله كما يدل على الانقضاء او كما يدل المضارع على الاستغراق
لانه الاول هو المتبادر كما لا يخفى

فمن قصد التجدد لزومه طريقة العقلية ومن قصد الثبوت
والدوام لزومه طريقة الاستحسانية

وجهه ان دلالة التقدير على الاولوية ممنوعة لا للمباد
في حل العبارة كخاف فلا ولي ان يقول ان ما حرفة ويجوز
ان يكون استحيته

وجهه ان يلزم الفصل بين الفعول والاعراض فاما مل
يمكن ان يقال ان ما عارضت با عد العطف عن العطف

واعلم ان لفظ التخييل في ما مني الله تعالى من العلوم
والكلمات افضل واشرف من كمال الافاضلة في تخرار
كلماتهم لكونه غاياب عن الشكوك والادام

قوله على ما خلصت الى المنهج بكم الميم وفتح النون وهو الرواية
ظهرت جميع المنهج بكم الميم وكون النون وهي العطفية والعوارف
جميع عارفة وهي الاحسان وما يجوز ان يكون موصولة والعائد
في الفعل مخذوف وحذف العائد المنصوب مقتضى ما خلصت
الى في يكون من بيانية او متعلقة بمقتضى ما خلصت الى من بين
من عوارف الافاضل وهو من عوارف الافاضل وان يكون
مصدرية اي على تخيلك الى في يكون من متعلقة بمقتضى
واضافة المنهج الى العوارف بيانية اي من العطايا التي هي
عوارف الافاضل اي اجبت على الهم او احساناتهم قولهم

المتفاح ان انكته امر قصدي والكفل وجهته وبالله التوفيق قوله
العطفية وهي اسم ما يعطى وهي الاحسان الاول وهو الاحسان
ان اراد به الكمالات فيكون المنهج والعوارف بمعنى فيكون تكراراً
وسيجي دفعه وما يجوز الا ان يقال يجوز ان يكون استحيته
موصولة او موصوفة كما لا يخفى ويجوز ان يكون حرفية وهو اولي
لفظاً ومعنى ما لفظاً فاما متعلق الاستحسانية الى تقدير العائد في العطف
والعطف عليه وهو كلف واستلزام كونه من في المقام
الثاني على طبق الاول واما معنى فلان الحمد على الانعام اولي من وجوب
فقه مقتضى الفقر الى شايه في يكون من بيانية يشهر
بالولوية فيه نظراً لان الثاني هو الاول في كل حال وهو
من مع اي من جنس منج وهو داخل تحت اي المقسرة على طريق
اللفظ الغير المرتب وانت خبير بان ذلك تصوير للمعنى لا تقدير
الاعراب وهذا نظري من البيانية فاله ولي تقديره فاما مل
فيلفظ ترك من انتهى وجه الظهور ان الشاي في البيان
هو الحبل ويمكن الاعتذار بان المق ان المتخصص غير المنهج اذ لا يخفى
ما في الافاضل ليس هو من جنس مقام بالافاضل
وان يكون مصدرية وهذا الاحتمال اولي لان الحمد يكون ج
على الانعام ولا نسب له عن الخريف اي في يكون من متعلقة
بمقتضى ولا وجه لتركاب الجواز جعل المصدر بمعنى الفعول مع تحقق المعنى
الحقيقي فاما مل واصله المنهج الى العوارف بيانية واعلم
اولاً ان العوارف بمعنى العطايا كما مر فليت الاضافة فيها من قبيل
واضافة المصدر الى الفاعل والمفعول بل انما اضيف العوارف اليهم
لكونهم اخذوا بها وكونها واصلة اليهم او لكونهم باذلين لها والاول
هو المبدأ وقد برر وعلى كلا الوجهين اعتبار اضافة العوارف
اولاً ثم اعتبار اضافة المنهج اليها فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص
والله

ولكنه المراد بالاضافة البيانية ليس ما هو المتعارف حتى يبرر
ان العموم والخصوص من وجه شرط فيها وهو مقتضى دلالتها على
اخر وهو ما يكون الغرض منها بيان المضاف وهو المذكور
في حاشية الى الفتح على شرح التهذيب فاندفع توهم التكرار
لكن عطف الى اي بقا من لا لا القياس على الاول كونه من بيانية
في يكون تقدير الكلام ما خلصتني عنه من محض عوارف الفضائل
والايضاح كونه من متعلقة بخلصت والعايد مخذوف وهو بكي
لا يخفى ولو قال لكن عطف على خلصتني عليه النسب بالمصدرية
لكان اسماً وهذا البشيرة لا يدل على ما مصدرية نشأ
سوى هذا العطف وقد عرفت ان ههنا قرينة في ذلك
فقه لا يصح عطفه اي بياناً وبل فقه ويجوز ان يكون ج وهو
خلاف الرواية فقه من اعطاء عوارف الافاضل فيكون الج
فعل المحمود ويجوز المراد بالعوارف اما المسائل او مطلق الادراك
او الملكية وغيره فيكون من بيانية ويجوز ان يكون الاعطاء
مضافاً الى الفاعل وهو عطاي بالافاضل وعلى جميع التقاویر
الاولى ان يقول فعلي جميع الج وعدم التكرار فقه مما مر
وقيل في دفع التكرار فالاحتمال في العوارف فقه فعلي جميع الاحتمال
يكون الاضافة لامية لا بيانية فقه او المأخوذة او ليس المنهج
فقه فكان عوارفهم عطاي ولما كان المراد بالعوارف ما ليس
اليهم احسنه قال عطاي ولا حاجة الى ان يقال لا كل واحد
من تلك العوارف عطاي ولكن ان تقول ان العوارف بمنزلة الشخص
فاما مل وقد عرفت ان تقدير المتعارف اولي وهو اوضح تجد والجهد
بحسب تجد النعم فقتضى اللفظ صيغة المضارع فعدل عنه لا مريد
الاولى لطلب الماضي على المضارع والثاني لاشعار بان الحمد على ما
يتجدد ويستمر النعم ليس في وسع الانسان ان يقول لا غير

وخلصتني من محض عوارف الفضائل

لكن عطف على خلصتني عليه يدل على ان المراد بالمصدرية
في على تقدير الموصولة لا يصح عطفه عليه من حيث المعنى
ويجوز ان يكون المنهج بكم الميم وكون النون مصدرية اي على
في يكون المعنى من اعطاء عوارف الافاضل وعلى جميع التقاویر
لا تكرار فيه كما قال البعض وقيل في دفع التكرار على تقدير عدم كونه
الاضافة بيانية وعدم كونه المنهج مصدرية المراد بعوارف الافاضل
المسائل المذكورة في كتبهم والمأخوذة من اقبولهم وبالمنح المسائل
الاستنبط منها او من احد هي فقه عوارفهم عطاي با قول احمد
وجه التدبر ان التدبر هو النعم لكل كتاب واليه الذهن
في المقام

وهو ان الانعام اولي من النعم بان يكون محموداً عليه

لانا اعطاي عطاي لم ملخص من بيانية عطاي جميع الاشياء
واما جعل عطاي عطاي بالافاضل انما فقه في الشرف
واعباً التخصيص من بيانية فقه لانه خلاف اللفظ فاما مل

قوله وخلصتني عطف على خلصتني اي على ما خلصتني من محض الج
اي على تخيلك يا اي من محض عوارف الفضائل اي من الملكية
للنفس بل بالعوارف التي هي التزيين الشريف في الابدان ثم عز
عن تلك الاشياء بها استعارة مصرفة حقيقة كما استعارة اوتيه
الفضائل في النفس باثبات الحقة في الحقيقة فقه فقه المشبهة
بلفظ المشبهة استعارة بالثبات وضاف اليها العوارف استعارة بخلية
اي خلصتني من محض الاشياء التي هي من ملكة ومزيلة للفضائل كما تزيين
الشريف التي هي الملكية لما عارضته من ابدان واما فقه او ان
الافاضل بالعوارف على ما قيل فقه فقه على ما لا يخفى قولهم

وجهه ان التشبيه مع وجهه قد علم عامر

وجهه ان هذه التكاليف لا تدفع اولوية اعطيتها

عن المضارع بلفظ الماضي تنبها على تحقق وقوعه **قوله** ان كلمة على تعيلية
اي تعيلية لا تشاء والجملة كما في قوله تعالى والليل والنهار لله على ما يمدكم على ما
في الاطول **قوله** الشئ من محله عواصف واصافة الحذر كذا في قوله
لا مية او بانية **قوله** الاشياء والمهلكة للفضائل وتلك الاشياء
على الامراض كلها والفقير وغيره مما يوجب العموم والعموم
وعند وسوق العارف والمكالمات **قوله** ان الكلام اما في موانع
حصول الفضائل واما في موانع بقاءها فاحمل **قوله** ثم عبر عن تلك
الاشياء بها اي بكلمة العواصف على كونه تلك الكلمة استعارة و
على الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بعبارة هي الشبهة مفرقة
وهي ما يكون المذكور هو المشبهة به **قوله** حقيقة هي ما يكون
المشبهة متحققة بآثارها **قوله** او شبه الغف لنرا والاشارة
المكينة هي التشبيه المضمر النفس عند الخطيب وعند الجمهور المشبهة
به المسكوت عنه وهو الاول **قوله** في المعنوية اي في النفس **قوله**
فغير عن المشبهة بلفظ المشبهة وهو الفضائل والمشبهة به هي
النباتات الخضره واثبات العواصف تحيل فهذا المذهب الشكافي
والحق في خط بعبارة مذهب الخطيب ومذهب الشكافي لانه يبنى
اول الكلام على مذهب اخره على مذهب اخر وهو خطب القضاة
لا يقال او غير عن المشبهة به بل ولو ترك قوله في النفس لم يرد عليه
شيء **قوله** اي خلصني من محله الاشياء وهو حاصل المعنى على جميع
التعديرو ولو ترك قوله كالتبراج الى المكان اظهر وانصرف عن
قوله واما التشبيه اذ انك الفضائل في اي دركات المسائل
اما وجه عدم المناسبة فلا لانه لا جامع بينهما لان الاول انك
سبب الوجود والعواصف سبب الفناء والزوال فليكن التشبيه
وقيل وجه التشبيه بينهما انهما سبب الاضطراب لانه اذ انك
المسائل سبب الاضطراب المذكور كما ان العواصف سبب الاضطراب

النباتات

ومادة كثره المذكورة اظهرت الفتح عند قول سيد المحققين
تحدثك على ما حدثت **قوله** سواء كان قلبا او نبيا
وهذا ظاهر اذا كان احدنا انما اذا كان خبرا على
الاختلاف المشهور فدل انه اظهر لصفات الكمال وهو ممدوح
له تعالى سبب ذلك هو المذكور **قوله**

وجهه ان تقريره كحشي يشعر ان الكلام في ثلثي لانه قال
ومرئيه والاولى لا يعتبر الا **قوله**

اما وجه الاظهر به فانه قوله كالتبراج يوهم ان التشبيه ناظر
الى الوجه الاول عن طريق الاستعارة المفرقة وفيه ان ثلثي
ليس باوضح من الاول فلا وجه لتركه والظاهر ان اعتبار الاستعارة
مطلقا يوجب نوعا من الفتح الى التشبيه بوجه غير ان الاستعارة
مطلقا بل عن كذا فوضع المرام غاية التوضيح هذا ما يشرن
في حد المقام **قوله** ولان ادراك المسائل
مرغوب في النفس والعواصف منفورة فيها فيشتغل القلب
عنه تشبها الحسن والبيع **قوله**

فان ملان عبات الشئ لا عن التشبيه وذلك كجمل الاستعارة
المفرقة او المكينة او صفة المشبهة الى المشبهة وان الفاضل
يتملى الوجود المشبهة اظهرها المسائل لان الادراك على التبادر
ولو حمل الفاضل على التعدييات او على المكينة يكون على معنى
التحصيل فاما **قوله** اي فادرك كل منها فان العواصف
تفنى النباتات الخضره وادراك المسائل سيما الضعيفة تفنى
وجوه المدرك **قوله** فعلى هذا الاشارة الكلام
ان التشبيه بالعواصف هو المشابة في فوج المشبهة وهو الاول
فيكون المضاف في كلام الشئ محدوقين ويكون المضافه العواصف
من قبيل اضافته المشبهة الى المشبهة **قوله**

وصلوة على عامة من كلفهم اول الفواضل ليشي على محض المنقوت باعلى الشئ بل والبسوت من الحرم القابل فنار
قوله وصلوة النفس بفعل محذوف وهو صليته واصلى على قيس حمدا لك الفاعل ههنا ليس بواجب الحذف لانه لا يلائم
بل جائز الحذف والاشارة في اختياره على التسمية واختار الحذف على الذكر كقوله حمدا لك **قوله** لا احد
النباتات الخضره وفيه انه وصف غير مشهور وعلى ذلك

وقال المصنف ليجاز في ما بعده نارة بواسطة اخذ ما موصولة
وذكر خبري باخذ ما زانته وقد نصب بوجه بعيد يعني ان يجعل
ما ذكره غير موصوفة وينصب ما بعده بتقدير راعني او على التمييز
ان كان منكرا **قوله** سيد شريف

قوله وفي العطف ليشي العطف بالواو او بالضم ليشي ليشي
اخراج ما بعده عما قبلها في الحكم به بطريق الاول وتبينتها
انه لا يلقى الجنب وسي يتضح بمعنى الشئ اسم لا وما بعده لا قد تحذف
على ان ما يربط الى ما قبل العطف بالواو وقد يربط على انه
غير مبتدأ محذوف والجملة صفة ما اشياء هو العطف بالواو
وروي الوجهان في قول امرئ القيس وليسا يوم بداره جليل
وقد نصب على التمييز وجزا ما يحذف عنها كلمة لا فيقال كرم
القوم سيما زنده وقد تقع بعد الجملة الى ليدل على ان الصبيسا
وهو يطلع والعاقل قبلها ما في كلمة عامر معنى الفعل الى مثل الجملة
في هذه الحالة **قوله** سعد الدين على المتنازع

لا يقال هذا انما في المايحي من ان نفس النبوة والاباء وخلافه
علة الاستحقاق لانه يقول انها ما في هذه الانعام فصار علة له
بهذا الاعتبار ولعله حقيقة هو الانعام وهو التلخيص **قوله**
اي لمركب من هذه الامور كل واحد منها لا لا ابا
مشتراك بين النبي عليه السلام واثمة فصلا لكل مشترك
في الاستحقاق للصلوة وهو فاسد **قوله**

فعلم بهذا الاعتبار ان الكلام لا في المشبهة بالعواصف هو المشابة
فوجه التشبيه هو الاشارة فيكون المضاف في كلام الشئ محدوقين
ويكون المضافه العواصف من قبيل اضافته المشبهة الى المشبهة **قوله**

مبنى على السجدة والمراد ان مساق ذلك الادراك كالمواصف
في ان الوجود فاما **قوله** منصوب بفعل الاضطرار يقول
وما قرره بعد اجازة صلوة اننا الحذف ههنا جائز كما في
قوله والاشارة هي التلخيص المستعملة بالفكرة المؤثرة في القلب
من تلك الامور تلك اذا اثر بها بخلافه على ما في سبب التحقيق
في شرح المتنازع **قوله** كمنى قال بجملة وقدره في الكاف
الشبهة على المرفوع نحو انما كانت انتهى وقال صاحب التوضيح قد
تدخل الحذف على الضمير في الضمير وقال خال لا يظن ان
المؤثرين والاعراض لا يتصور ذلك بالضرورة قاله صاحب المعنى
انتهى **قوله** الشئ على عامة من كلفهم اي على جميع الانبياء ومن
البشر او مطلقا فعلى هذا الظاهر ان قوله ليشيما على محذوف
على المذهب المذكور وهو انه عديم فاعمل الحذف **قوله** يجوز ان يكون
الاضطرار يقول يجوز فتح الهزلة وضمتها **قوله** وهو الظاهر
اي من العامر لانه يقتضي ان يكون المذكور امرا صالحا لان يكون
علة بتعظيم النبي عليه السلام والله المتعبد له بعد تعظيم المنعم
الحقيقي بانهم صاروا متعبدين له بعد ايتمهم الى القراط المستقيم
واليسادة الدارين فكان قرآن تعظيم المنعم الحقيقي بتعظيم المنعم
المجزي سنة قديمة وعادة مستمرة وتلك الجملة لا من لم يشكر
الناس لم يشكر الله ولو قرئ اولى بضم الهزة بيا والتميم
بحسب الزمان وهو ليس بمراد وجملة على التعظيم بحسب الزمنية والشرق
لا يخفى عند تكلف فوجه الضلوع عليهم خفي **قوله** والاشياء
بقرائه وعلى ثلث كلمات **قوله** اي اشرقت الشمس بهذا الظاهر الى انما في
الاول **قوله** الاباء والاسلام وخلافه النبوة والكرامات مثل العصمة
عنه الزنوب والامن من سوء الى ثمة فالمراد بهذا النوع من انواع النعم

النباتات

وجه الثاني ان المتقدم بالشرف هو تقدم العلم على المتعلم
والمتقدم بالترتبة هو تقدم الصف الاول على الصف الثاني
فانه لا يبدل لاجل رتبته متاخران والاستعمال على طريق
علم الغير يوجب لا يوجب

المتقدم خمسة احد بالمتقدم بالزمان والثاني بالمتقدم
بالطبع وهو الذي يمكن ان يوجد الاخر لا وهو موجود
مع وجوده يمكن ان يوجد وليس الاخر موجودا كمتقدم الواحد
على الاثنين والثالث المتقدم بالشرف كمتقدم اليك
على غيري فانه رتبة المتقدم بالترتبة وهو ما كان
اقرب من سببه اعمده وكرتبت الصفوف في المسئلة
الى الجواب والفرس المتقدم بالترتبة كمتقدم حركة اليد
على حركة العلم وان كانت في الزمان واما المتأخر
فتعال على ما يتجلى بالمتقدم بمداية

وفي الحقت وفلت والمخ والمخ والفاضل والفاضل
والفاضل والفاضل والفاضل والفاضل
السببية ما فيها فليس في قوله بالترتيب
والشرف التباين والاضافه على من خالف
سائر الاربعة وقيل كثر من قبلهم وبجواز اوضح من غيرهم
قول احمد

وجهه ان حديث قرأنا تعظيم العلم بتعظيم العلم المجازي يخرج العلم
والايمان من السنين لان السبب للفضل عليه واله هو الانعام
وهو يتبع الشريعة الحقيقة التي بها سادة الزمان وهو مشرك
بوجه النبي عليه السلام واله ولذلك صار العلم ذو رتبة الاربعة

فان كان الانبياء مستحقين للفضلة بهذا السبب كان استحقاقهم
بمنصب النبوة اولى والاولى ترك السبب لان الاستحقاق بها
كان بالترتيب البرهاني كما لا يخفى **قوله** او اولى العلم بحسب الشرف
والترتبة فالعلم الى الاحتمال الثاني والاولية اضافة لانها النبوة
اقدام العلم في الرتبة والشرف وجعل الاضافة بخلافها
بيان على خلاف الظاهر على انه لا يوجب فوات تلك الترتيب ثم المتقدم
الترتيب غير المتقدم بالشرف على ما تقرره فكله الا ان الظاهر
انها بمعنى واحد وهو اقتصر على الاول كما ان اولي لانه يوم الحشر
فالاولى والترتبة فاقبل **قوله** لاجب الزمان بيني وبين المراد بالاولية
هو المتقدم بالزمان كما يتبين واليه الايمان لانه يلزم ان يكون
الوجود من العلم المتقدم الموجبة للفضل على الانبياء وعلوهم
السلام وهو الموجود لا شراكم لا يدخل في استحقاق الفضلة
وفيه ان منقوض بالانعام والاسلام فالاولى ان يعلم الاولى على العلم
الموجبة لسعادة الاربعة وهي النبوة فلا منصب فوق منصب النبوة
التي بها وجبت الدنيا والاخرة وما بينهما من العلم التي لا تخص
ولذلك قد سميت العادة على قرار تعظيم الانبياء بتعظيم العلم
الحقيقي نعم الله تعالى ببركاته في الدنيا والاخرة فبصرف **قوله**
وفي الحقت في خبر مبتدأ وهو قوله ما فيها من الصفة البديعية
حال من الضمير المستتر في الشرف المستقر على فيها ولا يخفى عاني
الاربعة الاول من جنس قلب وهو الاختلاف في ترتيب الحروف
ان صاحب المفتاح لم يجعله من الجناس بل من القلب وما لا يخفى
بالجناس ان يكون اللفظان راجعين الى اصل واحد كخافم وبعرك
لذلك القيم ولما اشتغل من القيام وكذلك لافاضل والفاضل
والفواضل مشتقان من الفضل والمنفوت والمبغوث فيها جنس
تجفيف وكنيس خط وهو توافق اللفظين في اللفظ سواء كان
بينهما

فان كان العلم بالزمان

بينهما جناس اول ولا جرة بالانعام وما وقع في بعض النسخ من ذكر
العلم اختلف في هذا المقام فربما سوسه ان السبب **قوله** وكل يصح
التفضيل على صيغة الجبرول وفي قوله حرف مستقر صفة التفضيل
اي الكاشنة في قوله بالعلم **قوله** وجعله حالا حال عن الحسن وجعل
ول ما خوله احد التلاوة بمعنى الارش ولا يخفى عن بعد وكذلك
جعل في زيادة عن قصه التلاوة وكذلك جعل الباء على الزيادة
وجعل الصيغة نائب النافع على عبيد ايضاً ولو قيل في صيغة التفضيل
دلالة على ان خصاله ان كان اوضح واخصر فان قلت ان التفضيل ينبي
عليه السلام على سائر الانبياء والتفضل له على غيره لم يضرهم من لفظ
الش ولا يدل عليه صدق قلت ولما ان المقصود مدحهم فيكون
المعنى المنفوت من بين من كثرهم بالمراد الشمايل شاملاً من
كثرتهم مثلاً ولو كان المراد باللائل للائل نبوته عليه السلام لزم
المقابلة على **قوله** الش وعلى انه واصحابه فالمستثنى محذوف
مع انه لم يذكر من كثرهم فمقتضى التقدير الموقوف فكانه قال وعلى
الهم لاسباب على محض لا يقال انه لا حاجة الى التفسير لان من علمهم
لانا نقول يلزم التسوية وفيه انه لا يلائم عطفه بعد التثنية
فلا حاجة الى التفسير **قوله** اي كنه تافه يستقبله بتعالين بالامر
تش على به على ما في القاموس والمعنى لما لم يقع في الاستغناء بقوله
لعل في زمان وعسى ان كتب زمان اخر فذكر لعل وعسى
واريد بها المجموع المركب منها وما دخل عليه واعلم ان التوقع
يستعمل فيه لعل والمطموع فيه يستعمل فيه عسى والتوقع اقوى
من المطموع على ما قال سيد المحققين في شرح الفتاح وما ذكره كشي
من قوله كنه لانهم لازم لذلك وقوله لانهم في القاموس
نهر الزجل زجره انتهى لا يقال فيه ضمير قبل التذكير لان نقول
المرجع وهي لسانك معلوم من المقام لان الشرف صدى بيا

قوله بعل وعسى اي كنه لانهم باستقبال الكلام
بشرجه لان النهر منقوع بقوله تعالى وانما انت نيل
فلا تنهر قال المفسرون يريد انك على السبب فمقتضى قوله
كنه لانهم ولا تنهره او اسلك فاما ان لفظه او ترو
رو البنايل كنه التعلل واقول لعل ان كتب وعسى
ان كتب قولاه

وجهه اسود المعنى والقام يدلان على ان الزلازل
دلائل نبوته من كثرهم كما لا يخفى

بما الفرق انما هو بالنظر الى اصل الوضع ويمكن ان يقال
التي صفتها هو الرد اليه كما لا يخفى على المتأمل

وعلى واصحاب المهديين يا واضح الدلائل فاني

لا رسد المعنى لا يقتضي الاول كما لا يخفى

وهو ان يكون حكم المسكوت منه معلوما حكم المسكوت عنه
لا يشترط العلة فيكون لا تعلل لها فانه حرمة الضرب
والشتم معلوم منه بدلالة النص

فما لم ينقض العمل بغيره عسى عن اقتراحه ان لا يكون صحيحا
ومسألة فنرى

فما لم ينقض ذلك العمل ولم ينقض ذلك العمل بهذا الرد
التيين بل اقترح على الكفاية ولازمي لاجلها في كل صياح وسأ
كما هو رسم الملازمة شرعت فيه وقيل المراد بان لا ينفك الامة
طالب العلم وبهذا النسب لما نحن فيه فان قلت انما اعتد بالرد
التيين اذ لم يوجد المسؤل عنه وظهرت قد وجبت قد صدق
عنه ما لا يخفى فاما انما بالاجابهم بحكم قوله عليه السلام
اعفوا عنهم عن مستهم ولو بشرق فمرة قول احمد

وجهه ان هذا غير ما ذكره المحشي لانه لا يقتضي الرد فكذا قال
اكتب الشرح المطاوعة والذات

وجهه ان اصل الاقتراح ثابت قبل العمل وهو لرفع

واما قاله الاول لا يشاره بان كلمة قد مقدرة في عبارة

النسب
مسألة ولذا كتبه في يوم واحد
مسألة

سبب التاخير وهو سؤال التاخير على وجه الحاج على ان العمل
يقضي سببا لسؤال قوله باستقبال متعلق بانتهر المصدر
الى المفعول والباء في الكلام بترجوه متعلق بالاستقبال وهو الظن
وجعل الاستقبال مفعولا الى التاخير والباء متعلقا بانتهر نفس
لا يخفى على المتأمل قوله قال الغفران ان يربى التاخير على الباب
فلا يشمل طالب العلم لانه يتقرب والرفع ظ لانه ذلك معلوم
من دلالة النص لانه لا يحتاج الى العلم ليس ودلالة الحاج الى المال
على ان العلم لا يوجب التقرب كما اوجب المال قوله لا يشترط تصوير
المعنى لا تقدر الا عراب كما توهم قوله اذ استلكت كلمة اذ انظر في
الاشربة كما هو المتبادر وقوله واما ان خطبة الى فالك اما ان لا
قوله ولم ينقض من الفتاة بهذا الرد واليدين لا يقال انه ليس برؤ
فصلنا عن كونه يتاخر بل هو وعد لان كلمة على الترتيب وهو الموقوف
لاننا نقول انه رد عليه عرفا قوله انه يمكن ان يقال ان ذلك القول
وعد يمكن ان يؤدى خلفه الى الذنب لان الكلام اذ اقيده بغيره عسى
يخرج من ان يكون عزيمة فانه بمنزلة الاستشارة قال رسول الله صلى
صلى الله عليه وسلم في حق بني قريظة كلنا امرنا بغيره ولم يكن
امرهم بذلك ولم يكن ذلك كذا يكون كلامه الشريف بقيد العمل
على ما في الحديث فتأمل قوله بل اقترح على الكفاية اي بذكر بترك
اقتراحه بل دام عليه فتأمل قوله كما هو رسم الملازمة استشارة الى وجه
تخصيص القبح والمسا بالذكر من بين سائر الاوقات ويجوز
ان يكون المراد بهما مجرد الملازمة فعلى هذا لا يلزم ان يجزى اليه في كل يوم
فتأمل قوله شرعت فيه والاولى ان يقول قد شرعت فيه اي
في الكتب قوله وبهذا النسب بما نحن فيه لانه يكون طالب العلم منطوق
الكلام في العبارة اقوى من دلالة كما لا يخفى قوله وظهرت قد صدق
لايتحيز ان المسؤل عنه فحين ليس من جنس المال فلا يصح الحكم بوجوده

لان المتبادر

لانه المتبادر منه الوجود الخارجي لاننا نقول ان شرط المسؤل عنه
وهو كذا الفتاة رتبة موجودة متحققة على كل وجه فكذا
موجود كما لال قوله قد صدق على المسؤل عنه مما لا يخفى
اي لا يتحقق المسؤل عنه وفيه نظر لان استحقاقه مطلوب بان لا يرد
ردا لانه لا يكون امر مقبولا شرعا ومحققا مع القدرة على فعله
الحاجة كمن ملك نفا باو حال عليه لكونه لا يعطى تركوه لا يخفى
على ان كتبه في اقتضائهم لا يلزمه والوجه في الجواب ان يقال
لعل الشريعة ردوا لانه لا يتحقق الا بالعلم من التخصيص في العلوم
الدينية او لا تدريس فيها او غير ذلك من الموانع كما هو مقتضى
حسن الظن والافا لا يبين بشأن الكسوف فتد الحجة على المسؤل
عنه اولا وبالجملة ان الرد اليقين مع وجود المسؤل عنه قد يثبت
بلامر ما قوله لا يتحقق الادب ان يقال لا يتحقق
اتوجه بالقصر لا بالمدفأ في باب الحاج للملازمة كما هو المتبادر
وصيغة الجمع لا تدل على قوله عن اقتراحه ان لا يكون ان يقال فاما
انى ولعله حمله على التخصيص بالذكر لانه الظن ان مع شرا كاد
في السؤال بقربية الاخوان على ان كل هذا المسؤل مسئلة
كل طالب تحقيق من ارباب الاستعداد فالاجاب يسئل عنه
ومعهم اجماله ونيابة فلا يختصر التاخير في الاخر بل هي
قوم فالخير راجع الى المفهوم من المقام بهذا غاية توجيه الكلام
قوله اغفوا لهم الامر لا يجيب بالاجاب فالتاخير عند الاول ما عند
معدوم ما فهم يجب التاخير ثم تحول رايه بسبب الحاج وعدم خلاص
عنه الاقتراح بالاجاب اليقين الى العمل بالحديث فاجابه قوله ولو بشرق فمرة
حال من ضمير اغفوا لهم كما هو الظن المتبادر اي ولو كان اغفوا لهم
بشرق فمرة ولا قدوه فليدنا واما جعله متعلقا بمرتبعا بالمسئلة
فركب كذا لا يخفى قوله اي الى حد وفي الصحيح الحاج مثل الى ان

لان المتبادر

وكلام المحشي يشهد بان العمل بالشرع الثاني وهو ان ترد
لا يحسن مع القدرة على الاول وهو سم
لان استحقاق المسؤل عنه وهو الشرح بدل على ان شرح
لا يعتمد به وكتبه في يوم واحد بدل على ان لا يشك فيكون
المسؤل عنه شرا متعديا به

فيه إشارة الى ان في كلام الشرح بقصر مسأله

قوله عن اقتراحه ان لا يكون لانه لا اقتراح السؤال
على سبيل التاخير والارجال من غير فكر واوتيه ولا يكون ذلك
الا لثابتة رغبة في الاخر فكذا لا في الدين والطيني قول احمد

قوله بمطالعة الاخوان جرح المستفيد من مطالعة اخوانه
لنفسه واظهار الشفقة عليهم بهذا التلخيص وقيل التغيير
بالاخوان للتبني على انه لا يقدر على مطالعة من يدرج في الاخوان
لان من يكونه اخاله وشكاه في العلوم فيكونه وضعف لا يثبت
بالدقة والتموضد لكل وجهه هو موكلها قولنا

ان الكتب فوائد لا تفتقر بمطالعة الاخوان فان
وجهه ان السؤال من غير فكر انما هو غايه رغبة وهي مستمرة
لكن رغبة فلا بد من ما قيل من ان التغيير في الاقتران
لا يقتضي الشكر

ويجوز الاعتدال بان يثبت على ان المراد بالسؤال على سبيل
الارجال هو السؤال من غير فكر وروية ولم يكتف بتغيير
الغايه فانه قال السؤال على سبيل الحكم والسؤال على سبيل
الارجال والسؤال على من غير فكر وروية بمعنى واحد وهو
الاقتران

وجهه ان السداد رعايله الحشى عليه فالقترح ليس شرعا
وقبلا غامضا وهو الاين بمطالعة المستفيد من كماله
وجهه الاول ان كماله او كماله او كماله او كماله او كماله
ثمة والجميع كذلك لا تراهم في الشكات وبعيد في اثبات
الشكات

وجهه ان المراد بالتزوم في الجملة ولو باق التواضع فزوم
العلوم الشفقة انما هو باعتبار الشفقة الموجبة لاحسان عليهم
بهذا التلخيص لا يثبت من العلوم ان السداد على غير من اليد
التي لا يكتفي

انتهى ثم الى ان يلزم السؤال منه حتى يعطيه وفي الفهم
ايضا اقترحت عليه اذا سلمت اياه من غير روية واقتراح بل
الحكام ارجاله وفيه ايضا ارجاله الخفية والشرايط او من غير روية
وفي الفهم كلكم جازية حكمه انتهى وروية عطفت تغيير الفكر
ومن متعلق بالسؤال فالمراد بالاقتراح السؤال من غير فكر
وروية وهذا السؤال مكرر عرفا وعادة وذلك فشره بالايان
على انه مقيد بقوله كل صاحب وساد فاعلم ان في حجة هذا التغيير
فغير قوله لانه الاقتراح والغاية على المدعى انما هو لانه يبدل
على ان العالي يترجم الاقتراح كما هو لو قال الى السؤال من غير روية
وفكر كان اظهر واخصر فانه لا يكون ذلك الا اقتراح الانانية
رغبة وهي الباعث للتأليف جرح المستفيد من الاخوان
الذات على الممانعة في العلم والكمال عرفا للشخصية فكل
نزل لغف من رتبهم فواضعا فواضعا رتبهم فواضعا رتبهم
وهذا انما يثبت ان الميراث لفظ الاخوان من كلام المقترح وحكاية
عنه فيكون المراد بهم من كان مثار كماله وعالمه فغير قوله

واظهار الشفقة اللازمة للاخوة الطيبة عرفا يقال ان الشفقة
تتم بهذا التلخيص لانه اثرها فيكون سريانا انما قلت نعم الامر
كما ذكرته انما يثبت لانه لا يثبت عقله والحكام في النقطة فظهر
من هذا ان السداد في قوله هذا متعلق بقوله انما هو فليكون
صفة ولو قال اظهر الشفقة السابعة على هذا التلخيص لكان اولي
ولا يقال ايضا اعتبار الحضم واعتبار اظهر الشفقة متناهيان
باعتبار رتبهم لانه لا يلزم عدم العلم ولا يلزم التناهي العلم
لان نقول ان السداد في اظهرها العلم لا يقتضي العلم على ان الشفقة امر
اعتباري والاولى كلمة او فاعلم ان التغيير بالاخوان فليكن هذا
التوجيه لا يترجم لغف من رتبهم بل يترجم من رتبة اشارة
الروية

الى روية التلخيص وعمومه فتوقف تحصيله على السمع الكامل وعلى
صدق الرغبة وعلى النفس البهتية والذات الصافي عن الاقتران
القادر عليهم السام في يكونه فيه من المستفيد على تحصيله
فالقول ترغيب التلخيص وتروجه وبهذا ايضا انما يتم او المنكس
حكاية لسؤال الاغ وبينا لطريق اقتراح قوله وكل وجهه
هو موكلها وهو اقتباس من قول السيفادى الى وكل رتبة قيمة الحكم
من المسلمين جهة وجانب من الكيفية والتشويق بديل الاضافة
هو موكلها احد الخطابين مخدوف اي هو موكلها وجهه والله
موكلها اياه انتهى قوله ان هذا يدل على سواة الاعيان
فقد قال فان قيل متفرعا على ما قبله ومعارض للذين يطوي
قوله يترجم الاخير بل يبين وجهه ذلك ان كتب مثل هذا
الشرح في مثل هذا الوقت ينبغي ان كان كمال الاضافة والاثبات
و عند الاطلاع البالغ الى الغاية فكلامه يتضح ثمة واعتبار
تحتج الى الشكر العميق والنظر الدقيق فتبصر قوله كمال ان يكون
ذلك اي ذلك القول بل يبين ذلك لان تركيبة النفس فني
عنها ويجوز ان كتاب السهم عنه مع وجود المحل الضيق لا ينبغي ان
يشعر به كلامه قوله كحديث بالتقيد بغيره قوله انه ولي كل
توفيق وانما فاذا كان الحق كحديث النعمة لا يكون الحق مدح
التلخيص وفيه انه لا شاكات بينهما اذ لا تراهم في الشكات وهو
لا يقال ان احتمال الحديث يثبت في الاستحسان لا نقول ان زعمنا
مختلف فانه كحديث انما هو بعد حصول المولى بالتوفيق التام
والاستحسان انما هو بعد الاقتراح وقبل العلم بما يحصل من العناية
الالهية والتوفيق الرباني فلا منافات وما قيل انه كمال ان يكون
اعتبارها فيه من التلخيص من العلم والكمال من الفهم فهو جازي
عنه السؤال وفيه انه لا يصلح لذلك لانه التلخيص في يوم من اقره الانام

اعلم انه اذا ترتب على فعل شرف ذلك الاثر من حيث انه
يتوقف الفعل ونحوه فائدة ومن حيث انه على طرف ونهايته
غاية فلهما متقدرا بالذات مختلفان بالاعتبار ثم ان كان
مقدما لهما على عليه فالتساوي الى التماثل غير ضروري الى الفعل
فانه غايته فلهما ايضا كذلك والافاضة وغاية فقط
فالغاية انما من الغايته المحرك احمد

فان قيل تعدد بقوله شرف فانه في يوم الى يترجم الوجه
الاخير بل يبين فلهما كمال ان يكون ذلك كحديث بالتلخيص لا يكتفي
قوله احمد

فمن هذا المحذوف هو لفظ التوفيق فالصافي الى المحذوف في لفظ الامة
وجهه ان المحذوف بهذا المقام هو التزوم المعبر عنه ارباب المعاني
المنطقي فلا يتوهم ان التلخيص لا يقتضي الروية
وانما قلنا بالشك ان يكون ذلك كمالا هو كافي للمانع
الى كحديث النعمة ما سوره وشكارات كتاب السهم عنه مع وجود
احتمال انثال الامر بعيدا من

وجهه ان البرى والقصرى من الامور الاضافية وكذا الشفافية لا يتبع اى مادة النظر مرة بعد اخرى في اطول الايام كما لا يتبع في انفس
شخص السائل النظر الى المنة مع ان السائل لا يطالع من المسائل

ففيها دلت حقيقة في الكلمة حين الوضع ليست بقيقة ولا مجاز
في الجسم في الاكثوث في ان ليس بمجوز ولا ممكن

والاستحارة الكلمة المستعملة في غيرها وصف له بصفاته على ما شرته
مع قدرته ما نفعه عن ايراد الموضوع له على غيرها ايضا فيها الى الاستحارة
والحقيقة ما يكون الاستحارة الى الشبهة من صفات او صفات
والاستحارة هنا مسائل الشبهة هي حقيقة فعلا قوله شرعت
فيه اي في كتاب السنن المصروفة قوله مع اذا ما مغربا اي مع اذا
مغرب ذلك اليه اي وقت غروب الشمس
قوله احمد

وجاء بشهادة الشيخ في الحقيقة بموت في البرية وحققت المسئلة
بأنه كثر شرفها وقدم ذلك

الحمد لله

يعني ان المغرب اسم زمان وان المضاف وبوالشمس مقدر
او لا مغرب اليوم كما يقال ان المغرب مصدر مبني فالوقت في عبارة
الحديث انما هي ان المضاف محذوف لما قالوا لا يابسا الى المحذوف
مع الاستغناء عنه وفي بعض النسخ مع او ان مغربا فعله هذا جازع *
الى حذف اخر لانه اذا ان للصلوة لا الوقت نعم يجوز اضافة
الى الوقت لانه في ملبس الى ختمتها مع او ان صلوة وقت غروب
فذلك اليوم يعني ان الغتم ملبس باول اذان فدايهم عدم الحاجة
للاذان كما لا يخفى وان نسخة الاولى لانها بعيدة عن اليجام عدم
الحاجة للاذان وهو مكرره ونسخة الحذف فيها وبالله التوفيق
قال الشافعي ان من حق كل جالس ان يقوم قدامه وقبل الشروع

و قضيت مع ازا مغربه بجهه الله الملك العليم انه
و انى كل توفيق وانعام
فناى

فقد يتبين كونه اسم زمان لا محصور الجواب لا الخلف لا ينفص
لا يجوز حمله على المصدر المبني

ووجهه انه لا يفتقر الى مستند من المقام الاول لا يفتقر الى مستند من المقام الثاني

اي فتا في الباري المنفردة واضم ان كلامهم صريح
في ان المسئلة قد تكون في فتح الكلية بالاجزاء فلا وجه
للاحالة الى علم الباري

وقد شتم ان عموم الكثرة الموصوفة بتلك الصفة ليس
على طريق التعميم الكلي فلو كان على طريق التعميم الكلي لكان
فكلمة القضية مبهمة فلا يتبع التباس

ارادوا الحكم بصفة المعرفة والمنسقة تضبطها وبالموصوف
مفهوم الكثرة فان الكلام في القضية المستفادة من قوله
اعلم ان من حق كل لايها كذا ان الشئ قد كثر تضبطها
بجمله وحده من حق كل لايها ان يعرفها بالتعريف المتأخوذ
عن تلك الجهة فبقر

مستحق بان من فوات شئ ما يبينه وحرف الهمزة الى ما لا يبينه وان
غاية التعميم او جهادها لا يكون سببا في ذلك ولا في كل
علم كثر تضبطها بجملة واحدة ذاتية باعتبار ما قد مسألها على
واحدة على كونها باقية عن الاعراض الذاتية لشئ واحد وحده
حقيقية او اعتبارية ووجه وحده عرضية تتبع المحرر الجهة الاولى
كلونها اتم واستبانتها غاية

ويؤيد ما ذكرنا من عدم جواز العبارة الى ما ذكره الخشني
عدم تعرضه لحواله فخصر انتهى الى التوجيه

الاضربا جوازه فبقر الترجيح جارح وهو بطل فكلوه المبهمة
في قوة الكلية بحسب خصوص المادة وارباب المنطق لا يعتبرون خصوص
المادة قال شارح القسطاس ولو لم يلزم الحكم الكلي في صورة كقولنا
الان لا يكون الا ذلك يكون انما على معنى المصنف المسئلة
لا حقا بحسب المادة انتهى فبقر ان اهل المنزلة لا ينكرون كون المسئلة
في بعض المواضع في قوة الكلية ولذلك قال بعض الذين في الطول
ان حكم ارباب المنزلة بان كل مبهمة في قوة الجزئية ثابت في ان بعض
المسئلة في قوة الكلية انتهى وقد نقل عن الشيخ ان مبهمة العلوم
كلية ولو قال بان المسئلة قد تكون في قوة الكلية لكان اولي السلاطون
ان لا تكون المسئلة في قوة الكلية اصلا ولو نظر الى خصوص المادة
عنه اهل المنزلة ان قد مل فبقر ان هذا لا يبرر ان اصلاح ما في النص لا يصح
بما يتعلق بالعلم الاخر ولا يوجب الى الجواب بان ذلك لا يضر في الحقيقة
ان التوجيه مذهب يمكن باحوالها ان اتم الاصول جعلوا

الكثرة الموصوفة بالصفة العامة من الخاط العموم بعد اعتبار الاستغراق
في العام وهذا دليل واضح على ان مرادهم بعمومها التعميم والاستغراق
كل فرد ومنها تعلق الحكم بالوصف المشتق سواء ذكر الموصوف
او لا يشعرون بان هذا الاستغراق في ذلك الحكم ضم الحكم بعموم علمه
على ما تقرر في موضعه ومنها حذف الرضا فلو كان على كل لايها
كل كثر لايها قالوا في قولنا ان ذلك بطبع الله على كل لايها
اي كل شئ ليس لشئ واحد قلوب وهو خطأ ومنها ان الكثرة قد
تعم بآقضا المقام كد علمت النفس ما احسرت وكثرة خبر من جرادة
وقول معروف خبر من صدقة بغيرها اذ في ومنها ان كلمة كل تعتبر دونها
على لايها بعد اعتبار اضافته الى الكثرة فكانت لا تحفظ مفهوم لايها
كثرة وايضا كذا فيتميمه احاطه افراد المضاف اليه ايضا على ما قال
صدا لا فاضل فيه بكت لان افادة ان كلمة افراد المضاف اليه بغير معنى

اي القضية التي رتب بقوله ان من حق الخ وهو فوات كثر تضبطها بجملة واحدة من حق لايها ان يعرفها بتلك الجهة فهي كلية
لا مبهمة على ما عرفنا من ان الكثرة مفردة لا مركبة تليق كونه قضية حتى تكون مبهمة او كلية فتأمل

وان لما قالوا في الاية ان الرضا قد حذف كما مر فلا حاجة الى ما ذكره
من التوجيه انما الاول خطأ واما الثاني فانه تلك القضية كلية
لا مبهمة مما مل تدبر يحتمل وجودها بغير استغراقها من كونها
ان ان الظ ان الثاني تاسيس لا تكيد فاولا ان الشئ الى الشئ
على التوجيه الاول وهو ان مذهب البعض لا يصح مطبقا على ان
ذلك انما يتم اذا كان من اهل المنطق وهو مذهب الجواب وهو
ان الموجه مانع كجمله او في الاحتمال وان الكلام هنا في الحقيقة لا في
فلا يضر الخروج عن اصطلاح القوم وان في ايضا اشارة الى السؤال
على التوجيه الثاني والجواب عنه ايضا اما السؤال فهو كون المسئلة
في بعض المقام من غير ان علم كون المراد بها كلية على ان الكلام هنا
في اصطلاح كلام المنطق فلا يصح ان يوافق العاني والجواب عنه فاق
فما مر يعني ان طالب كل كثر يكتفي في كثر الشيخ والاول
ان كل طالب كل كثر كافي في بعض الشيخ كما يجزئ تضبطها
اي ضبط معتبرا عند العلماء فاقا ضبط كون كل مسئلة مطلوبة
او يكونها شاملة على الشبهة مثلا فانه لا يعتبر بل يعتبر هو ضبط
الموضوع او الغاية بجملة واحدة اي بسبب الوحدة فان كل علم
مسئل كثيرة بحكمها موضوعها او غايتها واحدة وحدة اعتبارية

اذا حصل الشعور بها اي تلك الكثرة بتلك الجهة اي
بتعريف ما خود من تلك الجهة وقف على جميع تلك الكثرة
اي حصل له القدرة الشاملة على تمييز مطلوبة من غيره مثلا علم الشيخ
علمه بحث عن احوال الكلية من حيث انها صالحة لا عراب وان
فتقول هذه مسئلة لها تعلق بالعراب والبن وكل مسئلة كذلك
فمنها من التعميم ايضا بهذه مسئلة ليس لها تعلق بها وكل مسئلة كذلك
فهي ليست من التعميم من من فوات مطلوبة ومن الاستغراق بغير
مطلوبة اي غايتها المسئلة الى ولا يند من التعريف بشارتها ما

قوله حتى بان من من فوات يعني ان طالب كل كثر تضبطها
بجملة واحدة اذ حصل الشعور بها بتلك الجهة بان يعرفها بها
وقف على كل جميع تلك الكثرة اجمالا حتى اذا اورد عليه شئ
من تلك الكثرة علم انه منها واذا اورد عليه ما ليس منها علم انه
ليس منها فبان من من فوات شئ ما يبينه وحرف الهمزة الى ما لا يبينه
قوله

قوله وان يعرف غايتها اي غايتها المسئلة لذلك الطالب المترتبة
عليها في الواقع اي بحدوثها بانها غايتها قوله

قوله يبرز او جهاد شئ الى سرور او غلظة بعد الشروع
فيها ولا يضر عن الشئ في تحصيلها قوله على علم تقديم الشعور
بتعريف العلوم الى بيان الطالب عن فوات شئ ما يبينه
وحرف الهمزة الى ما لا يبينه على ما مر قوله

وجبه ان كان المراد بالسمية المستمرة في نفس الامر فلا حاجة
الى التقييد وان كان المراد به السمية في نظر الطالب فالتقييد
لازم الا ان الاول هو المتبادر فلهذا قال فلا ولا ولم يبدل
فانضوب فبصرف

بحرك عادة العلم على تقديم الشعور بتعريف العلوم باحوالها
وغايتها وموضوعها على الشروع في مسائلها فنرى

قوله وغايتها اي والشعور بغايتها اي التصديقات بها بالبرهان
بعد ادراكها ولا يكون سعيها غايتها قول احمد

يطلق الشروع كما ان لا بد من التصور لوجوه ما على قاعدة الفلسفة
لانه على قاعدته الشكليات لا يتوقف الشروع على التصديق بها
لان الاخرى ركاز فيه كما لا يخفى وقد لا يكونها ممتدة لانه لو لم يكن
كذلك لم يتجسس الشعور في شأن التحصيل ويكونها مرتبة
لانه لو لم يكن كذلك يحصل الشعور في شأن التحصيل ايضا فيحصل
عن التحصيل وهو لا يكون كذلك فيكون الفاسدة مهمة له مرتبة عليها
يزداد التسليم والشروع في شأن التحصيل ولو لم ترتب عليها يحصل
الشعور ولا بد ايضا من ان يكون مقتضاها حتى لا تكون تحت عرفا
ولم يقيد اعتمادا على التبادر وفيه نظرا لانه مشترك فلا ولا هو
التقييد والجواب ان فيه المهمة يعني عنه فاعلم ان الامر من محذور
التحصيل مرطبا لذوي العقول السليمة ولا يفتقر عدم الشعور
من لوازم السور والشك فيكونها مرتبة عليها الشك كونها
باجته من الاعراض لا انية اليه ان الجهة الواحدة الذاتية هو
نفس الموضوع على ما هو المشهور وظهرت كلام قد ذكرته في الحاشية
الش واحدة حقيقية او اعتبارية مثل الاول الجسم الطبيعي
فانه موضوع العلم الطبيعي والثاني في الجسم الطبيعي والاشكال
والخط فانها موضوع علم الهندسية وهي واحدة بالوحدة الاعتبارية
لانها داخلية تحت المقدار والثالث بالسنة والاربع والقياس فانها
موضوع علم الاصول وواحدة ووجه اعتبارية لانها داخلية تحت
العلم الشرعي وظهرت كلام ايضا قد ذكرته في الحاشية الشك كونها
التي كلور المسائل المنطقية التي يحصل بها العلوم اما
استبعا غايتها فانه ان تلك المسائل مستبقة للعقيدة ومقتضية اليها
وفيه ايضا ان نفس العقيدة هي الجهة الواحدة الحقيقية على ما هو المشهور
وفيه كلام ايضا قد ذكرته في الحاشية الشك بتعريف العلوم اشارة
الى ان المراد بالمعرفة بجهة الواحدة وهي المعرفة بتعريف العلوم المتأخذه

منها

قوله وموضوعها اي والتصديق بموضوعها يستلزم العلم المط عند الطالب عن فرد يتميز اذ ان يزداد بصيرته في ليلته قول احمد

منها اي والشعور بغايتها اي المتبادر ان غايتها معلوف على تعريف
العلوم وهو ليس بغيره لانها في المعطوف عليه لا تتوقف وفي المعطوف
صلة قد يكون الكلام على شق واحد وعلى ان يقال ان المعطوف على الشعور
بحدف الحقائق على تقديم شعور غايتها وموضوعها او معطوف
على صفة الشعور بالحدوث اي على تقديم الشعور بها وبغايتها وموضوعها
فما ذكره المحشي بيان لما حصل المعنى وقيل انه اشارة الى ان المعطوف
وان الغاية معطوف على تعريف العلوم على ان يكون الغاية والخط
تحت الباء اي الشعور بالمسائل بتعريف العلوم والشعور الغاية
والموضوع انتهى ولا يخفى ما فيه من التكرار لانه ان الظ من الباق
ان العادة جرت على تقديم الشعور بالثالث لا على تقديم شعور
المسائل كما حصل في الطرق الثلاثة ولا في التعريف من قبل المعلوم
وما عطف عليه من قبل العلم به فانه ان التعريف الثاني لا وهو
ان الشعور الاول مقصور ودون الشعورين الاخرين فانهما قد يتبادران
فما قيل يزداد وجد ان مستدركه وهو لا يقال على ما ذكره
عليه ان قد فبصرف ولا يكون سعيها غايتها وفيه نظرا لانه كثير
من التحصيلين يحصلونه بدون التصديق بتلك الغاية ولا يكون
سعيهم غايتها والجواب ان ما لم يصدق به بالايام من ان يكون سعيه
غيا في نظره فانه لا قيل له هذا بحيث لا فائدة له لانه لا يتبين ولا يكون
سمية عند اي التصديق بموضوعها ولو قال بموضوعية موضوعها
لكان الاولى ان التصديق بانية الموضوع من اجزاء العلوم على ما
هو المشهور فانه ليس من المقدمة وان التصديق بموضوعية الموضوع
بالان يقال مثلا موضوع السطق المعلومات التصورية والتصديقية
من حيث انها موصولة ايضا اقربا او بعيدا او بعدا او بغيره من المقدمة
وان تصور من المسائل التصورية وان اشتمل التعريف بالموضوع
بما ان اكتشافه بالان كالتعريف والافقه التصديق بموضوعية وفائدة هذا

وجبه ان كانت غايتها على التوجه اليها في علم المذهب
المستور لانه لا بد من عادة الجار ان لا يقع الكلام على مذهب الكوفيين
او يكون المعطوف المقدر فون بتلك الفترة فيكون العطف على المظهر
بما عادة الخافض وهو جاز ان يتخاف كما لا يخفى

وجبه الاولوية هو الاستدلال على التعريف والموضوع ثم خذ الحق
سبحه

انما قال كذلك لانه بعضهم قد ادركوا حقيقة كل علم من ذلك
العلم انما جعل للموضوع والكلام من الابرار فهو سعيها
على شدة الانفعال

كالتقاسم والقول الش مسحة كالتقايها واحكامها والحكاية
سبحه

كالحرفا التقايها به الموضوع والمجول والمقدم والثاني
سبحه

فلا دركات المتعلقة بالموضوع نشأ فلا تفتقد

بأن يقال العلوم تصورية والتصديقية من تلك الجهة موضوع المنطق

فإن الصلة بخلافه لا تظهر في البتة ومن البتة النسبية هو السبب القريب وهو ليس بمقتضى بل هو النسبية في الجملة وهو بعيد

التصديق العلم الأول لا يحصل البصرة الكاملة بالتمييز الذاتي لأن ما يميز العلوم في نفسها هو موضوعها شأنه شأن أن لا يميز الحق بالذات على الحق بالعرض بهم أكثر منه على ما قاله الشرع لبعض الصنف يستعمل العلم المطبق عند الطالب عند غيره لكي يميز العلم المطبق بالي بالتصديق المذكور عن غيره فإن قلت أن هذا التصديق يجب فيه امتياز العلم عما عداه قلت أنه يتوصل به إلى قاعدة كلية وهي أن كل مسألة تبحث فيها عن كذا فهي من هذا العلم على أنه يتوصل به إلى تعريف العلم بأنه موضوعه فالتصديق المذكور وسيلة إلى ما يميزه لأنه جاد التمييز كما هو المبدأ ورفقا تفصل ويزداد بصيرة في القلب وإنما قلنا بزيادة العلم البصرة حاصل بالتدوين وهذا حق على قدر تقدم التمييز إلى ما حصل بالتعريف لا مطلقا وخلاصة الكلام والتعريف المأخوذ من تلك الجهة وكل علم مدون كذلك وإن يعرف غايته فذلك جرى عادة العلم ولا ولو قرر الكلام على الترتيب المذكور كان أولى أيضا مصدره من معنى ما فيكون المعنى ما هو معرفة الغاية عودا فحينئذ نظرنا أنها لم تسبق والجواب أنه المعنى ما هو المعرفة عودا والبقية نفسها والمعرفة فتأمل كذلك صفة المصدر المذكور أي من جهة ما يعرف غايته معرفة مثل معرفة الكثرة بها في كونها قبل الشرف والبقية تلك تعديم الشعور بالموضوع يعني أن التحليل المذكور في ذهنه ولا كل علم الخ فاصرفه المفضل وهو تعديم الامور الشئ لا تقديم الامور كما يفيد التحليل أي بالتصديق بموضوعية الموضوع اهتز من تعديم بوجود الموضوع وهذا تصور كما ترى مما نأمله في أن الفزوم لا يتوقف عليه صحة الكلام والفزوم في الحقيقة يتحقق والام لم يتحقق فظاهر كما يظهر ذلك مما سبق في وجه الأول فيبصر أن كان على مدونا الفقرة أي أن كان ما ذكر من الكثرة المطلوبة على ما مدونا وإنما قيل به لأن بعض تلك ليس بموضوع بحث عن عرض الزائفة وهو خطأ والأولى أن يقول لا كانت على

والعلم بالذات لا يكون موضوعا للعلم بالذات

علم مدونا كما في بعض النسخ فيه نظر وهو اسم كان متدا في الأصل والمبدأ هو الجبر فيجوز مطابقة المبدأ له كطائفة العلوم واليه ومثلهم من كانت تلك فاجابة في الثالث وبرر بل المطابقة للجزء الذي يكونه محله الثاني كان أولى والثالث لم يلجأ إليه الجواب بأن الحق مما سبق لا يحصل البصرة قبل الشروع في تحصيل تلك الكثرة مما ينبغي ذلك البصرة لا تخفى في امرين ولا في صورتيه على ما في النسخة الصغرى للفقهاء الكبرى ولما ذكر الشعور بالموضوع في الثالث انشراح لا ينظم القياس المذكور لأنه لا يقال كل كثره كذلك من حق ما لها ان يعرفها بتلك الجهة وانما خارجها وان يعرف موضوعها الا ان البقية في الاخر فلا تكون تلك الامور على نسق واحد فخذ ما يجري كلف وتركه ما لا يجري على ان التصديق بموضوعية الموضوع قد يستغنى عنه لما مر من ان لا تفتقد بالذات الفهم فإني انشأ في قليل واما قوله وموضوعها في غير من الذكر الضمني والتعديري لا يقال ان جهة الوحدة اعظم من الذاتية والعرضية فإذ اتية اشارة الى التصديق بموضوعية الموضوع لا نقول اننا نعلم لا يدل على الاضطرار ان لا يحصل حمل قوله ان يعرفها بتلك الجهة على تصور بالتعريف المأخوذ منها وقوله وحصل الشعور بها على التعديري بموضوعها بحيث لا ينفك كل بعد ذلك انما يحتاج الى الاستدلال او الاستدلال بغير نظم الكلام أي ان كانت من العلوم حذف الظهور اما ما قيل في وجه الثالث من ان يكونه ضمير بها في قوله وحصل الشعور بها راجعا الى الجهة فلا ريب جهة الوحدة الذاتية بطريق الاستدلال الى الكثرة على ان يكونه المأخوذ بالشعور بالتصديق بالموضوع فإذ الشعور بالذات لا يتم بالتصديق بموضوعية الموضوع فيكونه من قبيل ذكر الأثر وادارة العلوم المنزوم ففطور فيه لأنه الانتقال في الجاز من المنزوم الى المنزوم وفي العكس محلي في قيد ان كانت من العلوم واجب مجازة مع ان ذلك كلامه خال من الإشارة إليه وكل ذلك لا يبرهن الاولية فائس وعرض

تقدم عن الاخر ان الزائفة والعرض انما ياتي الشئ لذاته وكثرته او كسايه كائني الحركة بالارادة والفعل لا ان قول

فتصور باعتبار الجهة الاولى المنطق علم بحث فيه عن العرض الزائفة للتصورات والتعديرات فإني

بأن يراد بغيرها الكثرة الحقيقية وهي العلوم المدونة فيكونه مجازا من قبيل ذكر المطلق والارادة الحقيقية

سواء المراد بالعرض في هذا المقام ما يقابل الجوهرة فيصدق على الجوهرة مثلا لكانت كما لا يخفى

وجهه ان المستفاد بقوله بتلك الجهة الشعور بها بالتعديري للمأخوذ هو عدم تلك الجهة اما الشعور بجهة الوحدة الذاتية الى الموضوع على اعتبار شئتم استفادتها فهو شعور بتلك الجهة والشعور بها فإني

وجهه ان ابدأ بقوله والشعور بها فإني لست انعم ان يكونه صفة لكونه المتبادر وهو الاول قياسا على ابدأ بقوله بتلك الجهة والشعور بها فإني

اعلم ان العوارض ستة ثمانية ما يعرض الشيء وانما ان يكون عرضة
لذاته او كجزء اوله خارج عنه والامر الخارج عنه انما هو الاول
او مضاف منه او ما يربطه بالثبوت الاول الذي هو العارض لذاته والعارض
لجزئه والعارض لغيره خارج عنه ولا يسمى عرضا ذاتية لثبوتها
الى ذات المعروض اما الاول فخط واما الثاني فخطا في الجزء الثالث
والمتوسط الى مانع الذات مستند الى الذات في الجملة واما الثالث
فخطا في المسند الى الذات والعارض مستند الى المسند الى
المتوسط الى المتوسط الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فيكون العارض
مستند الى الذات والشيء المستند الى العارض الذي احداهما العارض الخارج
كالجزء العارض للجزء بالوسطية الحركة التي هي في ذاته وتبينها
العارض الخارج للعرض كالمشي العارض لاثباته بالوسطية التي هي في ذاته
هي منه وثباتها العارض للخارج المبين كالحركة العارض لثباته بالوسطية
انما رآه في هي مائة تسمى اعراضا غريبة لما فيها من الغرابة في سائر
الى المعروف كذا المستفيد

بانه يكون التفسير المذكور انما كان خروجه وكونه غير متغير
بمعرفة ما يمتنع في ذاته او لا مرسا سله

وانما النزاع في الحقيقة وقوع البحث عنه في العلم او في ذاته البحث
عنه وهو سله

وجبه ان قول المدعي مناف لما مر اننا لان يكون التفسير المذكور البحث
فخرج وقوع البحث عنه فاستفاد من القول الاول انه وقوع البحث عنه
مسلم وانما النزاع في اعتبار التفسير وعدمه سله

وجبه ان هذا انظر بعني وهو ان الانسان مركب من الجسد والناطق
فكل منهما حركته وانما انظر بالذات فهو ان بعض الحيوان اجزاء
الحيوان حركته ووجه بعض الاخر سله

وبما المحمول على الشيء الخارج عنه حمل هو ان يكون هو المتبادر من الخطا
ولذلك فالسبب الحقيقي من حقيقة المطالب قد يتركه الامثلة ما هو
مبدأ المحمول على قياسات محتملة في حقيقة الحركات وجوز المسعود
الشيء وان كان المراد بالحوال انهم منه ومن المحمول اشتقاقا فلا يكون في ذلك
مس حقيق لذاته الام لا جلا صلا كاتب والربا لا ذبا لا وكذا
الكلام في السابق بجزئية سواء كانا في احوالهما وبما كانا في التكرار
بالارادة بالقوة فانها لا يتصلان بالوسطية كالمشي وبما كانا في التكرار
وبما ليس بحقيق وقد سبب القدر ان الفاعل بالوسطية لا يتم من الاعراض
الغريبة واذا بحث في العنا عن ذلك فبما هو موضوع العنا
ولما لم يكن ذلك القيد من كورا انما هو ان يكون في ذاته حركته
وذلك فظن في سده منهم على ما قد عرفه حله وقال بعض المحققين ليس
الشيء في كونه الجزء الا في الوسطية العارض لتخليص برص الى التفسير المذكور
مضوني ما لا بد ان يكون بحث عنه في العلوم المذكورة في الواقع او انه يمتنع
ان يبحث عنه فيها وظهر ان نزاع مضوني يمتنع ان يقع معركه لا اذ كان
كالشجب وهو يطلق على ذلك الامور الغريبة وعلى الحقيقة الانسانية
ان تارة ذلك لا ذراك الحاصل للتفكير الناطقة وذلك الاطلاق
انما بطريق الاشتراك والحقيقة في الجاز والاثبات في سائر الخارج فالبحث في المعنى
الاقول ان لا حق لذاته وبالمعنى الثاني في مثل اللاتقيا لغير خارج فالمراد
خارجا هو المعنى الاول وفيه مس حقيق ومن وجهه الاول انه ذكر ما اخذ
واربدا المشتق كما في ان لا حق لاثباته بالوسطية النفس الناطقة
والاثبات مركب في الخارج منها ومنه البسود انتم اختلفوا في ان يكون
مدركا كان ان طبيعة كذلك والمدرك هو النفس فقط والى الثاني
ذهب الجمهور فتمثيل العوارض لذات الانسان لا بد ان يكون الامور الغريبة
انما هو على الترتيب الاول دون الثاني على ما في بعض حواشي المطالع فتمثيل
والحركة بالارادة لا بد ان لا تتحرك بالارادة جزء الحيوان فهو جزء الانسان

بانه

مراتب لغتها في الاصل الى المجموعات فنرى

لان جزء الجزء جزء فلا يقع التمثيل باننا نقول ان الجزء ما هو مبدأ الحركة
بالارادة وانما نفس الحركة بالارادة فالمراد بها هو الانفعال من مكان
الى مكان وهو لا حق بالوسطية كالمشي فيكون التمثيل في
بمعرفة ان الحركة الشجب وهو الملائم لا خواتمه وهو المشهور في هذا المقام
وفي بعض الشجب والاضاحك لاثباته وهو صحيح كذلك والمراد به هو
الضاحك بالقوة وهو لا حق لاثباته بالوسطية انما هو في اجزاء كل من العينين
وهي بابت ثمانية لا يتصلان بالمقام فانما في التفسير فارجع الى سائر
جهة الوحدة وحاشيتا عليها وبالله التوفيق ببحث عنها اي عن
الاعراض الذاتية او عن احوال التصورات والتصديقات بسبب لغتها
انما من حيث انما لا بد الاطلاق واما بيان التقييد واما التخليص
فان رآه في التفسير فتمثيل حقا فانما هو احوال التصورات والتصديقات
لكونها موصلة الى المجموعات وكلمة عن اذا دخلت على الموضوع براء
انما يبحث عن احواله واذا دخلت على المحمول براء انما يبحث للموضوع
فيكون طرف لغتها حاصلا المعنى ان المتشورية في البحث هو الشجب
في الاصل على معنى انه لا يربطه بالابطال على احوالها ويجوز
ان يكون طرف مستقر على ان يكون حال من التصورات والتصديقات
او صفة وان يكون متعلقا بالثبوت اي يبحث عن الاعراض الذاتية للتصورات
والتصديقات من حيث انما وكلها اصرح في المعنى فاما رتبة البحث من كونها
للتصديق فيكون التقييد بابت المعنى يعني ان الاعراض في معنى المشتق
فيصح لتعلق طرف الجربا بهذا الاعتبار الى اللاتقيا لان الاعراض الذاتية
ما يمتنع الشيء لذاته لا والضمير راجع الى التصورات والتصديقات
لا الى الاعراض الذاتية كما زعمه برهان الزيد فانه قال ان قيد الحقيقة
لتخصيص الاعراض الذاتية ولا يعني ان كان من قيد الاعراض ومن قيد
الموضوع يستلزم الآخر ان الاقرب الى العلم ما ذكره الحاشي ولذا
استشهد ان قيد الحقيقة قيد الموضوع وظهرت بحث ثمانية في كونها في الحقيقة

بانه يكون التفسير المذكور انما كان خروجه وكونه غير متغير بمعرفة ما يمتنع في ذاته او لا مرسا سله

قوله من حيث لغتها في الاصل الطرف اما متعلق ببحث اي يبحث
عنها بسبب لغتها في الاعراض بابت المعنى اي اللواتق من حيث
لغتها في الضمير راجع الى التصورات والتصديقات لا الى الاعراض الذاتية
اذ الحقيقة قيد الموضوع لا الاعراض الذاتية فلا بد عليه ما قيل ان هذه
الاعراض اوصاف للتصورات والتصديقات قول احمد

فتمثيل فيكون الكلام سائما عن التمثيل وقدم احوال الاول
لكونه سائما عن الخلف ولكونه با در الى الغم سله

بانه يكون التفسير المذكور انما كان خروجه وكونه غير متغير بمعرفة ما يمتنع في ذاته او لا مرسا سله

بمعنى على التحقيق على المشهور في المعجزة من حيث لغتها
في الاصل سله

فقطير من الشرايع بينهما لفظي وان كان يمكن تحصيل الجواب بدونه معرفة
ملك الالوه الله كذا وانما الجواب على ما في شرح حكمه الاشراق

او كان قيد الاغراض الذاتية يمكن لا مرية ان يقال لا يمكن
الا مرية ايضا لا يمكن رجوع ضميرها الى الاغراض والى التصورات
والتصديقات

وجه ان رجوع ضميرها الى التصورات والتصديقات اذا كان بيانا
لجهة البحث اول كونها لما من السؤال
لان الموصل هو المعلوم ولان موضوع الغرض هو المعلوم وهو العلم
كما لا يخفى

قوله في جوابه يحصل ما ذكره القائل في الجواب
لا بد معرفة الحقيقة والخصبة الحديثة ان كانت مثلاً
او كان الحيوان المنطق حديثاً ما حتى يتميز الحد من
وفيه نظر لان توقف يتميز الحد عن الزم لا يستلزم
الايصال فيما مثل

ولا دخل له في الايصال لان الموصل جزء من الحقيقة هو
نفس التصورات والتصديقات والمن من هذا القيد ان المنطق
لا يبحث فيه عن جميع الالوه التصورات والتصديقات بل عن الالوه
الخاصة بها عن رخصتها في الايصال الى الجاهل وذلك لالوه ال
على الايصال كما في الحد وهو الرسم والاقية وما يتوقف عليه الايصال
كلوه التصورات الكلية وخرسية وذاتية وخرسية وخرسية وخرسية
فان الموصل الى التصورات يتوقف على هذه الالوه الاله واسطة
وكلوه التصديقات قضية وعكس قضية وتقييد قضية وخرسية
الى غير ذلك

والحقيقة قيد الموضوع اي هذه الحقيقة المذكورة في هذا الشرح
او الحقيقة المذكورة في تعريف العلوم مطلق وان في الالوه دور
في مقام وفيه ان قد يكون جهة البحث على ما في الشرح في فصل الالوه
فان كان قيد الحقيقة مما يجوز الحمل عليه فربما قيل ويجوز ان يكون
الذي ذكره برهان الذي لا يكون بياناً لكونه الاغراض الذاتية بل هو
عنها وقد ذكرته في الحقيقة فلو رجع برهان الذي ضمير من جهة نفسها
الى التصورات والتصديقات وقال ان هذا بياناً لجهة البحث فيكون
الغرض عن الاغراض الذاتية المثبتة للتصورات والتصديقات من حيث
نفس التصورات والتصديقات في الايصال الى الجاهل فكان جواباً
فاضحة الخشنة في المحرر على كون قيد الحقيقة قيد الموضوع فانه يمكن
ان يكون بياناً لجهة البحث والبرهان الاضحة في القول بتوقف الايصال الى الجاهل
على تلك الاوصاف على ما في الشرح ان نفس الايصال الى الجاهل
لا يتوقف على معرفة تلك الاوصاف لان من لم يعرف علم المنطق
يقدر على اكتساب الجاهل فالحق مع الخشنة في التمييز بين الفكر عن فكر
فمنع الى تلك المعرفة والا لا يكون المنطق محققاً في الجاهل مع برهان
الحاصل ان قيد الحقيقة يمكن لا مرية ان يكون فلا بد ان كان ضميرها
راجعا الى التصورات والتصديقات فلا بد ما قيل في الايصال ما ذكره
القائل وهو موطناً برهان الذي في الجواب في جوابه للتصورات
والتصديقات المراد بالتصورات والتصديقات ولان ذلك لا
لا دخل له في الايصال اذا كان كالمسبب هو المعلوم فخصه فخصه
ليس بموصل ولا بغيره ولا بشرطه ايضا فمثل والحق ان في جوابه
عن قيد الموضوع هذا القيد ان المنطق في الحقيقة قيد الحقيقة من كونه
تلك المعلومات ممكنة وحده وقد تميز وعرض وجوه من غير ذلك
وسبب ذلك ان لو كانت المنطق عن جميع الالوه كالمسبب هو المعلوم على
واحد وهو بسيط ومن هنا ظهر جواباً في قيد الحقيقة جهة البحث كما مر
من الالوه

عن الالوه اي عن الالوه المعلومات التصورية والتصديقية
باعتبار رخصتها الباطنة متعلقاً ببحث ضميرها راجع الى التصورات
والتصديقات ولا يتعلق بقوله الاضحة على مذاق الخشنة كما لا يخفى
وتلك الالوه الى الاغراض الذاتية المجهولة موطناً في الالوه المبادر
كما مر على الايصال وقد عرفت ان المراد بالعرض الذاتي هو الخشنة
المجهول موطناً في الالوه الباطنة في ذلك المأخذ وارجع الى المشتق كما
في الحد وهو الرسم اي كالا يصال الذي وجدته الحد وهو الرسم والظ
ان اراد بالجمع ما فوق الواحد فلا ولي كما قال ان رتبة يكون من كسب
لاقيته او الاقيته الاخرانية والاستثباتية يكون الموصل الى التصورات
والموصل الى التصديقات على نسق واحد فتوقف هذا حد في قوة
الايصال هذا الموصل الى الله وهذا الشكل اول ما في هذا
موصول الى الجاهل التصديقي مثلاً ولهذا اراد بالاقية ان يكون الاضحة
والتحليل داخل فيها وما يتوقف عليه الايصال مطلق على الايصال
لا يتوقف عليه الايصال لان الالوه في الايصال ضروري
يتوقف عليه الايصال له داخل فيه لان نقول ان المضاف في ذلك
الالوه الى الايصال وحال ما يتوقف عليه الايصال مثلاً ان الشاغل
موصول الى الله في الجاهل ما يتوقف عليه الايصال وحال كون جنس
وان قوله ما يتوقف عليه الايصال في قوة موصول الى الاله واسطة
ضميمة او موصول الى الاله بعدد كذا الكلام في الاله واسطة
كله ان اراد بقوله ما يتوقف عليه الايصال لما صدق وان اراد بالمعروف
باعتبار الكلام في التوجيه فانه هذا المفهوم مريض بمشاكل المذكورة
في الاله واسطة كلوه التصورات كلية الى وفيه من حيث هو
لما مر من الالوه على الجاهل في الاله واسطة كالمسبب هو المعلوم
وكذا الكلام في غير ما ذكرته النوع والعرض العام اما لا بد في صدق التحليل
اما لان كل منهما لا يحد عن شئ فبغير فانه الموصل الى التصورات

وجه ان الجاهل انطلق مثلاً موصول الى الله مع قطع النظر
عن طبيعة الجاهل وذاتية وخرسية وان لم يكن انطقاً كغيرها
نفس الالوه في الصفات مصاحبة لا مؤثرة فاعلم

والتألف والتلازم يمكن اذ لا افراد الشخصية
من الالوه والتفصيل

فلا خلاف في مذهبنا في حال العارضة لها بسبب شغل
اي غير الحد وهو الرسم والاقية بقرينة المقابلة
نريد في العبارة والا فالحال واحد

في الشرح فانه في الامور واسطها وفي تطبيق التوجيه الثالث
في ان الله من كلام الخشنة ان الموقوف عليه من الالوه لا يعرفها
فقال في ذلك
يفضي انظر على هذه الاشياء ولم يذكر النوع والعرض العام مع انها
من الكليات وهو ان النوع ليس بالاسم والالوه العام
على المشهور عندنا من المنطق فانه التقديس باعتبار التوجيه

في ان اشكال حوال ما يتوقف عليه الابرار ان اشكال ما يتوقف عليه
 يستوقف على هذه الاحوال على معروفات هذه الاحوال توقف الكل كما نقل عنه
 على الاجتزاء وهذا غاية ما يمكن على قول من يجوز الصلوة بالمفرد

بلا واسطة احتراز عن اللفظ فانهما توقف على الكلمات الخس بواسطة
التعقيب بالتوقف على الطرفين من الموضوع والكمول وكلوا التصديقات
فبنيته اي الكون كل واحد من التصديقات فبنيته اللفظية مباحة ايضا
والمق ان هذا الامور احوال متباينات عند حتمية او شرطية او منفصلة
او متضمنة وغير ذلك فتأمل فموضوع المنطق متغير بوجه الاتصال والحق

والمراد بقوله في الابطال ان يكون مستنداً حيث انقضى في الابطال على ما حاصل عليه
والنفع في الابطال يتحقق في الموصل ايضا لا قربا او بعيدا او ابعد وفيه ثلثة
انواع التباين ومن النفع في الابطال انها اسباب بعيدة الابطال وليست بموصلات
فيكون في البداي ولو قال من حيث انها توصل مكان اولى قال نعم هذا القول
متفرع على ما مر من ان الابطال او ما يتوقف عليه الابطال عراضا ذاتية
ثبت في النفس بالارهاق لا بنسب الابطال لان الموضوع وقيد لابد وان
يكونا متساويين فيه على ما تقرر في موضوعه ولكن ان يقال ان الابطال
مطلق بقيد الموضوع وانواعه عراضا ذاتية على ما قال السيد المحققين وبقره
بل الابطال الى ان قال فيبحث عنها مستدركا ان قوله وليك التاويل
فمنه محمولها الابطال الى الابطال القريب او ما يتوقف عليه الابطال
في الابطال البعيد من الكليات الخمس والتضياع والارهاق الى احوال ما يتوقف
عليه الابطال القريب وفي الابطال البعيد فيكونه حاصل السؤال ليس

المتفق مستعملها الا بصل القرب والبعد والابعد وحاصل الجواب
ان المراد بالثبوت عن هذه الاحوال سور جوع الثبوت عن محمولها ليس
ببطلان بل هو انما هو الا بصل مطلقا محمولها في الفرض حتى يرد التناول
بلا واسطة الى موصل ايضا بلا واسطة فقيمة وهو الا بصل القرب
لحد والركم واقاما يتوقف عليه بهذا الا بصل من الكليات من الذاتي
عرضي والجنس والنهل والخاصة فهو موصل ايضا بلا واسطة فقيمة وهو الا بصل
البعد

البعيد فانه مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى التصور عالم ينضم
 اليه اخر يحصل منها تلك الرسم فتأمل وقدس على هذا اي قدس
 على العلوم التصديقي بانه اذا حكم على العلوم التصديقي بانها شكل
 اولي واضربا بول منه اوقبا سرافقنا في او اشتكى او استغفرا او تشد
 كانه منه موصل الى كذا ايضا بلا واسطة وهو الاصل القريب واذا
 حكم عليه بانه قضية او عكس قضية او نقض قضية اخرى كما كان
 انه موصل بواسطة قضية وهو الاصل البعيد فانها عالم ينضم اليه
 شئمة لا يوصل الى التصديقي وخلاصة الكلام في هذا المقام انه النسخي
 يبحث عن الاعراض انما هي للتصور والتصديقات لكن لما نظر
 تعداد تلك الاعراض على سبيل التفصيل وكانت مشتركة في معنى الاصل
 ملحق وببارة اخرى في معنى الاصل وانما يوقف عليه الاصل بمز
 عنها بما ذكر قطع السقوط بل انما من التفتيد كما مر وبالله التوفيق
 الشرح والاعراض انما هي لتعقوبات الثانية الاضطرار للمعقوبات
 انما هي في الخارج كطرف مستقيمة لا مر وسبيل طرف المعقوبات
 اي لا يوصف بتلك المعقوبات شئ وهو بعد في الخارج باعتبار وجوده

الى العارض بسبب الوجود الذي هو

التي تعارض بسبب الوهم والخارج في الدنيا في التوفيق

عن إسحاق بن العباس عن علي بن النعمان عن أبيه عن الحسن بن علي بن فضال عن

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين

وہ انسانی لایکا ڈی رہا اور نوازا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

فقد مررت بتطبيق التمثيل تلك المقولات الثانية على المقولات الاولى التي هي على ضرب من ان يكون المقول الثاني
 احكام كلية بحيث تنتهي تلك الاحكام وينتهي الى المقولات الاولى التي هي على ضرب من ان يكون المقول الثاني
 الطبع يرجع في ذلك الى احكام تلك المقولات فيعرف منها مثلاً ان اردنا ان نعلم ان الحيوان ان لم يوصل الى ذلك نرجع
 الى ان الحد انما يوصل الى ذلك واذا اردنا ان الحيوان
 يتوقف عليه الا يوصل الى ان كل نفس تتوقف
 عليه الا يوصل الى ان هذا القياس قولنا
 والاحكام في النفي بالاشخصية يعني ان الترتيب
 وجه ان يكون ان يقال ان الجزئية من المقولات الثانية
 وان لم يكن المقولات الثانية المقولة عنها فبذلك الاعتبار
 يقع فيكون باب م
 حيث قال تخصيصه لا عراض المقولات الثانية بالاعراض التي
 هي متعلقة بالمقولات الاولى
 محصل الكلام ان قيد من حيث قيد الموضوع لا قيد لا عراض
 وقد مررت بما ذكرناه من حيث بيان الوجه الذي قلناه
 على صفة الحكم كما هو المناسبت لبقوله ان اردنا ان يكون
 ان يحكم على صفة الجزئية كما هو المناسبت لبقوله ان اردنا ان يكون
 حتى ان اردنا ان نرجع الحكم الى الحكم من سبب لا حصر
 كما لا يخفى
 مع جعل بعضه لا بعداً او ما يتوقف عليه الا يوصل الى الحيوان كذا
 وكذلك الحكم في السواقي بان يقال انما مررت به مع جبين كليته
 على هيئة الشكل الاول وكل مركب كذلك ينتج موجبة كلية فلهذا
 ينتج موجبة كلية ومن عليه الساقى الى احوال المقولات الاولى كذا
 اقوالنا على ان اردنا ان يعرف حالها يرجع الى القاعدة الكلية
 وعلى كل ما على مرفوع بان يقال ان سبباً على كل ما على مرفوع فلهذا
 فعلى هذا القياس الحكم فبما نحن فيه وعلى هذا القياس ان لا يكون هذا
 القياس

القياس على المقولات الثانية

القياس على المقولات الثانية في باب من لا يتوقف عليها ويكون ان يكون القياس
 مبتدأ كقوله يكون من المقولات الثانية على ان يكون المقول الثاني
 بعداً او المقولات الثانية على ان يكون المقول الثاني
 على ضرب من المقولات الثانية اضافاً القياس اليها بانه لا يقال ان
 مشروطة بالمعوم والمخصوص من وجه لا يقال ان ذلك الشرط للمعوم
 المشهور دون غير المشهور وقد مررت بذلك في النسخة التي هي في
 ويجوز ان يكون الثانية فيكون المراد بالمقولات المقولات الثانية
 وهو خلاف الظاهر لانه لم يعرف المقولات الثانية بعد في الاولى
 المتصورة صفة المقولات كما هو المناسبت لبقوله ان اردنا ان يكون
 ولو جعلنا صفة القياس لانه يكون المراد بالمقولات المقولات
 الثانية وتكون المتصورة صفة القياس من حيث هي طرف المقول
 اوصفة ثمانية لوصف المتصورة الى المقولات من حيث هي طرف المقول
 الشرح من عوارضها فانها لو اجترحت مع عوارضها التي هي لا تكون فيها
 لانه الحيوان الذي المتصفت بصفة الكلية ليس بمقول اول بل مقول ثان
 كما ان الكلية والكلمة كذا التي هي في الثانية بالانطلاق والتمحيص فلهذا
 الحيوان مثلاً يتصور بان يكون من حيث هو كذا بالارادة النظر
 على عوارضه من الكلية والثانية والاشخصية فلهذا المقول المتصور
 من حيث هو من المقولات الاولى وبالجملة المقولات الثانية
 المتصورة في الدرجة الاولى عارية عن صفاتها العارضة لها على
 المقولات الاولى وما يعرف مبتدأ وجهه قوله في المقولات
 ثمانية ولا يوجد في الخارج راو بالخرج ما عدا ذلك من اذ
 وباب في الساقى وغيره امر بالبقية فيغير المرفوع راجع الى الامر
 ويغير المصوب راجع الى الموصول لا يوجد في الخارج شيء يجعل ذلك
 العارض عليه فلهذا اسود الكلية وهي المكان فرض صدق
 على كثيرين كما ان الجزئية عدم ذلك وتكاد من الجزئية والخصية

احكام المقولات الاولى على طبع المقولات المتصورة
 من حيث هي على ما يعرف بالمقولات الاولى في النسخة
 ولا يوجد في الخارج امر بالبقية كالكلية والجزئية والثانية
 والعرضية وتكاد من غير امر بالمعوم الكلية والجزئية والثانية
 من الشغل ان لم يكن مقتضى الكلية ان لا يتوقف المرفوع
 الكلية كما ان التسوية المقول ما يلاحظ في الخارج قولنا
 او ضرباً من الشكل الاول والقرب الاول من الشكل
 الاول ينتج الموجبة الكلية
 وجه ان لا يكون من حيث هو على طبع المقولات المتصورة
 كما ان لا يكون من حيث هو على طبع المقولات المتصورة

وجه ان لا يكون من حيث هو على طبع المقولات المتصورة
 كما ان لا يكون من حيث هو على طبع المقولات المتصورة

على المشتبه على معقولات الاول المحولة عليها موافقة

محصول السؤال ان المعقولات الثانية التي هي موضوع الشك
تكون محولة على المعقولات الاولى موافقة والمعقولات
الثانية المذكورة بنات سلة على غير المحول مثل الكلية
فلا يصح الاطلاق وتقرر الجواب

وجهه ان كل منها اصطلاح قوم وان ذلك مرجوح
على ما يترك عليه كلام السيد في التبيين

فان ان كان بالوجود وان كان خارجا ذهني
لا خارجي

وكذا الشيء قضية او كس قضية وكفهوم الكلية وهو ما يكثر
فرض صدق على كثير من الجازي ما لا يمكن فرض صدق على كثير من كذا
وقد ثبت باعادة الكفاف على ان المعقولات الثانية لا تحول على المعقولات
الاولى كالكلية وغير المحول كالكلية ومن توهم ان عطف التبيين قد توهم
توهم فاسدا وهو ان قلت ان الاغراض الذاتية محمولة موافقة
كما هو المتبادر والمعقولات الثانية عوارض وعلى غير منها قلت ان الكلام
ظهر في منطق المعقولات الثانية لانها في صدق تميزها وتبينها عن المعقولات
الاولى كما لا يخفى لوقوعها في الواقع المعقولات الثانية في الدرجة
الثانية اراوها ما عدا الاولى مراتب الثانية والثالثة والرابعة والاشبه
وغيرها وهذا عند البعض الآخر فاقع في ان الثانية فهو معقول ثان وصاح
في ان الثانية فهو معقول ثالث وهكذا فكلها منزهة على ما افاده قوله في
في حاشية التجريد في غير ما يبي من ان سس من سس على ما عدا المرتبة الاولى
معقولات الثانية انتهى ونقول على ما في الاصطلاح على تسمية ما عدا
المعقولات الاولى ثانياً انتهى قضية نظرنا من العقل الى مرتبة
العقل فمن بيانته وفي بعض النسخ في العقل الى الدرجة الثانية الكلية
في العقل والاولى التميز كما لا يخفى الا لا يمكن العقل الكلية كما مر من ان الكلية
هو ما كان فرض صدق على كثير من وهو ان تصور ذلك لا يمكن فرض
تصور مفهوم الكلية فرض صدق على كثير من ان تصور العارض فرض تصور
المعروض وهو ان تصور الكلية وكذا الكلام في التجربة فانها لا تصور
المفهوم الا في الذهني كما مر في الخارج ام يلحق الكلية بغير اسما
الكلية في الخارج ام تصنف بالكلية فالكلية ليست كالسواء فانه يقال
بمنه الامر سواء ولا يقال هذه كلية كما ان السواء في المنطق
فالسواء صفة للشيء فالانصاف بالسواء انصاف في خارجي لا ذهني
كما كان الامر كذلك في الوجود فانه قولنا زيد موجود في الخارج
قضية ذهنية لا خارجية وكذا الكلام في المعقولات الثانية فانها اذا اختلفت
على المعقولات

وجهه ان المتبادر من قولنا ان قيل بتحققها انما لم يتبين ان يكون من المعقولات الثانية وليس الامر كذلك كما عرفت وعامل التوجيه ان قوله
انما قيل في انما هو كجمله في التبيين كما في نظرها من كونها من المعقولات الثانية انما لم يتبين

وجه التبيين ان المتبادر ان كل من هذه المعقولات
قد نام فليكون قضية ذهنية ولا يعتبر مجردا من هذا
الاخبار يكون قضية ذهنية

والكلية المعقولات الثانية انما هي امران احدهما
ان لا يكون معقولة في الدرجة الاولى بل يكون العقل
عارضه معقولة في الدرجة الثانية والثانية ان لا يكون
في التي يرجع ما يلحقها العقل ما تعلقت في الدرجة الاولى
فهو معقول اول موجود كان او معدوماً مركباً كان
او بسيطاً وكذا لا يقتل الا عارضاً بغيره اذا كان
في التي يرجع ما يلحقها كالاضافات انما قيل بتحققها في الخارج
كذلك هو ان شرح التجريد قولنا

وهو حصول الجسم في المكان بمعنى الجزم

وهو حصول الزمان في الزمان اول طرفه

وهو هيئة تعرض للشيء بسبب نسبة بعض اجزائه
الى بعض والى الاخر الى رتبة منه

وهو هيئة تعرض للشيء بسبب ما يخطو به العقل
بانتقائه

وهو ان تتركب من مادام يستحق منه
وهو ان تتركب من مادام يستحق منه

على المعقولات الاولى تكون القضية باو حصة عقول الجسد ان كل من
هذه هي وحده قضية ذهنية فتنظر ان لا يكون معقولة في الرتبة
الاولى بل ان الثانية ليست على ان عارضاً بل لا واما عدا الاولى
سواء كانت ثانياً او ثالثة او غيرها وهذا من باب البعض كما مر
بل يجب ان يقتل عارضه معقولة اخرى في الثانية الى ان يقتلها بالكلية
سواء يقتل المعقولات الاولى الا ترى ان لا يمكن ان يقتل معنى الكلية مثلاً
الا بعد عقل مفهوم معتبر عارضها له ويكون الثانية بالصور في الدرجة
بان يقال ان لا يكون ثانياً يقتل عقلها عن عقل معروضاتها والاشبه
الجزئية لا تقتل ويجب بدوى الاستغناء على ما قاله المحقق في هذه القضية
التجريد ما يلحقها الى ما يتصل بالمعقولات الثانية فهو معقول
اولى فهو من المعقولات الاولى وكذا لا يقتل الا عارضاً بغيره فالعقول
الاولى بالمعنى الاصطلاحي هي من المعقولات الاولى بمعنى لغوية كالافاضات
جميع الاضافة وهي النسبة التي يكون معقولاتها بالانساب الى الغير
واف ما سبقت او قيل بتحققها فالكلية لا تتحقق الاضافات
ومنها الاضافة التي هي النسبة المتكررة الى نسبة تعقل باقي مراتب النسبة
اخرى معقولة ايضا بالانساب الى الاولى كالابن فانها نسبة تعقل
بالانساب الى النسبة وهي ايضا نسبة تعقل بالانساب الى الابوة فالاضافة
تقتل من مطلق النسبة والمتكلمون المتكلمون بالابوة منها فالاضافة المنقضية
الى النسبة من المعقولات الاولى على قول الحكماء فانها على القول بعدم تحققها
في الخارج من المعقولات الثانية كما هو مستقفاً ومن قوله انما قيل في الثانية
وقد نظر لان من انما فيها هو الوجود في رجب للمعروضات وان
لم يكن الاضافة موجودة في الخارج على قول المتكلمين فهي الاضافة
بمعنى النسبة مطلقا على القول من المعقولات الاولى بالانصاف فالوجود
محمول على التبيين فاشمل كذا في حاشية شرح التجريد السيد في التبيين
فان هذه القول من قوله الى هنا معقول عنها محض واذا عرفت

انما كانت القضية

انما كانت القضية

وانما عرفت بهذا القول قوله اني لا ياتي بها امر في الخارج قبل المعقولات الثانية مرادها بانها ما لا يتفق في الامور المتعقولة
في المرتبة الثانية لانها لا يمكن ان يكون لها معنى في الخارج لانها لا تكون مستقلة مستغنى عنه
فيكون المجموع من التعبد والتعبد هو المعنى الاصطلاحي للمعقولات

قوله احد

وجهه ان الظن من كلام الخنسي ان الباعث على حمل المعقولات
الثانية على المعنى التقوي وهو لزوم الاستدراك على تقدير حمل
على المعنى الاصطلاحي وهو الاستدراك لانه لا يكون له معنى في الخارج
ويجب بان يقال ان الاستدراك لانه لا يكون له معنى في الخارج
هو الاول

مسألة

محمود الكلام ان المتعبد على ما ذكر من معرفة الامر بها
المعبر بها في المعقولات الثانية كذا ان على المعقولات الثانية
على المعنى التقوي عند لزوم الاستدراك فلو ان لم يكن
يلزم ان ذلك لا يقال كونه الصفه كالصفة فلا ذلك وقع
بذلك لا يقال بل يكون ان يكون له معنى في الخارج وان كان معروفا
عدم صلاحية الوصف لان يكون له معنى في الخارج المستغنى عنه
لحمل المعقولات الثانية على معنى الصفه فيكون هذا على الاستدراك
ففي تقديره نوع فهو مستغن فالاولى ان يقول واذا عرفت
بذلك عرفت ان قوله الذي لا ياتي بها امر في الخارج لا يكون له معنى في
عدم افادة الامر الاول فيجب حمل المعقولات الثانية على
التقوي لانه لا يكون له معنى في الخارج لانها لا تكون مستقلة بل يكون
الكلام على تنظيم الطبيعي والخطي

بذلك يعني اننا علمت ان المعقولات الثانية لا تتحقق الا اذا تحقق امران المذكوران
علمت ان قوله اني لا ياتي بها امر في الخارج لا يكون له معنى في الخارج لانها لا تكون مستقلة مستغنى عنه
لانها لا يتبين الا من الاول فاذ لم يكن صفه كالصفة يحمل المعقولات الثانية
على معنى الصفه التقوي لانه لا يكون له معنى في الخارج لانها لا تكون مستقلة مستغنى عنه
الذكر معبر عنه من الاصطلاح على علمت ان المعقولات الثانية لا يكون
على معنى الصفه التقوي لانه لا يكون له معنى في الخارج لانها لا تكون مستقلة مستغنى عنه
صفه كالصفة ويجب بان يقال ان ذلك لا يتحقق الا اذا تحقق امران المذكوران
الاولى كما سبق في لزوم الاول في الخارج لانها لا يكون له معنى في الخارج لانها لا تكون مستقلة مستغنى عنه
ان يبين الامر الاول ايضا لان التقوي يتوجب الى التعبد فيكون المعنى في الخارج
بها امر في الخارج بل يكتفي بها في ذلك من صفه نظر لانه على تقدير انهما
ذلك يكون مستغنى عن طريق التعبد والامر الثاني انما هو مبني في التقوي
وهذا مبني على ان لا يكون له معنى في الخارج لانها لا تكون مستقلة مستغنى عنه
بذلك ان كلام صاحب الخنسي ولو جاز كونها ان لم يكن له معنى في الخارج لانها لا تكون مستقلة مستغنى عنه
في الاطوار يرد على الخنسي ان لا حاجة الى تلك المعقولات لانها لا تكون مستقلة مستغنى عنه
على المعنى التقوي وهو خلاف ما سبق في لزوم الاول في الخارج لانها لا تكون مستقلة مستغنى عنه
الحسين قال في حاشية التفسير الموروث من القدماء هو ان المعقولات الثانية
التي لا ياتي بها امر في الخارج انتهى وعلى ما ذكره الشيخ محقق هذا التعبد
على ان يكون الموصول عبارة عن العوارض فيكون التعبد بطريق الاضافه
ولزوم الماهيات ان سبب التحقق في حاشية المطالع ان العوارض
اقام ثلث الاول ما للوجود في الخارج بخصوصه مدخل فيه كالتدبير والاشياء
ما للوجود والذهني بخصوصه مدخل فيه كالكتابة فلا يوصف بالشيء حال وجوده
في الخارج وهذا معنى قوله اني لا ياتي بها امر في الخارج فيمنع العوارض
هي المستغنى بالمعقولات الثانية والثالث ما للوجود والمطالع مدخل فيه
انتهى ويستفاد منه ان عدم مصادم امرها في الخارج من خواص العوارض
الذهنية التي للوجود والذهني بخصوصه مدخل فيها فيصير ان يكون له معنى
بالله

هذا هو المعنى الذي لا ياتي بها امر في الخارج لانها لا تكون مستقلة مستغنى عنه

بالثانية فيكون صفه كالصفة فان قلت ان هذا لا يمتثل لعدم
المعقولات في المرتبة الاولى كما سبق قلت لانها لا تكون مستقلة مستغنى عنه
ما يجري في المعرف بالعام فيكون له معنى في الخارج لانها لا تكون مستقلة مستغنى عنه
العارضة كالمشابهة في الاذهني فاذ لم يكن صفه كالصفة يحمل المعقولات الثانية
لافرادها الا انها لا يمكن ان يكون لها معنى في الخارج لانها لا تكون مستقلة مستغنى عنه
بذلك ان الامر بالمعقولات في المرتبة الثانية اني لم يمتثل لعدم
فيشمل لثواب كل ما فيه من العوارض لانها لا تكون مستقلة مستغنى عنه
اصطلاح على ان حمل المعقولات الثانية على المعنى التقوي في الخارج فان قلت
ان التعبد المذكور مستدرك وان حمل على المعنى التقوي لانه المعنى التقوي
وال على مثل المعروض هو الوجود والذهني بخصوصه فلا يكون له معنى في الخارج لانها لا تكون مستقلة مستغنى عنه
قلت لان ذلك لان دلالة المعنى التقوي على ذلك من فلا يكون مستدركا
بل يكون لا يخرج الا في ذات ولزوم الماهيات ايضا فيصير
المعبر فيه التعبد المذكور الاول فلو ان الامر بالمعقولات في المرتبة
الثانية وان في قول الخنسي اني لا ياتي بها امر في الخارج وهو موقوف فاذ
التوصيف الثانية الى عدم صلاحية لانها لا يكون صفه كالصفة لعدم
الامر الاول وقد عرفت ما فيه او في لزوم الاستدراك اذ حمل على المعنى
الاصطلاحي فتأمل وان كان قيل فيه من لا يجوز ان يكون له معنى في الخارج لانها لا تكون مستقلة مستغنى عنه
كالصفة بافتراض الامر الاول فيصير له معنى في الخارج لانها لا تكون مستقلة مستغنى عنه
ان يكون ذلك الوصف صفه كالصفة بهذا الاعتبار وهو الجواب عما مر
جعل الصفه كالصفة جامعا وما لا يقول بهذا الا ان المراد
بالمعقولات الثانية المعنى الاصطلاحي لا التقوي وشارحه المعنى التقوي
لا يكتفي اليه في باب التعريف لانها لا يكون له معنى في الخارج لانها لا تكون مستقلة مستغنى عنه
لا يقال ان الاستدراك مدخل في التعبد لانها لا يكون له معنى في الخارج لانها لا تكون مستقلة مستغنى عنه
لا يرضى بالعاقلة لما لا يمكن فيكون المجموع من التعبد والتعبد فيكون المعنى
المستفاد من الصفه والموصوف عين المعنى الاصطلاح تام

يكون الموصول المعبر في الخارج ويكون كلام الخنسي
كما ذكره السيد حاشية المطالع ويكون معنى المعقولات
الثانية المعقولات التي للوجود والذهني بخصوصه وقل
فيها لا يمتثل ان يكون له معنى في الخارج لانها لا تكون مستقلة مستغنى عنه

مسألة

قد عرفت ان مثل السؤال ملاحظة كلام السيد في سبق
فكان ان لم يمتثل ان الثانية في الملاحظة يستدري
كونه الوجود والذهني سبب للمعروض وبذلك ان يصير

مسألة

وجه ان مثل ان مراد الخنسي وهو الاضطرار ان الثاني على تعقيد
سببا فكلما قد عرفت ما فيه والوجه ما ذكرنا في التفسير

مسألة

وهذا القول مبني على ان الاول وهو عدم الصلاحية
فلا يكون في المقابلة ان كلام الخنسي مبني على لزوم الاستدراك

مسألة

وجه ان مثل ان المراد ان يمتثل من الكلام ان المعقولات
الثانية مستغنى عن هذا المفهوم على ان يكون استغنى استغنى
نظر لانه لا يمتثل ذلك ما لم يمتثل على حاشية التفسير والمعرف
وان كان المراد ان تعريف المنطق بافتراض الموضوع فيكون
صحيحا لانه يمتثل ذلك تعريف المعقولات الثانية تارة في تعريف
بمنزلة ذلك تعريف المعقولات الثانية تارة في تعريف
مع ذلك وصفه لانها لا يكون صفه كالصفة او تركها بالكتابة

مسألة

ولا يجوز ان يجعل المقولات الثانية على المعنى الاصطلاحي ويجعل حجة القصد والموصول صفة كاشفة عن حقيقة كاشفة لانه يتحقق
بالصدق والمحقق في الدرجة الاولى والى ان يصدر في حجة كاشفة عن حقيقة كاشفة عن حقيقة كاشفة عن حقيقة كاشفة
والاولى التي كاشفة عن حقيقة كاشفة عن حقيقة كاشفة عن حقيقة كاشفة عن حقيقة كاشفة عن حقيقة كاشفة

قول احمد

ولا يجوز ان يجعل المقولات الثانية على المعنى الاصطلاحي ويجعل حجة القصد والموصول صفة كاشفة عن حقيقة كاشفة لانه يتحقق
بالصدق والمحقق في الدرجة الاولى والى ان يصدر في حجة كاشفة عن حقيقة كاشفة عن حقيقة كاشفة عن حقيقة كاشفة
والاولى التي كاشفة عن حقيقة كاشفة عن حقيقة كاشفة عن حقيقة كاشفة عن حقيقة كاشفة عن حقيقة كاشفة
كما لا يخفى عن حقيقة كاشفة عن حقيقة كاشفة عن حقيقة كاشفة عن حقيقة كاشفة عن حقيقة كاشفة عن حقيقة كاشفة
صالحا لا يكون تعريفيا جامعاً ومانعاً كما هو في كلام صاحب المفتاح
وقد خرج به السيد في شرحه وقد عرفت انه غير لازم على ما قاله
في الاصول كما توهم بعضهم وهو موهوم بان الذين لا يتحقق
بالصدق والمحقق في الدرجة الاولى على حدة لعدم الجواز يعني لو جعل القصد
كاشفة لما يثبت المقولات الثانية يتحقق التعريف للصدق والمحقق
بمفهومات يصدق عليها مفهوم فقط الصدوم نحو الغنى والفاقة
والا فكل ما لا يمكن ان يكون العام من الكلمات الفرضية فانها يصدق عليها
انها لا يتحقق بها امر في الخارج وانما خبرها ما ذكره صدر الافاضل
من قاعدته توجب ان يتحقق في القيد وانما القصد كونه المقولات الثانية
عارضة في ان لا يكون له موضوع لا يتحقق بها لان الكلمات الفرضية
التي لا يفرقها بالقرينة والصدق وكذلك ولكن قد عرفت ما فيه
وكذا الكلام في قوله الى اي كلام في قوله المقولات الثانية التي
لا يحدى بها امر في الخارج الكلام في قوله المقولات الاولى فان المراد
بالموصوف المعنى التقوي الذي هو حمل على المعنى الاصطلاحي كما ان القيد مستلزم
وان يجعل المعنى الاصطلاحي بضم القصد اليه فيكون المقولات الاولى
في الاصطلاح ما يكون متعلقاً في الدرجة الاولى والى ان يوصف به امر في الخارج
ففيه نظر لما مر من قوله فكل ما يتحقق في الدرجة الاولى الى ان قد مر ان القيد
سواء قيل بوجوده او لم يقبل به من المقولات الاولى يتحقق لا يقال ان المراد
ببينا المراد في المقام لا تفصيل المعنى الاصطلاحي لاننا نقول ان معرفة المقولات
الثانية لا يلزم الا بصدق به امر في الخارج على انه لا يكون الكلام على لزوم
المقولات الثانية يتحقق وهو خلاف ما مر من سبب الفتح ولا يبعد
قول الخ

وقد عرفت الوجه الصحيح وهو حمل الموصول على العبد
فقال

من ان الدلالة الاسمية مبهورة في التعريف

وجردان النقص بمورثته الاول الصدوم وثان
الاضافة ثانياً قبل تحققها في الخارج والاضافة بها وقد
علم ما مر وانما ثانياً في المقتضى بوجودها في الخارج
فانها غير متعلقة في الدرجة الاولى ولا يحدى بها امر في الخارج

لكن بقي فيه ان الشبهة والوجود والوجود
والاولى كانه مقولات ثالثة على ما قرئت في موضع
وليس هو موضوع المنطق وانما غير انطباقها على المقولات
الاولى فلا بد من ان يتحقق التعريف الثاني للمنطق ايضاً
قيد فثبت الشك في ان يقال بان يقال للمنطق علم بين
فيه من الاغراض الذاتية للمقولات ان ثمة المنطقية على
المقولات الاولى من حيث نظرها في الاصل الى الجمل
كما فعل في شرح المطالع اللهم الا ان يقال بان لثمة فيها
في التعريف الاول قول احمد

المسوقة انما تستعمل عند الرد وفي المعلوم
والمساواة في الصدق مثله

قول الخ وكذا الكلام الى ان يكون صفة كاشفة للمقولات الاولى
مرادها المعنى الاصطلاحي وفيه نظر لانه يتحقق بالكلمات الفرضية ايضاً
ويكون ان يقال ان القصد كاشفة لا يجب مساواة كاشفة
فيه اي في التعريف الثاني لعلم المنطق نظراً لانه يلزم ان يكون المنطق
باحث عن احوال هذه الامور لانه داخل في المقولات الثانية
ولا يخرجها قيد الانطباق وليس الامر كذلك قوله ان الشبهة ارادها
الشبهة المتعلقة فان ما وجد في الخارج فهي شياء مخصوصة فليس
في الخارج امر يصدق عليه ان الشبهة مطلقة فان قلت هذا منقوض
بالجواب المنطق فانه ليس في الخارج امر يصدق عليه ان الشبهة المطلقة
لان ذلك لا يصدق به امر في الخارج فانه ثمة الشبهة في وجوده وعلى
نظره موضوعه وكذا الكلام في الوجود والوجود والامكان
والاحتياج فان لما ثبتت اذا حصلت في الاصل وان وجدت في الوجود
الخارجي عرفت لها اي تلك لما ثبتت هذه العوارض في الذهن
ولا يحدى بها امر في الخارج فهي من المقولات الثانية واذا حكم عليها
بالانحلال مثلاً الواجب كذا والممكن والى غير ذلك من الاحكام لم يكن
سلك الاحكام داخل في الاتصال الى الجمل وان كانت مقيدة بها
الى المقولات الاولى ولما كانت المقولات الثانية الماخوذة في التعريف
مطلقة غير مقيدة بذلك القيد اعني قيد من حيث نظرها في الاتصال
كان التعريف للمنطق وهو تعريف الحقيقة منقوضاً غير مانع لا يخار
لانه القيد بالاحتياج عن احوال المقولات الثانية التي ليس لها دخل
فيه اي في الاتصال داخل في المنطق فلا بد من ذكر قيد يخرجها كما لا يخفى
لا يقال ان ما ذكره النقص ليست بمقتضى لانها لم تجز عنها في المنطق
وقيد البحث يخرجها لاننا نقول ان ما سلكه القيد ليست بمقتضى في البحث
عنها بالفضل لانها شرايد بقاها حقاً لا تفكر وفيه بحث وهو انه اراد
ان هذه المفهومات لم يلاحظ فيها الاتصال الى الجمل لان ذلك مما

وباعت الرتبة الثانية المنطق فانه يعرف منه جميع الفروع فاسم فانه راجع واول معرفة الموضوع على المذهبين
وفي الثاني معرفة النهاية فنرى

لا غير فيه وان اردوا انها لا يعرف لها الاتصال بمفهوم لان الواجب
مثلاً واخذ في تعريف مفهوم الواجب فقلت في عرض الاصل
له ولا شبهة ايضا فان معرفة الواجب كما سئل ان تفكك الوجود
واقترافه لما به الوجود كما عرض له الاتصال بما يلاحظ في مفهومه
الاتصال فلا فرق في التصواب ان المعقولات الثانية قسمان ما يلاحظ
في مفهومه الاتصال وما لا يلاحظ فيه ذلك والاول هو الموضوع
كما قلنا في تعريفه في المصطلح في الحقيقة حيث قال في تعريفه
الى ان موضوع المنطق المعقولات الثانية لا من حيث انها ما هو في انفسها
ولا من حيث انها موجودة في الذهن فان ذلك وضيفة فلسفية بل هي
انها توصل الى المحمول ويكون لها نفع في الاتصال انتهى **ثم** القسم الثاني ان يقال
بالاكتفاء بما في التعريف الاول وجه البتة ان التعريف من شرطه
ان يكون واضح من المعرف واجلي فلاكتفاء بما مر في التعريف الاول
لا يفي بموضوعه ويمكن ان يقال ان اشتراطها على المعقولات
الاولى اني لها نفع في الاتصال الى المحمول يدل على ان البحث عن احوالها
يا عبر ان لها نفعاً في الاتصال فنقل **ثم** ان كلمة اللزوم انما تستعمل فيها
قصد اشتداد امرها ومستبعد كانه يستعان بالله في كسبه كما في شرح
المفتاح قد عوى زيادة البعد لان الاعتماد على القرينة امر شديد سيما
في مقام الاختصاص **فقال** **ثم** انتم اختلفوا في موضوع المنطق فقال
المحققون من الاولين والآخرين لما كان المنطق غنة بحث عن الحكي
والجزئي والذاتي والعرضي والموضوع والمحمول الى المعقولات الثانية
لا من حيث انها ما هي فانه البحث عن ما يتبين في الفلسفة الاولى في العلم
الالهي الذي يبحث عن احوال الموجود ولو وقع عن ما هيته في المنطق
فانما يكون من البديهي لا من المثل بل من المنطق عن المعقولات
الثانية من حيث انه كيف يمكن التثاوي بواسطتها من المعقولات
الى المحمولات وعلى اني وجه كما ان البتة اشتداد البحث عن الخارج واللبس
فلا يخفى

اي ما يعتبر عروضا لا يقال له والى صلة المقطوع
الشان من حيث انه معروض لا يقال موضوع
ومن حيث انه مخلوق لا يقال ليس موضوع الفتنة

وجبه ان ولاية شرط الطباقة على الحقوق
الاولى على ثبوت رقيده الخيشة على تقديرها التزاتية
وضي مجهول في التفرغ والكوب انها قرية الخرف

و يؤيد ما ذكرنا من المنع الاصل الا ان اصله لم يقرب
على الشئ في هذا المقام

في ان القربة ان السحر بن ابى اوفيد الاطبا
اوكلها ماله

قوله من المحفوظات الاولى لم يرد في المحفوظات
الاولى فيها الاضافه منها كما مر

متى نوقف الحيوان على كان الحكم خبرياً وبهذا العلم
وبعد العلم يكون الحكم يقيداً يقال الحيوان على
متى معقول كان كما لا يخفى

فلا يبحث عنها من حيث أنها بسيطة أو مركبة عارضة أو بارة ثابته
أو جارية إلى غير ذلك مما له متعلق له بالبناء بل يبحث من حيث
أن البت كيف يتم منها ومن حيث يستوقف عليها الأيام البت
لكونها صلبة ورخوة مستقيمة ومموجة كبيرة وصغيرة إلى غير ذلك
فما يتعلق الأيام البت بذلك المنطق يبحث عنها من حيث يتجلى إليها
في الأمر الموصل إلى المجهول تصوراً وتصديقاً فالمعقولات الثانية
هي موضوع المنطق ومعنى المعقولات أنها ذات التصور المباشرة
والخارج من حيث هي بدون اعتبار حكم عليها فهي المعقولات الأولى
وإذا حكمنا عليها بأحكام تقييدية أو خبرية بأن هذا منكلي وذلك
وأنى وذلك عرضي إلى غير ذلك فلو أنها كذلك لمعقولات ثمانية ولو
حكم على المعقولات الثانية بأحكام تقييدية أو خبرية فلو أنها كذلك
في الدرجة الثالثة وكذا لو حكم على المعقولات الثانية فلو أنها كذلك
في الدرجة الرابعة وعلى هذا وبحسب المنطق وقع في الدرجة الثالثة
لأنه يبحث عن أعراض ذاتية للمعقولات الثانية وذلك لأنه يبحث
عن كون المعقولات الثانية من حيث وصفها وخاصة وعرضاً عاماً
وحداً ورسماً وكونها قضية وعكس قضية ونقيض قضية ونسبة
وتشكلاً واستقراراً وغير ذلك وهي الخمسة التي قلنا أن المنطق
يربحث عنها في المعقولات الثانية وينتهي بها فلو الأمر الموصل وهي
أعراض ذاتية للمعقولات الثانية أو الخمسة والفصلية فلو أنها
تعرضان للثلاث من حيث هو ذاتي لأن من حيث أنه حقيقة فلا ثمانية والتصور
كذا وكذا الخ فلهذا والعرض العام يعرضان للعرض من حيث أنه عرضي
والعقضية تعرض للمجموع الموضوع والاحتمال والحكم من حيث هي موضوع ومحمول
وحكم والمجموع العقديتين والحكم والقياس يعرض للمجموع العقديتين بالبناء وبالربط
التي المحققون من الأوليين والأخرى كمنها وتخلو عنهم صاحب الشك وقوم
من تبعه وقالوا المنطق في بحث صانع الكون والجزئي والذاتي والعرضي

قدرة مجموع الموضوع نظر الى الكلية قوله ومجموع
عطف على مجموع الموضوع ونظر الى الشريطة مطلقا
منقطة ازا وبهي القنيتين بالحق وكذا عطف الحكم
عليه قوله والتسلسل عطف على القنيتين قوله نسبي
وهي كثر بانظر الى بعضها بحدوثي فعلي فيه عليه ان النسب
وله ان المحققات الثانية موضوع النسب كما رسم الزيادة

五

من ان الظن
قد يظن
بالظن
الظن
والظن
بأنه
في قوله
قوله
السفر

ولكن الجواب بان الحق الى الصلوات الخروا وافر كما لم يلزموا ما ان القس كجيب المائدة فاجعل الرب سر كجيب الصلوة
بلا واسد او القياس كجيب المائدة لا فلف النبي فان الصلوة فيصير

7

وما كان منهم العنق من الغنظ يا غيب رولاته عليه وبالشعر والشعرى والشمس في قوله لا تترك غريب الله لانه وتقبلها فان

قوله ولما اعلمني ان كنت عند اللفظ طرقت العلم
بما بين رايك والى ان يقال انك لا اليك عند اللفظ
من حيث دلالة على العلم انما وجب ان اللفظ
الصحيح ان يقال بسبب دلالة بدل ما بين رايك يعرف
بان على قوله الحمد

محصول الكلام ان المعلوم عنه في هذا المقام هو اللفظ
الذاتي بالوضع لا باللفظ واللفظ كان له اللفظية
قيدها وجه الترتيب انما بالاعتبار لذلك الوجه هو
نوعه لا بالذات والاعتقاد وانما بالاعتبار في هذا المقام
نوعه معرفة الكلية التي هي على ما كانت في هذا المقام

من ان الله عز وجل يحب المتقين

في انفسه فيقول يا حيون يا حيون يا حيون
ويعود يقول يا حيون يا حيون يا حيون
تغريب الجسم والروح كان الحق الزوال هو انفسه
او فوج

فهو تعالى المتكلم لا ريب العقول قالوا في تعريف الزائدة
اللفظية كون اللفظية هي التي قسم المعنى منه
وقالوا لا يجوز كون اللفظية هي التي قسم المعنى
فهم المعنى منه فيكون المعنى هذا ريب
العقول الزائدة إلى الحكمة وعند
أهل العربية الزائدة

والله اعلم
بالحق
والصواب
والعدل
والإحسان
والإكرام
والإعزاز
والإعلاء
والإعلا
والإعلا

الذات وبقائه في اللفظ المعزول وان كانت الحقيقة وبالرغم من الذاتية والعرضية
ومعرفة الذات ما دام وعرفت منه مشهور وهو ان الشؤفة من لانه
انما يتولد في العالم المقسم جزا لا تام وكانت لا تام مع مفهومه بالكلية وكلما
مهم كانت خبره بان مفهوم المقسم جزء من مفهوم المقسم فترى ان الشؤفة
ضمم التقبيل والمخاطبة واللبان الى المقسم وبمسند الكلام فجا صدق على المقسم
والعنى ومعرفة منومات الذات م موقوفة على معرفة مفهوم المقسم توقفت
الكل على الجزء كما لا يخفى **ق** ان المقسم من اللفظ اى من اللفظ الذاتى
بالوضع فالمقسم هو اللفظ المعقيد بصفة الذاتية اللفظية الوضعية لا اللفظ
مطلقا ومعرفة المقسم موقوفة على معرفة المقسم **ق** ان الشؤفة من لانه
اى من بابا عذوبى وجوبا عذوبى فاروبا فيه وفيه عذوبى **ق** ان الشؤفة
كان فهم المعنى من اللفظ باعتبار دلالة عليه اى بسبب دلالة عليه بل
سببية فلا اعتبار بمقامه فلاولى حذفه كما قال المصنف **ق** ان الشؤفة من لانه
اولا الى وفيه ان اللازم منه وجوب التعرض لتعريف الذاتية اللفظية الوضعية
فلا قلت لمبدأها بما بعد من المقاول من المنطق قلت لا كمال المق
اليسر اخر الامر على ما قال الحقن المسمى غيره فلبعض تصانيفه **ق** يعنى ان الشؤفة
من اللفظ اى من حوال اللفظ من الافراد والتركيب والكتابة والذاتية
والعرضية وغير ما يكونه والا على المعنى فهو لم يكن دال على المعنى لم يمتنع
انما هو حواله الى معنى عنه فهذا هو الحكيك وبما من اللفظ مقدمة
لبا من الحكيك ثم بما من اللفظ موقوفة على تعريف الذاتية وتفسيرها
لان موضوع تلك الحكيك هو اللفظ الذاتى فالذاتية قيد لموضوعها
فان قلت فعلى هذا وجب تقدير تعريف اللفظية لكونها موضوعا قال قلت
ان تعريف اللفظ معلوم من الشؤفة فلا قلت الذاتية كذا قلت قلت ذلك على الف
الاصطلاح حيسر فيها **ق** ان فهم المعنى موقوفة على الذاتية التى على صفة اللفظ
على خيال الذاتية وهو صفة المتكلم بالتامع اى على تقدير عدم الاعتبار
بفصل الذاتية ومغا لفظ الشؤفة هو الشؤفة على الاقرب فمنا لفظ الشؤفة

[illegible]

ای کائنات الخیر فتاری
مخار بعد و کمر الخیرت ربنا غفر لی ذنوبی

قولہ فقال اے ای مقدمہ فقال قولہ احمد

الانقسام من الناحية هو الذي هو العنصر في القسمين هما قسمان
القسم من المفرد والقسم من المفظ وعبر القدرين فيه لبا في اللفظ
وتقديرهما على غير ما فن اري

قوله ولما نهى امرئها اور وسات الا لفظ في صدر باب غنم
يعني فهاست منه لانا لفظ غنم مستقيم غنم الحيات الحن
التي هي اب غنم ومعرفة الغنم موقوفة على معرفة الغنم
قوله احد
من الامثلة في باب غنم

بجاءه الاولوية ان السؤل
مترتب على التخصيم
و هو انما هو السؤل

[illegible]

جهد ان الذال والعدول هو المصدق وليس الكلام
 في الكلام في المصدق عليه فافيه مسامحة

وجهه انه يمكن ان يتوقف وتبين ان عبارة اللاحقة الى الدلالة من قبيل فائدة اللفظ الى الموضوع في سبب الدلالة
المعتبرة وفيه نظر لانه لا يفسر في وصف الدلالة بالاعتبار بل هو مقرر فمقرر

فغير صحيح انما الشواهد بان مراده ان اللفظ حاصل باعتبار الدلالة الى سبب الدلالة
لانك قد علمت ان اللفظ لا يفسر في وصف الدلالة بل هو مقرر فمقرر
سببية فليس في المقابلة ان الكلام في دالة اللفظ في المراد وهو لا يفسر
فقال في وصف العلم انما هذا التوقف لا يوجب تقديم تعريف الدلالة
وتفسيرها على سبب الدلالة بل هو موجب له هو توقف بحث اللفظ عليه
ولذا قال في معنى ان البحث في كلام المراد من وجهه الاول لا يفسر في
فهم المعنى والتوقف جعل التوقف عليه لا اعتبار مع ان التوقف هو بحث اللفظ
وان التوقف عليه هو الدلالة نفسها وانما قلت كلامه على المسامحة
لظهور ان المراد بيان وجه تقديم تعريف الدلالة وتفسيرها على سبب
اللفظ فالتوقف على الدلالة هو التوقف هو بحث اللفظ على الدلالة
نفسها ولذا قال لا يفسر في وصف الدلالة بل هو مقرر فمقرر
بني على ما ذهب من ان الارادة معتبرة في الدلالة فهو خطا لان الارادة
غير اعتبار الدلالة لان متعلق الارادة هو المعنى ومتعلق الاعتبار هو الدلالة
التي هي صفة اللفظ وبنيها يكون بصيرته ان لا شيء وجوده في اللفظ
وجوده في اللفظ ووجوده في اللفظ ووجوده في اللفظ ووجوده في اللفظ
شأن على العبارة وهي على المعنى الذهني ولا يتغير وضعية فلفظ
باختلاف الوجود والذهني على الخارج ولا له طبيعة لا تختلف احداه
فان صورته الفرس لا تختلف باختلاف الاشياء فمنه علاقة حقيقية
اما العلاقة بين اللفظ والمعنى فغير حقيقية واما من قال ان الارادة معتبرة
في الدلالة فخطا لانها معتبرة في المطابقة فقط كما ذهب اليه صاحب الحكايات
واختاره سبب الحقيقة او في الدلالة ان الشك في اختاره العلامة المتعارفة
وهي بحث شرعية قد ذكرته في حاشية المطول فمقرر يعرف بان كل
اي يعرف بان نفس الدلالة كما فيه في العلم كما قرره من ايراد المعنى وفيه
روى على ارباب حيث قال في من وجوب التعريف لمباحث اللفظ اي علم
من ايراد المعنى لمباحث اللفظ في باب ارباب غرضه ان لم يجد بايا مستقلا
من المعنى

فقد علم ان اللفظ لا يحصل الكلام ان البحث على اللفظ
الدلالة بالوضع يتوقف على معرفة اللفظ والوضع
وحيثما كان في اللفظ وعلى معرفة الدلالة المعبرة
عند اهل المعقول لا عند اهل العربية فانه من معرفة
الدلالة الكيفية اللاحقة المتوقفة على معرفة مطلق
الدلالة الكيفية التي ما يكتشف زيادة اللفظ في
الاشياء ويكتشف باضدادها

ومنه يعلم ان المعنى لم يعد مباحث اللفظ بايا من المعنى
بل ذكرنا في باب ارباب غرضه مقدمه لمباحثه في

قوله ومنه الى من ايراد المعنى ببحث اللفظ
في باب ارباب غرضه مع انها ليست من شئ غير
موقوف عليها يعلم ان المعنى في قول الله

وجه الترويض وجوب التعريف لمباحث اللفظ لا يدل
على عدم العلم انه يقتضي التعريف مطلقا كما قرره

في سوانه او في حاشية الشك في عند قول المفسر ان اللفظ في المعنى ان اللفظ في المعنى ان اللفظ في المعنى
على ان اللفظ في المعنى ان اللفظ في المعنى ان اللفظ في المعنى ان اللفظ في المعنى ان اللفظ في المعنى

منه استدل في عند بعض الشواهد بان مراده ان اللفظ حاصل باعتبار الدلالة الى سبب الدلالة
لانك قد علمت ان اللفظ لا يفسر في وصف الدلالة بل هو مقرر فمقرر
سببية فليس في المقابلة ان الكلام في دالة اللفظ في المراد وهو لا يفسر
فقال في وصف العلم انما هذا التوقف لا يوجب تقديم تعريف الدلالة
وتفسيرها على سبب الدلالة بل هو موجب له هو توقف بحث اللفظ عليه
ولذا قال في معنى ان البحث في كلام المراد من وجهه الاول لا يفسر في
فهم المعنى والتوقف جعل التوقف عليه لا اعتبار مع ان التوقف هو بحث اللفظ
وان التوقف عليه هو الدلالة نفسها وانما قلت كلامه على المسامحة
لظهور ان المراد بيان وجه تقديم تعريف الدلالة وتفسيرها على سبب
اللفظ فالتوقف على الدلالة هو التوقف هو بحث اللفظ على الدلالة
نفسها ولذا قال لا يفسر في وصف الدلالة بل هو مقرر فمقرر
بني على ما ذهب من ان الارادة معتبرة في الدلالة فهو خطا لان الارادة
غير اعتبار الدلالة لان متعلق الارادة هو المعنى ومتعلق الاعتبار هو الدلالة
التي هي صفة اللفظ وبنيها يكون بصيرته ان لا شيء وجوده في اللفظ
وجوده في اللفظ ووجوده في اللفظ ووجوده في اللفظ ووجوده في اللفظ
شأن على العبارة وهي على المعنى الذهني ولا يتغير وضعية فلفظ
باختلاف الوجود والذهني على الخارج ولا له طبيعة لا تختلف احداه
فان صورته الفرس لا تختلف باختلاف الاشياء فمنه علاقة حقيقية
اما العلاقة بين اللفظ والمعنى فغير حقيقية واما من قال ان الارادة معتبرة
في الدلالة فخطا لانها معتبرة في المطابقة فقط كما ذهب اليه صاحب الحكايات
واختاره سبب الحقيقة او في الدلالة ان الشك في اختاره العلامة المتعارفة
وهي بحث شرعية قد ذكرته في حاشية المطول فمقرر يعرف بان كل
اي يعرف بان نفس الدلالة كما فيه في العلم كما قرره من ايراد المعنى وفيه
روى على ارباب حيث قال في من وجوب التعريف لمباحث اللفظ اي علم
من ايراد المعنى لمباحث اللفظ في باب ارباب غرضه ان لم يجد بايا مستقلا
من المعنى

فقد علم ان اللفظ لا يحصل الكلام ان البحث على اللفظ
الدلالة بالوضع يتوقف على معرفة اللفظ والوضع
وحيثما كان في اللفظ وعلى معرفة الدلالة المعبرة
عند اهل المعقول لا عند اهل العربية فانه من معرفة
الدلالة الكيفية اللاحقة المتوقفة على معرفة مطلق
الدلالة الكيفية التي ما يكتشف زيادة اللفظ في
الاشياء ويكتشف باضدادها

ومنه يعلم ان المعنى لم يعد مباحث اللفظ بايا من المعنى
بل ذكرنا في باب ارباب غرضه مقدمه لمباحثه في

فقد علم ان اللفظ لا يحصل الكلام ان البحث على اللفظ
الدلالة بالوضع يتوقف على معرفة اللفظ والوضع
وحيثما كان في اللفظ وعلى معرفة الدلالة المعبرة
عند اهل المعقول لا عند اهل العربية فانه من معرفة
الدلالة الكيفية اللاحقة المتوقفة على معرفة مطلق
الدلالة الكيفية التي ما يكتشف زيادة اللفظ في
الاشياء ويكتشف باضدادها

والله قد بدا قلبى ميمًا وامامًا والتقى الشانى بسمنى مدلولاً ففارى

قولہ وانما الخ ای وان لم یکن كذلك بل یجوز ان یقتضی
ایضا اقتضاها واما ح فانه لیس البرائی والبرائی بالبر
من العلم بالعلم یعنی آخر الذیل الا ان علی والامان ما یلزم
من العلم برأۃ الخلق بالعلم بالبرائی آخر وفيه انه تقریب البرائی
ح یحصل علی ما یفید العلم التصوری وعلی ما یلزم من الخلق
التعبدیة وعلی الاضافۃ بالنسبة الی المعانی الاربعة بالعلم فیقرین
الذات مطلقا والذات مع البرائی فی نفس مؤلف من مقتضی
یقینیة لا تنزع البقیة ویستلزم تعریف الذات بانه الذیل
من التعبدیات وما یفید العلم التصوری والاضافۃ بالنسبة
المعانی جم الاربعة بالعلم والذات البقیة

كما قال بعضي في حاشية على في تعريف الزبيل كونه العلم
في التصديق قرينة على ان المراد به التصديق

أخبرنا به القول عنه محمد بن قنبر، المقام في باب الجواب عن قوله
المحمدي بن أبي رافع الثالث بن ثعلبة بن عيسى الساجي قال في هذا الموضع
فما قبل

و انما نشت کلام فی این باب تا هم معلوم شود مفید از تعریف ایشان
و اصل حد بقدر امکان

قوله اللذان مني في البصر اللذان المعنى فانه مقدم على
محل المعنى قوله واللازم من الشيء فلهذا لا يرد
فانه عالم بالشيء لا يصلح من علم السيل في خبر عنه

تصفیه فضیله اخرى و انک بهاء من سبیل غریبه که
الاولی آن الکلب است که چون با نظر و با ترتیب امور
و بود

وَيُطْلَقُ عَلَى تَصْدِيقِ مِلْثَقٍ وَيُطْلَقُ عَلَى الْيَقِينِ وَالْجَبِّ بِأَنَّهُ الْأَوَّلُ صُلُوحُ
الْكَلَامِ وَالسُّلُوقُ مَقْدَمُ الْحُكْمِ أَوْ مَزْجُ الْحُكْمَةِ عَلَى الْقَدِيرِ فَجَعَلَ عَلَيْهِ وَأَمَّا
الْثَانِي فَمِنْهُ الْمُنْكَبِرُ وَأَمَّا الثَّالِثُ فَقَدْ قِيلَ أَنَّهُ صَوْلِيَةٌ وَقِيلَ هُوَ
أَيْضًا الْمُنْكَبِرُ أَيْضًا وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ لِأَنَّهُ الْمَقَابِلَةُ لِلْعِلْمِ تَنْفِخُ الْعَمَلِ عَلَى السُّلُوقِ
الْأَوَّلِ أَيْضًا قَالَ مَوْلَانَا دَوَانِ الْأَطْلَاقِ الْعِلْمُ عَلَى الْيَقِينِ مَشْتَرِكٌ
وَكُونُهُ مَشْتَرِكٌ فِيهِ قَرِينَةٌ وَكُونُ التَّعَرُّفِ لِبَدْرٍ أَيْ قَرِينَةٌ عَلَى الْخُرُودِ بِالْعِلْمِ
الْمَذْكُورِ فِي تَعْرِيفِهِ هُوَ الْيَقِينُ لِأَنَّهُ مُسْتَقِيمٌ فِي الشَّرْعِ كَوْنُهُ أَلْبَرًا مَرَكَبًا مِنْ
مِنْهُ الْمُعْذَمَاتِ الْيَقِينِيَّةِ فَالْعِلْمُ الْمَذْكُورُ فِي هَذَا التَّعَرُّفِ فَلَا فِي الْيَقِينِ

الا قال البستي اي قد بسيتي وليتاه وهو مالهة نظهوان الترتيل معلوم قد بسيتي
وان انشي والا قاله منه ومن المعلوم انشؤوري ولذا قال فيقول البستي

في قول النزال ولغيره انما كان صاحبها في ذلك الوقت
يعلم من العلم بالعلم شيء اخر من انه المولد بالعلم التصديقي العبرية ان العلم
لقد قيل فيقول في الحد ذاته الى الحد ووالله المولد بانسبة الى المولد ووليد
لقد قيل فيقول في الحد ذاته الى الحد ووالله المولد بانسبة الى المولد ووليد

منه من كونها حيا واما صلاتها فبما هي حيا
للشيء والآخر من الشيء فيخرج القضية الواحدة المستقلة لخصيته
اخرى بدورية او ملتبسة كذا بره عليه ما عدا الشكل الاول لعدم القزوم
بدهد المقدمات على ما في هذا الشكل الاول وبين علم الشيء ثابت وبعيد

الظاهر ولا غير بين لان معناه خفا والغزوم والخفا لا بعد اليهو والنشئي
ان المراد بالعلم المذكور في تعريف البرهان هو اليقيني لما قرره من تركيب البرهان
من اليقينات وكون البرهان ترتيبا شاملا يبع ولا بعد جعل المقرف قرينة

الحق بعد على ان الشافع في طلب العلم هو العبد في امره يسير او لا يسير
فقط فلهذا قد برز نقصان في الامور الثلاثة ولا يراد ان يكون له سبيل ترتيب
الذات لما قرع ان العبد قد ياتي في النظر و عدم الشيء الاول بل هو العبد

وبعده بينه وبينهم انما كانوا على ما كانوا عليه من قبله

Handwritten signature: *Handwritten signature*

لما قرئ من القرآن في البيت

الغفران

و فرقی استبدادی فرق عظیم و

مستطير

[illegible]

فانضو بياض بخار في السطح الاول لستين والا وصيدا والانت في مدلوله والذليل ان كان مفيداً للتيقيد لستين وصيدا برأينا
وغير اننا وان كان مفيداً لظن لستين وصيدا انت في واما انت فتول احد

لا قول تعريف الملائكة والانساني تعريف البرهان فان قول
انه لم يتجلى الظن في قطع ان باب العلم ولم يتجلى الظن
ف

وَأَشْكُفُّ وَتُسَفِّ وَأَسْلُحُ الْعِلْمُ تَقْدِيرُ الْمَلَائِكَةِ
مِنْ أَوَّلِ الْخَلْقِ وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ أَمْلَأُ عَلَى الْخَلْقِ

ان حار قوت مدلولها نیست و کجورانه بگویند بدلا من المدلول

وتنقسمها الى الزوال والبقاء فالفنق ما كان له نية فنية والغير فنية فموضعية ان توسط الوضع فيها كقطر وطول الو
والارتفاع والصلب والانعقبة كالمادة العالم على الارض
والانعقبة والارتفاع والصلب والانعقبة كالمادة العالم على الارض

بسبب نقصه، طبع اللفظ الشفط بـ عند عروض المعنى
لئلا يقع على السعال قطعية، وإن تعقبت كدلالة الله
السموع منه، والحد على اللفظ

قولان بوسط الح اى لا كان الوضع واسطة فانه
قولان احمد

قوله وانما فقتية الى قد نبينا الكلام على ما قيل ان
مقتضى بالقطعة التي التي انما ايضا اسم من
الشعاع الذي لا يذوقه من النار

طبيعية في فم مائة ناعمة
فوقها عدد

علم بكنين توهم كذا واقعا بين الرجال وصفة الرجال
على انه المراد بالوسط البنية كما قال القائلوس

فمن كل من السد فصيل واجب على أحد الشك في الأول بان المراد بالقرنوم
منه ان لا دخل بالنظر في ما يرد من التنصت باجزاء البرهان كما ذكره المحقق
في حاشية الخيا في قوله فافضوا بينه وبين الثاني الاول سمي وان ودينه فلو
قول ودل على ما قيل بطلت الخاص على العام مع ان التبع وضمنه بقرينة
فمنه العبارة ليست بواضحة في المراد وهذا القول مبني على اكثر الاشياء
بين الحريف والحرف كما هو من باب التخرير ولو جوز التخرير بان
او الاخص كما ذهب اليه القدماء وهذا الحق عند سببه كحقيقين على ما في كتاب
التصريح لا يرد ذلك و هو ظاهر في هذا المقام فانه من مراد الحق الاقدام
وما ذكرنا من التوجه فهو اصله الكلام يتوقف الله الملك العدم

والذي ليس كذلك كان مفيدا للبقية اي ان كان مفيدا للبقيتين بطريق النظر
شبهه كون التبدل طريقا للرب والنظر فلهذا التفتض بانها القضية التي تفتقد
بغيره عدولها ببقية نحو الكحل فكل من الجذر وغيره **قوله** ان كان الوجود واضحا

فكانت دلالة اللفظ في الدلالة الوصفية وكونه الوصف واسطة والمطابق باللفظ
وكونه واسطة في التصديق والالتزام باللفظ واسطة الدلالة اللفظية لولم يكن لفظاً
لكن لم يكن جزئياً مستقلاً عنه وكذا الزم أيضاً لانه لو لم يكن اللفظ

دلالة المطابقة بمجرد الوضع ودلالة التضمن بالاستمرار بحيث يكون الفصل والتميز انتهى والآن فإن الامام في شرح الاشرايت ودلالة اللفظ على دلالة المطابقة اما دلالة التضمن والاستمرار فنقول ان انتهى ثم الوضع بواسطة في الشقوت واساطير

في العروض **أ** آية قبل أن تأتي التغير دفع توحده الوضوح مفاداً على ما
ما سبق من قولهم **أ** آية قبل أن تأتي التغير دفع توحده الوضوح مفاداً على ما
النتهي وفيه ما لا يخفى في الفاعل واسطة مقدمة انتهى والمضي أن كان الوضوح

معدومة الى سبب في حصول تلك الالة فنفذ التغيير وفتح توطين ان الوضع
وقع في الوسط الى وضع بين الدال والذال لانه هذا العلم غير متحرك فالوضع
للموضوع السبب في حصول الالة لانه ان التغيير **نوع** على ما قبله الطبيعية

88

...

8
2
6

2.

وجهه ان السند انفسه لا يتعد

قوله كذا لا ارجح على السند ان طبيعة اللفظ يقتضي
السند به عند عرو من المعنى له وبنه اللفظ ومار
والا عليه فيكون اللفظ منسوبا الى الطبيعة كذا
صدور اللفظ منسوب الى اللفظ والمنسوب الى الطبيعة
طبيعية قول الله

اي بالظبيعة وهي بمعنى الجمع والذات جمع فغير المذكور
ولما كان كلامه كذا على ان المنسوب اليه طبع
اللفظ قال ويكمل ان يراو بر طبع اللفظ الى مله

والمقصود بالنظر الى المنطق اللفظية الوضعية
على ما لا يخفى وهي كونه اللفظ بحيث متى اطلق فتم
منه المعنى العلم بالوضع فتري

وجهه ان يكون ان يقال مراده قدس سره كما وجوده
معلوما بحسب البصر ايضا لا بد لانه اللفظ ولا يخفى ما فيه
من التعسف والخطا ابتداء كلامه في حاشية المطالع
على ما حره لا ما لا يتفق الى اللفظ من اللفظ ما دام
من هذا كما لا يخفى مله

مختصة بالظبيعة تمهيد السند ان يرفع وجهه ان السند انفسه لا يتعد
صريح بالاختصاص قدس سره في حاشية المطالع حيث قال ولانه لا يابس بلفظ
وضعية كذا لا الخطوط وعقلية كذا لا الاثر على المؤثر ويؤثر و من كلام
في حاشية السند في حاشية المطالع ان اللفظ لا يابس بلفظ اللفظية ان لم تكن
قوله ان اللفظ لا يابس بلفظ اللفظية ان لم تكن اللفظية ان لم تكن اللفظية
الخصا بالظبيعة في اللفظية فلا ينفص المنقشة بلفظ اللفظ في دعوى اخصار
اللفظية الطبيعية في اللفظ على مطلق القوت باني حاشية في حاشية المطالع
وكذا ولا حرة في الجمل وكذا لا ينص على الحكم فالتام من حاشية كذا
زعمه ان السند لا يخفى وجهه ان كذا لا ارجح على كذا كذا لا يابس بلفظ اللفظية
اي على ان السند رفته السند السند كذا لا يابس بلفظ اللفظية ان لم تكن اللفظية
صوت انا لا يخفى بغير التهمة وكذا لا يابس بلفظ اللفظية ان لم تكن اللفظية
واذا فتمت الحرة قلت على حاشية المطالع في حاشية المطالع
يقضي السند به عند عرو من المعنى له ويكمل ان يراو بر طبع اللفظ لانه يقتضي
السند به وان يراو بر طبع السند فان طبعه يتاوي الى منهم ذلك المعنى عند
سماع اللفظ لا اجل العلم بالوضع بل كذا لا يابس بلفظ اللفظية ان لم تكن اللفظية
ان هذا الاجز مشتمل على بصر الطبيعة والعقلية او ليس منهم فيها سندا
الى العلم بالوضع فلا يخلص فاراد في السند في الفرق على حد الطبيعة الاخرين
على ما في حاشية المطالع سندا لمحققين كذا لا يابس بلفظ اللفظية ان لم تكن اللفظية
المسحوق المشتمل على وجود اللفظ بلفظ كذا لا يابس بلفظ اللفظية ان لم تكن اللفظية
مسحوقا على ما قال مولانا داود في حاشية المطالع فان في حاشية اللفظ بلفظ
مسحوقا من وراء الجوارش الى ان اللفظ ان كان كذا لا يابس بلفظ اللفظية
وجوده معلوما بحسب البصر لا بد لانه اللفظ انتمى لفظ الشريف ويؤثر
بنا ما في الحاشية من ان اللفظ الاول باقوى اللفظية لا يابس بلفظ اللفظية
انتمى في حاشية السند والمقصود بالنظر الى المنطق اللفظية الوضعية
بهذا التعبد عن الدلالة الغير اللفظية لانها اركان حاشية وضعية كذا لا الخطوط

والفقد

قوله المعنى بالظبيعة وذلك لانها الطريق المعتاد في تفسير المعاني وتفسيرها من المعنى او في حاشية
تفسير منسوبة لا اختلافها باختلاف الطبع والافهام ومع ذلك لا يشك ان السند انفسه لا يتعد
من حاشية السند كذا لا يابس بلفظ اللفظية

دعوى ان مدلول اللفظ من السند لا يتعد
الوضعية منسوبة مع انه ليس بلفظ اللفظية كذا لا يابس بلفظ اللفظية
اللفظية الوضعية منسوبة مع انه ليس بلفظ اللفظية كذا لا يابس بلفظ اللفظية
اللفظية الوضعية منسوبة مع انه ليس بلفظ اللفظية كذا لا يابس بلفظ اللفظية

وجهه ان لا يجعل عدم اللفظ و عدم كون اللفظ
على ما هو ظاهر كلامه كذا لا يابس بلفظ اللفظية كذا لا يابس بلفظ اللفظية
على ما هو ظاهر كلامه كذا لا يابس بلفظ اللفظية كذا لا يابس بلفظ اللفظية
الوضعية مطلقا مع انه المطلقا كذا لا يابس بلفظ اللفظية كذا لا يابس بلفظ اللفظية
الوضعية كذا لا يابس بلفظ اللفظية كذا لا يابس بلفظ اللفظية

والفقد والشرارات من غير متاوية وان كانت حاشية في غير منسوبة
لاختلافها باختلاف العقول والافهام وان حركت بالغير الاخر على الوضعية
عن اللفظية الطبيعية ووجه اللفظية العقلية لانها غير منسوبة
لاختلافها باختلاف الطبع والعقول على انها لا تشك ان اللفظية
قابلة فلهذا يجب ان لا يابس بلفظ اللفظية الوضعية فانها منسوبة
لاستواء الترتيب والغير بعد اشتراكها في العلم بالوضع وكذا لا يابس بلفظ اللفظية
من المعاني وانما صلاها المقصود كونه متاوية ومنسوبة وكذا لا يابس بلفظ اللفظية
لما يقصد اليه وبهذا السند يظهر ما في حاشية المطالع من الفصول لا اعادة
اللفظ في قوله وان اللفظ لا يابس بلفظ اللفظية كذا لا يابس بلفظ اللفظية
كذلك لان كونه مقصودا والمنطق الدلالة اللفظية الوضعية سببه
مركب من امر الاول كونه متاوية والثاني كونها منسوبة والثالث
كونها متاوية لما يقصد اليه من المعاني كما مر فلو قال لانها الطريقة
الحق واما المنسوبة السند كذا لا يابس بلفظ اللفظية كذا لا يابس بلفظ اللفظية
من الدلائل كذا لا يابس بلفظ اللفظية كذا لا يابس بلفظ اللفظية
اي السند كذا لا يابس بلفظ اللفظية كذا لا يابس بلفظ اللفظية
الى السند كذا لا يابس بلفظ اللفظية كذا لا يابس بلفظ اللفظية
نعم حرمنا بان لا يسبق لهم في فهم الكلام ولكن لم نقل في الافادة والاستفادة
كما هو العادة ان السند كذا لا يابس بلفظ اللفظية كذا لا يابس بلفظ اللفظية
وان لم يكن الامر كذلك يجب كحاشية كذا لا يابس بلفظ اللفظية كذا لا يابس بلفظ اللفظية
لم يتعدوا الى حاشية كذا لا يابس بلفظ اللفظية كذا لا يابس بلفظ اللفظية
في الدلالة الاستدلالية هو القزوم الذهني بالمعنى اللفظي كذا لا يابس بلفظ اللفظية
فانما المعبر عنه هو القزوم في الحجة وله بالاشارة في القزوم ولا يقتضيه
في المطابقة والسند كذا لا يابس بلفظ اللفظية كذا لا يابس بلفظ اللفظية
التعبد وعدم اعتبار الدلالة كذا لا يابس بلفظ اللفظية كذا لا يابس بلفظ اللفظية
على ما لا يخفى كذا لا يابس بلفظ اللفظية كذا لا يابس بلفظ اللفظية

لان السند انفسه لا يتعد

ووجه انه المواجه الاوسيه لا يرجع الى ما ذكره من التحقيق
بل ذكر من التحقيق وهو استدل هذا على الاستعمال الاول وعلى الثاني
انه ما زعمه فحق قال هذا التحقيق لعدم شموله له في المتن
كما بيناه في الماشية اثبتة

ملک

الحركات على فكرتها وذكرنا ان الجواب عما سئلنا من المذكور ثلثة اوصاف
الحكمة سبعا فالحكم المحض وان ما زعمه عقيقت حال عنه فان تحقيق ما ذكرنا
فما قلنا ان السبب غير اللفظ اي تعقيب المعنى باللفظ لا خروج اللفظ عن اللفظية
وكذلك تعقبه بالوضع لا خروج الكيفية والعقيدة عن المعنى على ما
وضع لهما التزم اللفظ التمام مع عدم حاجة اليه تأكيد او كسب ثانيا لما وقع
في مقابلة الجزء في تعقيب التسمية وهو سبب دلالة التسمية في التعقيب بدار
اسماء الاقسام عند اهل الفن وبسبب خفي على اهل الفن المفهومة صفة
التسمية فهو سبب سوال مقدار في الدلالة المطابقة لاسمائه الى ان الموصوف
محدوث واسباب في المطابقة وانزع اي يدل الدلالة التسمية بالمطابقة
في الاصطلاح فيكون الفعل المطلق للشيء ويجوز ان يكون بالمطابقة صفة
المصدر محذوف اي يدل دلالة مسماة بالمطابقة وما ذكره المحض فهو صورة
المعنى لا تقدير الا عراب ويجوز ان يكون الباء للعلانية اي يدل دلالة
مما يسم بالمطابقة ويجوز ان يكون الباء بمعنى في اي يدل دلالة حاصلة
في ضمن المطابقة وكذا الكلام في اقسام في التسمية في الكل تسمية المست
باسم السبب في سبب المطابقة اي مطابقة اللفظ لما وضع له فان العلم
باله وضع الاسم للفظ الموضوع لمعنى معبده موافقا له في خياله و
لا يكون موافقا للمعنى التضمني وللمعنى القاري بل يكيد هذا انه اهل اللفظ
وسبب له يراجع وجدانه الا ان سبب ذلك هو الوضع ثم قوله يمكن
اشارة الى ان هذا الاحتمال مروج لما قرره من التسمية في ثلثه بيان
اسماء الاقسام فيكون الكلام مستقيم لا عتذار عن حصر الشئ على الوصف
الاول لا اعتراضا عليه كما توهمه وان في قائل ويجوز ان يكون وجه التسمية
هو الكجاءة لان الدلالة والمطابقة صفتان للفظ الاول فلهذا الدلالة
باسم الوصف كجاءة بل بعدا في المحاور والتضمن اما معنى للمفعول واما
معنى للفاعل فعلى الاول يكون صفة للمعنى التضمني وعلى الثاني يكون صفة
للمعنى المطابق فيلزم كل تقدير ويجوز ان يكون التسمية باسم وصف الجمع المحجوز

لا تكتبه الا في بيده المقتطع والمقتضى المطابق لست
بموجوده مثلاً لو وضع لفظ الان لا بارة الفرس الحان
موافق له وهو في طر

قولہ ومنہ تعلیم الخ ای من ان الب لفظ تالیفہ رفیعہ
التضمن تعلیم

ازاد با الوحد الاول السببية او الميوتج بهو الوجوه الثاني
و انما كان اولى لان السببية تاتت و تدبرها بخلاف الميوتج
فانها متت و تدبر فان السطانية صفة الصفلة دون السطانية
فهذه الوجه الثاني

توضيح المتعالم ان الكاف في هذا موضع كمنى بسيط
مجرد تفصيل التعريف وهو الحيوان الناقص مثله ولا يقال
في التعريف الكاسى هو تفصيل مسما الكاسى وبالجملة ان
المفردات موضوعات للجملة لا العكس فلهذا

النفذ انه يقول في باب وفاء من القيد اني قيد بجزائرا
بحا لم يكن له جزاء كما لو اوجب والتقطه فتأمل سلمه
وانما قال الاولى ولم يتل القيد لان البسط في علم
المفردات بغيره فسم من الدول والمائل انما
التعريف البطل معنى الجملة سلمه

فانه العكس لم يعلم مما مر على تقرير الشرع وهو ظاهر
اذا رجع ضمير منه الى ما مر من جواب اذ بسبب الى المعنى
الطبيعى و مشير الى المعنى المتضمن بالمعنى المطابق
فيما به العكس ايضا فيكون الاولى وهذا وجه الثاني
سلامه

المبراهنة الجواز هو الجواز الواقعي اذ هو واقع كالنقطة
والوصف شكل الاحتمال العقلي كى هو المتبادر

三

[illegible]

قوله بخلاف العكس يعني انه اذا التزمنا ليست بمشاكسة في حكم الاستلزام بل الاستلزام منه احدهما وهي التضمن ودون الاخرى
اي ليس كل تحقق المطابقة فحقا التضمن للملكا فحقا التضمن فحقا المطابقة وكذا المعنى قوله وكذا الاستلزام بالاستلزام التضمن
ويستلزم المطابقة ليس المراد بالعكس طرف هو المتعارف
عنده اهل الميزان وهو قد فلا بد ما قيل ان قول المطابقة
لا يستلزم التضمن سلبية كلية وهي تنافي لنفسها
فتعكس الى قول التضمن يستلزم المطابقة على ان
المطابقة لا يستلزم التضمن على تقدير كون اللام لا تستلزم
يلوون رضاء الداء بالكلية قولنا محمد

المتضمن مشروط بالمطابقة والشروط لا يستلزم الشرط كما مر
 على ان قوت المطابقة ترتب حصول الفاعل سبابة كناية بمعنى كونها
 بالعكس معناه الاصطلاحي صح قولك وحق نفسك كناية ولكن لان
 كونها سبابة كناية لان ام المطابقة ان حصل على استفراق الجلس يكون قوت
 المطابقة يستلزم التضمن موجبة كناية ورفضها في قوت السلب الجواني
 وعلى تقدير عدم الاستفراق بحكم اللام على العبد الذي ضمن له الماشهور
 او كناية رائد التضمن كناية قال صاحب المطارحات يجوز ان يكون
 العبد في ذاته ليس بالمتضمن

من انما لا يوجد المصلحة في لغة العرب وقد حفظت الكلام في غاية ما كانت
على راسه طاش بحري زاده في ادب فارسيه اليها اذ كانت فيكون
سابقة جزئية لاسانه كليته كما زعم القائل **فقد** وانما لانه الجزئية لا يفسد
بما لمزوما لا يفسد قولنا بعض الجواهر ليس بالمشرك ولا يصدق
بعض الاشياء بالمشرك اذ لا يفسد قولنا بعض الجواهر ليس بالمشرك ولا يصدق

ففي مقام البس لا دخل في البراءة وقيد لزوم البس بلام كاسبي
ان الله سبحانه **قوله** مع انه عكس قولنا ان تزيف ايضا لا يقل من وجه
التميز يعني كونه ان المراد بالبس ههنا ما هو المعنى الاصطلاحي وان
الثابت المذكور سلبية كناية نقول ان التضمن لا يستلزم المطابقة
ليس عكس ذلك القول لان التضمن ليس محمولا في الاصل بل هو قيد
المحمول لانه مفصول وكذا ذلك المطابقة في العكس ليس محمولا وهو مفصول

فتاری

فقد كان العكس الى ان هو تبدل الطرفين وسجي الكلام انشا الله تعالى

قوله يعرف بالتمهيد أي يعرف خبره بالتمهيد حكم استنزام المطابقة الاستنزام

هذا خلاف في بعضه الثاني سبب الثاني في سبب
والكان الاخص فلا يشك في عدم الاستلزام ايضا فاعل وفيه انما ذكرته

بمقتضى قانونى كسبى في محله **قوله** بل عدم الاستمرار مجزوم بفان كان

22

ف ف

قد علم ان الشفيع والائتمار مستلزما للطاعة بحسب الوجوه

انما الاضغاث في الفلانة على الاربعة اوتار

وإسقاطا يحصل بالحق في الأخص عند الجبرور كما في ترك فعله المصطلق

وَأَنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ دَلَالَةً عَلَى كُنْهٍ ۚ فَمَنْ رَفَعَهُ يَرْفَعْهُ إِلَى عَرْشِ اللَّهِ الْعَظِيمِ ۚ

التخصيص يستلزم الالتزام عند الإجماع لأن التخصيص يستلزم
المطابقة والمطابقة لا تستلزم الالتزام فالتخصيص لا يستلزم

اذا استلزمها الاستلزام فالامام قال به وليس بمحقق فاذن

فصل من هذا السفر في بيان الفرق بين المطابقة والتضمن في الحكم
الاستدلالي ومعمده وازالة شبهة التضمن في المطابقة

کذا نقد من الامام وانت خبير بالادلة لا توصف بالحققة ولا بغيره

و بعد الاشارة الى ان النزاع انما يجري على محل واحد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب
والمعروف بالعلماء في كل زمان ومكان

قوله وقال الخ اي وهو خلاف الواقع قوله غير مضبوط اي بغير موجب الفهم وهو القزوم الذي يعني السبيل بمعنى الانقضاء
قوله بل الخ اي حيث فيكون بهذه الدلالة بسبب القزوم فثبت التزام قوله وعلى الخ ان يقال وعلى كل واحد منهما
قوله احمد

حاصل الكلام ان ما ذكره المصنف في الجملة لا ينافي
كل ما لا يحددها بغير حقيقة في ضمها لكل من الحيوان
والناتق فيصير التمثيل لا يتصور لهم خلاف الواقع وهو
ان دالة التضمن واحدة في الناحية المذكورة ودالة
التضمن فيه اثبات في الاخرى وقوله الظاهر لا مدخل له
وحيث لا ينافي على الاستدلال لا يلزم التفسير
لا يفرق التوهم انما يتبين ودرسته كونه الاضافة
للمعبر التوهم

قوله بتضمن الخ اي بتضمن منع كل من حدود الدلالة
الثبت بنفس الدلائل الاخرى قوله في مثل الخ
فيه انما دالة الانتفاء في التعريفات لا بد ان يكون
متحققا لا يلحق الفرض فيها قوله فكذلك الخ واما ما كان
يصدق عليها حد الاخرين فلا يكون شيئا من الحدود
ما شاء

قوله الدلالة على الخ هو مني يمكن ان يكون مطابقا
وتضمن التزاما

وجه الاشارة الى المناقشة وهي ان اضافة التضمن
الى الدلائل ببيانها وهي كذا في الاول يقال
بالدلائل الاخرى بنفسها

اي في تعريف الامور الاصطلاحية

يتبين ان رايه الاول ما وجدته في لاجب ذلك بل انه يحوي
مركبة فتذكر **قوله** الظاهر ان يقال ولا بد ان يثبت انما حاشا
الا حد يستلزم التعريف الخ راجع الى المعبر الذي يعني فيكون المراد به
المراد به ما ثبت على كل واحد من الحيوان والناتق على سبيل
البدل ولذلك روي في مقام التفسير وقال ما قال وهو
كان في التمثيل وانما قال الظاهر ان الدلالة على كل منهما في ضمن
الجميع ودالة التضمن لا الدلالة على حد ما لا يفيده كما هو عليه
وبما وجه التامل **قوله** اي بتضمن منع كل واحد ان يكون
تعريف كل منهما مانعا من دخول الاخرين فيه فلا يكون تعريف
المطابقة مانعا من دخول التضمن وعنده دخول التزام فيه
ولا يكون ايضا تعريف الالتزام مانعا من دخول المطابقة
عند دخول التضمن فيه وكل تعريف من تعريف تلك الدلالة
الثبت فاسد لانه لم وهو فاسد **قوله** بنفس الدلائل الاخرين
لا يحددها كما يتبين رايه الوهم لا بالمطابقة يستدل الاخرين كما
في بعض النسخ اي باخرى والاخرين فيه مسامحة والنسخة الاولى
اولى لان المعنى صريح فيها والنسخة الاخرى والاكثرت متضمنة
لحسن المطابقة كما هو باليسر في فتاوى **قوله** فيه ان ما دالة الانتفاء
لا توافقت التعريف مستدل والمستدل لا يفيده الاحتمال والجواز
وفيه نظر لا في ذلك انما هو في تعريف الدلائل الحقيقية دون تعريف
الامور الاصطلاحية والاشارة الى ذلك انني هو احد من الفضلاء
بالفرض وغفلتهم عن هذه المقدمة مستبعد جدا وقد صرح بعض
الافاضل بالمطابقة فيه **قوله** واما ما كانت دالة لفظ التضمن
على التضمن مطابقة لكونها دالة على تمام ما وضع له وهو التضمن
وتضمن لكونها دالة على جزء ما وضع له وهو الجميع والتزام لكونها
دالة على لازم ما وضع له وهو الحكم فهذه الدلالة اعني دالة لفظ
التضمن

ولا بد من قيد بنوع الوضوح في كل منها كما فعلوا التزاما عند الانتفاء
قوله فلا بد الخ اي من قيد بنوع الوضوح لما وضع له في كل من الحدود والاشارة الى ان لفظ الدال بالوضع يدل
على تمام ما وضع له بنوع الوضوح لما وضع له بالمتبقة وعلى جزء ما وضع له بنوع الوضوح لما وضع له بالمتبقة وعلى ما

الشخص على القيد يصدق عليها التعريفات الشائعة فتعريف المطابقة
لا يكون مانعا لدخول التضمن فيه ودخول التزام فيه وكذا الحكم
في الباقي كما مر **قوله** فلا يكون شيئا من الحدود مانعا فيكونا كل منهما
فاسدا لانه تعريف بالاعم والتعريف بالاعم في حقه كاشتراط السادة
وبما لا اعتراض معارضة لتدليل المطوى التام على صحة كل من التعريفات
واما الجواب فهو بان منع والمانع يكفيه الاحتمال ونسب عليه نظيره
قوله اي من قيد بنوع الوضوح لما وضع له **قوله** ان قوله كما فعلوا
قريبته على لا القيد معتبر على وجه يندفع به الانتفاء وذلك
انهم قالوا ان دالة اللفظ على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع
لذلك المعنى لمطابقة ودالته على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع
لحقي وخلافه المدلول التضمني نقصه ودالته على معناه بواسطة
ان اللفظ موضوع لمعنى يخرج عنه المدلول التزامي التزام انتهى
واشفاق الانتفاء من شرط واعتب القيد على ما اعتبره المحققين
عدم نقصه في انتفاء الانتفاء من غير ان يفيده امرأ
زائدا على قوله بالوضع لا لا يفيده كون الوضوح سببا للدلائل
الثبت وبدل ايضا ما سيجي وعند قوله وتبينها ان ترتيب الحكم
على المشتق من انه قدر صلة الوضوح مختلفة على انه يكون القيد
بذلك القيد مستدركا ايضا على تقدير الخشي ان يكون الوضوح
سببا مستقلا ومن قول المصنف الدال بالوضع فتأمل **قوله** يجوز
ان يكونا مضموالا للقيد وفيه مسامحة لان لفظ القيد لكونه جامدا
لا يعمل والجواب انه في قوة فلا بد من القيد بقيد بنوع الوضوح
وانما القيد بمعنى ذكر بنوع الوضوح وتقديره لا يخرج عن الاشارة
اليها فتأمل **قوله** ويجوز ان يكون الخ وبما خلاف التبادر
وجوز التنازع وبما في **قوله** بذلك القيد ايضا اي كما لا يندفع
الانتفاء بدونه وذلك القيد لا يندفع الانتفاء من به الى بذلك القيد

قوله احمد

وجه ان كلام الشافعي على قوله
كما فعلوا يعني حرقه من لفظ
والقواعد الدالة على ما ذكرنا في

من اى في تعريف الثلاث **الثلث** **قوله** اذ يصدق وانت خبير
 بان عدم الاتحاد في هذا الحالة اورد المثال لكونه اظهر وهذا
 التعليل في الحقيقة تنبيه على المدعى بعبارة واضحة فلا يتوهم فيه المحذور
 على المثل **قوله** نعمن والتميزا مقبول مطلقاى ولالة تضمنه التمرية
 اورد لالة تضمنه والتميزا ويكوز ان يكونا على قول **قوله** في ان قيل
 يكلما اتفاقا لكونه خلاف التبادر **قوله** بتوسط الوضع
 له اى تمام ما وضع له فهذا اعادة تعريف المطابقة بعينه وقد اورد
 التخصيص عليه فيما سبق وهذا السؤال والجواب مما لا فائدة فيه الا
 لتبيل الفاد على انه قد عرفت التعريف الصحيح **قوله** مع انه غير متبادر
 من السؤال ويجب حمل التعريف على التبادر وفيه انه لا يجب ذلك
 عند الضرورة والتبادر من لفظ المتبادر المعنى بتوسط وضع

في هذا المقام فإنه من هذا صحت الحكيمة والبر والعدل

اللفظ على جزء ما وضع له بتوسط الوضوح تمام
وضع له فينتقل هذا التصديق بالباطنة والاشتمال
وكذلك يصدق على الدلالة على العذر المطابقة
وتبين أنها دلالة اللفظ على لازم ما وضع له
بتوسط الوضوح تمام ما وضع له فينتقل هذا
الاشتمال بالباطنة والتصديق فانه يمكن
ان يفكر العنيد بهذا اللفظ الدال بالوضوح
بدل على تمام ما وضع له بتوسط الوضوح له
بالطابقة وعلى جزئه بتوسط الوضوح للمكان
بالتصديق وعلى ما يلزمه من انه حصل بتوسط
الوضوح للمزوم بالاشتمال فلهذا هذا التقدير
مع انه غير متبرهن ومن السقوط لا يندفع بانقضاء
هذا المطابقة بالاعتراض

المقرمه انما معنى القيد المذكور سبب الوضع لما وضع
له وهو معنى قوله بالوضع فلما جئنا الى ما ذكره المحقق
من ان المطلوب انما قوله فان قيل انما خلاصه قوله عليه
السلام

و جوابه من وجهين احدهما انه الامور التي تختلف
تختلف باعتبار رايه و ثبوتها بقدر اليقين
سواء ذكرت او لم تذكر فلما اختلفوا كلهم بآراءها
من غير الذكر في تعريفها كانت حيث يمكن ان يكون
شيء واحد حيث نؤمنه و نصدقها و عرضاً عاماً
كالمنزلة بين السواد نوع الخلف فضل الخلف
خاصة بحججهم عرض عام ليكون الخلف السواد
ايضاً

فعله التثنية المصاة اى فى حدود الذوات بارادة
فبدا بحية مع مجرد الحرف با باراد اللفظ الذال باراد
على تمام ما وضعه مع حية الذال على تمام ما وضع

على تمام ما وضع له من حيث انه دال على تمام ما وضع له يدل
بالطريق على جزئه من حيث انه دال على جزئه يدل بالضرورة وعلى ما لا زعمه من حيث انه يدل على ما لا زعمه
على انه يسهل بان التزام فرع الانتقاض على ان لا يفرغ الانتقاض الى امر فقولنا كل

الش خاصة للجنس أي خاصة بمعارضة الجموع لا خاصة لازمة للحايات و
سببه الا بوزان كما لا يخفى **قوله** من غير ذكرها لا يقال ان الخذف خلاف
لا عمل لا يصح راسبه الا عند الضرورة لا قاله قول الضرورة هي ثابته
على وقع الانقراض على ان شهرتها مفقودة عند ذكرها لا عند حذفها المص
خصها كما فعلوه في تعريفات الكلمات المتضمنة **قوله** من حيث انه وال
على تمام ما وضع له يجوز رجوع ضمير انه الى الشتم والى الجور والى ما
زعمه فقام **قوله** على هذا الذي قد استعمله المؤلف لانه في الانقراض

لما يصح ذكره فضلاً عما وجوبه وقد عرفنا أنه شأن ذلك
 في ذلك فحول كشيء من التقية بقوله كما فعلوه خلاصة الكلام أن
 ما صدق الوضع يتركز فيجب أن يكون المعنى بتوسط الوضع
 معنى المدلول ولما هو المعنى المدلول جزاء لما خرج عنه المعنى
 المدلول والتقرينة على ذلك قوله كما فعلوه فلما عاين عليه كما مر
 فما على **قال** الشئ أن ترتب الحكم على المنقأ عنهم من ترتبه ابتدئ
 من ترتبه بواسطة الموصوف إذا وابدأ بالترتيب على الشئ كما
 هو مصطلح أهل الأصول **قال** الشئ يدل على علته الماخذ أي يلزم
 به الماخذ لزوماً عرفت لا عقلياً ولا حقيقياً فتأمل **قوله**
 أن ترتب القطع أي وجوب القطع على علية أي على علية اسبقية

في نوع استخدام مدبر والمذايا حكم ههنا اي تعريفات الالاف
 قوله يدل بالسابقة اي مضمونا بهذه الجملة اي الذاتية بالسابقة
 دلالة بالمتضمن والذاتية بالانتماء فهذه الذاتيات الثلاث مترتبة
 التال بالوضع وحده هذا الوضع للمعنى المدلول ولما هو جزؤه
 لما هو خارج عنه على ما دل عليه كلام الشافعي قوله تمام ما
 هو له او جزؤه او الخروجه اذا ان قوله او جزؤه سهو صوابه او لما
 جزؤه فهذه الذاتيات الثلاث التي حصلت بسبب هذه الاوضاع
 تحت مسمى الذاتيات المترتبة عليها فاما ما ذكره واحد من المطابقة

يعني ان الحية مغيرة فاعرف انك انك انت فلان ثم
ورود الانشا في قوله انك ذلك تقول ما ذكرته من قيد
بوسط الوصف لا يعرف ذلك فلا يصح ما ذكره فاضل من وجوب
كما لا يخفى
مسألة

والى صلواتك على من اخطأ في دعوى وجوب ذكره بسوط
الوضع والمجبب خطا ابراهيم على ما فهمه الخشي في تاريخه
الاشفاق من عند وهو خطا ابراهيم

فقد بنى على الموضوع ومن قال بوجوب ذكره لا يفتق الى قيد
الحقيقة بناء على ان الحذف لا يلزم باب التعريف لا لزوم ان يكون
اجلي واوضح

وفايتها ان ترتب الحكم على المشتق يدل على عليه المأخذ
فترتب كل واحد من الالف الست على الالف بالوضع يدل
على انه تسمية الالف لانه معنى لغة وتضمن والترتباتها على حسب
كون تلك الالف لانه دلالة بالوضع كما هو او كذا او كلزوجه

[illegible]

فولاد احمد

معتبره من اهل النظر عليه
انما باصطلاح قوم اخوانه
نعم بر ۱۹ اصطلح
هو الطورم التبعي
انما الحشر بالعلمي
انما صغر الزمان بالاصغر
وجوه انما العلم بالانسان
انما العلم بالانسان
انما العلم بالانسان
انما العلم بالانسان

فترتب الحكم بان يدرك بالباطنة وبانه يدرك بالاشتمال بالوضع لتمام ما وضع له عليه وعلى جزئه
وعلى ما يلازمه في الذهن يدرك على ان الحكم المذكور في الحقيقة بالوضع لتمام ما وضع له عليه وعلى جزئه وعلى ما
يلازمه في الذهن ولا خلاف في حصوله بان يدرك بالاشتمال في الحد وبذلك الدلالة فيكون معنى التعريفات ان الدال بالوضع لتمام ما

وضع له يدرك عليه بالباطنة من حيث انه دال بالوضع
لتمام عليه والدال بالوضع لتمام على جزئه يدرك
على جزئه بالاشتمال من حيث انه دال بالوضع لتمام
على جزئه والدال بالوضع لتمام على ما يلازمه في الذهن
يدرك على التام بالاشتمال من حيث انه دال بالوضع
لتمام على التام بان يدرك بالاشتمال لتمامه

وجبه المراد بالرجوع هو التوقف والتغير المعنى
وقد قالوا ان كل لفظ موضوع بلفظه

فان قلت الدال بالوضع لتمام ما وضع له عليه اي
التمام عليه الدلالة بالباطنة التي هي الحكم المترتب
انها المراد من قوله يدرك بالباطنة بغير ترتيب
على نفسه وهو ما سجدت انه السلة في الحقيقة هي
الوضع لتمامه والوضع لكل واحد من اقسامه
المستتب عن معنى الوجود في الحقيقة في الحدود
بجمله على الدلالة بالاشتمال التي هي انواع
المعينة المسماة بالاشتمال في الحقيقة
فالخارجية هي العلة والمحلولة هو الجاهل و
المتفصيل في الحقيقة الفرق بينهما في الشرح وجعل
المحلولة المستتب

وجبه ان اعتبار الوضع على الوجود المذكور
بقتضيه كلام الشرح كما يظهر بان كل

في هذا المقام فانه قد خفي على قوامه ومن تأمل
في كلام الشرح خفي ان كل من المراد بالذات الملك
الحكام

مؤلفه

ولا يخفى ان في تعريف الشرح من السالبة والسالبة يعرف بانها قد لا يكون بالوضع لتمامه في الذهن بل في الواقع
المذكور ان بالوضع لتمام المعنى المذكور في الحد والمذكور

منه كونه في ذاته وفيه نظر ما لا يلائم دلالته فانه لا يشترط في تعريفه
وانما ثبت في ذاته الظاهر من كلام الشرح فانه قد ترتب الحكم على الشرح
اصلا كما لا يخفى على الظاهر وانما ثبت في ذاته من حيث انه لا يشترط في تعريفه
الدال بالوضع على ما ينبغي وقد مر ذلك فانه لو اخذ له الصلوات
المذكورة لانه قد وقع الانتفاض بها على حقيقة قيد الحقيقة اصلا كما لا يخفى
ان حذف هذه الصلوات يقتضي اننا نقول ان الحذف ليس بواجب
بل هو اجبا خذها على الوجود المذكور سواء اعتبر الحذف او لا والقرينة
على خذها على الوجود المذكور كما مر في كلام الشرح ولا يخفى ان في تعريف
الشرح من السالبة والسالبة عطف عليه ليس في كلام الشرح ولا في كلامه
ان المحشى جعل الحكم المترتب على الدال الدلالة بنفسه والشرح جعل السالبة
وانه ذكر صفة الوضع وترك صفة الدلالة مع ان السالبة سبب جعلها في الذكر
كما جعل المحشى وان لم يجعل السالبة عطف عليه لكونه في الثاني في كلامه
المراد من المحشى ان قوله لا يخفى الى رده على المراد بان في كل كلام الشرح
على التحقيق لا على المسألة لانه حكم كلامه على الظاهر وجعل الحكم المترتب
السالبة ليس لانه لم يترك ذلك بل الحكم المترتب الدلالة بالباطنة في الحقيقة
الموافق للمقام فانه في كل كلام الشرح على المسألة وحده في الحقيقة
فان كل كلام الشرح ان مراد من المعنى المذكور في الحد والمذكور في الحد
المرجع ما وضع له وكل ما لا يخفى في حد ذاته يستلزم تحذورا قد ذكر المحشى
وفيه نظر لانه دعوى ظهوره في الحد والاول وعوى به دليل بان كل ما هو محال
الثاني لانه المتبادر من لفظ التام رجوع الغير الى ما وضع له في الشرع في رده

لا يقال ان مراد المحشى ان تلك الدلالة في قوة الحقيقة في دفع
الانتفاض عنها انها مرادة في التعريفات فمضى قوله هو المراد في ر
قيد الحقيقة اقراره معنى ان تلك الدلالة في قوتها لان نقول
انه لو كانت تلك الدلالة سبب مشترك بين الحد ودلالته لكان
بنفسه وانما انتفاضه فمضى

وجبه ان ما ذكرته من الاشتراك انما يتم في جعل صفة الوضع
قوت لتمام ما وضع له ولا يقدر لفظ الدال في المتعلق صفة متعده
وليس الا في كل ذلك

وجبه ان الكلام انما هو في تعريفه انواع بوجهها عن بعض
في تعريفه انما هو في تعريفه الطائفة من تلك النوع في تعريفه نوع
الاشتمال وعن نوع الانتماء واولئك تعريفه نوع في تعريفه
عن سبب

وجبه عدم الخلق ان الدال ان لا في عين من وانه

في تمام تعريف السؤال
في تعريفه ان يكون المعنى المتفصل لكل الجزء من الدال بالمرس
في تعريفه ان يقال انما هو جزء الدال بالوضع لتمامه في الذهن
جزءه وان كان المرجع ما وضع له بلزم ان يكون ما وضع له
في الانتماء لتمامه والظاهر ان قوله او جزئه من قيد سبب التام
والمراد ما ذكرناه

قوله

و وجهه ان معنى المجوز اني غير مستعمل في العلوم ومنه الشرايح التي يكون
بعد تحقيق الالتزام فاورده الشئ صا لسؤال والجواب. اطبق للمقام ملاحظه

26

2

كما ان منها حاصل لا بالضرورة المطلق فهو الشرط على ذلك كالحشي وان
 الخرجي هو الشرط بدل الخشي على ما يشاء الجواب **قال** الشيخ وانما
 لم يكن القزوم لزوما ولا ينجي ان السائل مدعى بغيره بل هو القزوم في القبط
 والاشتغال من القزوم الى القزوم فقولنا ولا لم يكن القزوم لزوما كقولنا لا
 فلهذا على نحو الحكمية يشبه انما جعلها على ان لا يضر قيد في القزوم
 مستدرك لان القزوم المطلق كاف في ضبط الاشتغال من القزوم الى القزوم
 وان لم يكن القزوم لزوما فمثل **قال** مستدرك لما مر ورواها
 حصولها بالقزوم الذي هو ما لا نزاع بين السائل والجواب وانما النزاع
 في حصولها بالقزوم الخارجى وبكسر الاستعمال فقولنا ثم حصولها بالقزوم
 الخرجي بقيد ان حصولها بالقزوم الذي هو مستم وكما لا بد من قاس
 القزوم الخرجي الى القزوم الذي هو مشتركهما في القزوم فقولنا الفرق
 بينهما حكم وخروج عما لا يخاف اذا لفرق بين لزوم القزوم خارجا والمانع
 حقيقة الجواب وازالة الشبهة بين الفرق فقال ما قال فمثل **قال** لا يلزم
 من استلزامه فاذا لم يتحقق اشتغال القزوم من التمس الى القزوم في القزوم الخارجى
 لا يصح ما مر من قول السائل واما حاصله بالضرورة كما لا يخفى فمثل
 القزوم المطلق كما قال الحشي **قال** القزوم الخرجي كما يقتضيه سياق كلام
 الشيخ وحقيقة الجواب ان ما يثبت القزوم الذي يقتضي محبة الاشتغال من
 القزوم الى القزوم وهو لا يمس تصور مفهومه بخلاف القزوم الخرجي
 فانه يقتضي عدم الانفكاك بينهما في الخارج ولا يلزم عدم الانفكاك في القزوم
 او كلف موطن حكم لان الشرط لا يلزم الا حراق في الخي راجع ورواها
 والا حراق القزوم اما الأكثر ان في القزوم المطلق انما اشتراك التوحيده
 في الجنس وهو لا يقتضي اشتراك النوعين في الحكم او في العرض العام
 وهو كذا قلت فمثل **قال** الشيخ وان لم يكن الخشية الجواب واليه استمر
 بالاعا والاشتباك كما في بعض النسخ ثم بهذا القول مكتوب بالاسود وفي النسخ
 الضيقة ثم بهذا القول منه تبينه على ان النسخ المذكور رابع الى منه **قال** رابع

تكون كيف الخ فيه ان السؤال كذا مطلق القزوم في الشرعية لا مشروطة القزوم الخ ربي فلا يكون في المقابلة قول احمد

لا يشك في ان يكون المعنى ان الانتقال والقياس
حاصلا بكل منهما فيكون الشرط هو الخ ربي
بدل ان يكون في المقابلة من البطلان هذا احتمال اربعة
وقد مر ان الاحتمالات في المقام خمسة اربعة
مسألة

وجه ان الجواب ان البطلان هو الشرط
الحاصل وانما نحن في الحاجة الى ان يكون الشرط
هو الخ ربي في المقابلة قوله بان القزوم كذا في المقابلة
كما مر ان لا يلزم من نفي الحاجة الى التقييد بان يكون الشرط
الخ ربي بل ان شرط المطلق هو ان لا يكون الشرط
فان اعتبار ذلك التقييد ليس باعتبار عدمه على ان يكون ذلك
مفردا كالمعنى في كل من غير ما قبل
مسألة

وجه ان الجواب ان البطلان هو الشرط الخ ربي كالموجود
الخ ربي من الوجود المطلق فهو كالموجود
مسألة

واعلم ان المقابلة اذا اعتبرنا الى ذاتها كانت الاضافة
والاضافة الى خارجها غير معتبرة واذا اعتبرنا من حيث ان
مضاف كانت الاضافة فيه داخلية والمضاف اليه خارجيا
مسألة

وجه ان يكون لا عند اربعة السوال كما كان في المقابلة
في ان مطلق القزوم كذا في المقابلة وان لا حاجة الى قيد
في الاضافة ومقتضى ان يكون لا عند اربعة السوال الخ ربي يكون
ان يكون لا عند اربعة السوال الخ ربي يكون لا عند اربعة السوال
يعني من مطلق القزوم الخ ربي يكون لا عند اربعة السوال
كأن القزوم الخ ربي يكون لا عند اربعة السوال الخ ربي
لظهور المراد من حيث ساقها على وجه يظهر منها ان الكلام
في القزوم الخ ربي عند قولنا القزوم ممتة
مسألة

به القزوم الخ ربي توسيع لمراد الجواب لا تناسب في كلامه يقتضي ان الكلام
في المطلق لا ينافي ان الانتقال يحصل لكل من القزوم الخ ربي ومنه القزوم
الخ ربي وقوله وان لم يكن في قوة لا شتر الكما في كونها لزوما وعدم الفرق
بينهما مستمرا الى بيننا **قوله** وغير مقتضية لان التزاع في القزوم الخ ربي وفي المطلق
القزوم لان المطلق باعتبار شموله الخ ربي في كل التزاع **قوله** وان اراد
مطلق القزوم باعتبار اشتراكه الخ ربي والقزوم الخ ربي كقوله لا في كل
التزاع في الحقيقة فالمراد من ممتة لان مراد من القزوم الخ ربي في الانتقال
يقول ان انفس القزوم المطلق لا ينافي في الانتقال بل لا بد من مراد له عليه
وهو كونه في انفسه فقلت لا دعوى عنده **قوله** فيه ان السؤال يكون في
مطلق القزوم وهذا حتى لا يشبه فيه لان قولنا لعل واما حاصلا بان القزوم
كان صحيحا في ان الكلام في مطلق القزوم فعدم كونه قوله لو كان القزوم في المقابلة
اظهر من ان لا يكون ولو حذف من قوله كيف الخ ربي كان اولى **قوله** ان الخ ربي
على ان السؤال وجعل بيننا حاصلا السؤال كذا في مطلق القزوم ولو جعل
حاصل السؤال ان الشرط هو القزوم الخ ربي ودون ذلك هو الكلام في اول كلام
الشعلا فلا خلاف وهو الا ان لا يكون الخ ربي والموجب واحد **قوله** في المقابلة
البصر خارج عن المقابلة فلا يكون البصر داخل في مفهومه الخ ربي يكون
دلالة الخ ربي على البصر تضمنية فدلالة عدمه على الملكة التامة كدلالة الخ ربي على العلم
فان قلت لان كونه الدلالة التزامية فان مفهومه الملكة جزء من عدم
العلمي مثلا ليس عدم المطلق بل عدم البصر كما مر في البصر فدلالة
على البصر تضمنية التزامية فقلت الخ ربي عدمه مخصوص بالبصر وعما مر في
البصر ان شاء الله فخصه **قوله** او وجه القرب لا عدمه مع البصر مع مشا
منه البصر لا عدم البصر لا عدمه والبصر فيكون تركبه من عدمه و
من اختصاصه بالبصر ومرشاة البصر على في شرع القضاة في قوله المراد
بالاضافة فيقصر **قوله** وان كانت الاضافة داخلية فيه كالتسمية لعدم الخ ربي
جزء من مفهوم الخ ربي واعترض عليه السيد صدره لا فاضل التسمية بمر صدر
بنا البصر

قوله لا عدم الخ الى عدم المقابلة الى البصر والمقابلة الى خارج عن المقابلة وان كانت الاضافة داخلية فيه قول احمد

كما شخص الذي صدر عن الخ ربي كجسبه فابا البصر مسألة
كان كذا فانه كجسبه فابا البصر مسألة
كما يعترض فانه كجسبه فابا البصر وهو الجواب
قوله البصر

وجه ان الاضافة غير الاضافة وهي النسبة الى المقابلة
في نسبة جزء من المقابلة وان كانت مرشاة من الجواب ان
الاضافة صالحة في الربط فبها يعمى واحد في كل مسألة
قوله يكون الخ ربي ينتقل الى عدمه الى البصر فتعقد الالتزام
مع المقابلة في الخارج قول احمد

وجه ان قوله لا بمعنى ان جزءا لا بدل على عدم الجزئية كالمفهوم
بل كجسبه المصدق فانه اول كلامه صريح في ان الشيء يكون جزءا
من المفهوم ويؤخذ في كونه لا يكون جزءا الماصق وان الفرق
بينهما حاصل بالجزئية وعدمها فلا بد من كلام المصدق فالحق في الجواب
منه كونه البصر جزءا مفهوما الخ ربي كذا في الجواب
قوله فيقصر الخ ربي في دفعه وذلك الترفع يظهر بمراد كلام مقام الرب
في حاشية شرح الكافية الخ ربي المصدق حيث قال فيقصر فتم الحديث
على مفهوم الخ ربي المطابق مع ان القوم طبعوا على ان فهم الخ ربي
التضمني والالتزامي تابع لفهم الخ ربي المطابق فافهم مسألة

اعلم ان تعريف الدلالة بالبصر مضاف الى ان العلم على ان يقال
فهم الخ ربي مع القول بان يقال فهم الخ ربي بان يقال ان العلم
منه سماع اللفظ الخ ربي او بان يقال ان العلم من الخ ربي
اولا **قوله** في ان الدلالة صفة اللفظ وهي حالة اللفظ بها
حصل كل من العلم والاعتقاد في ثمره تلك الخ ربي فيقصر
فيها ولا تشكك
مسألة

بنا البصر جزءا مفهوما خارج عن المقابلة الى العلم بعدمه والنسبة
والبصر فيكون دالة الخ ربي على البصر تضمنية التزامية التضمنية مقتضية
وهي نظرية ان توقف نقص العلم على البصر لا يمكن انكاره وان يكون
جزءا منهم لا نقصا عن الخ ربي المطابق لموقوف على تصور الخ ربي
لان النسبة لا تكون في معناه وتصور النسبة موقوف على تصور
الطرفين والخ ربي خارج عن معنى الفعل انما قائم بعد مراد من التزام
وجدت في الخ ربي المضاف يقول فرق بين جزءا التضمني وجزءا مفهومي
فان البصر ليس جزءا من العلم وان لم يتحقق الابطال حقيقة بل هو جزء مفهومي
حيث لم يكن مقتضى الاضافة اليه ولا يمكن ان يكون البصر بالعدم فيكون
احد جزئي البيان وقيل بعض المدققين فيكون بعضهم هذا الكلام فبها يعمى
القوم ونزاع ان دالة لفظ الخ ربي على البصر تضمنية وان البصر فيها لا يكون
المدلول جزءا مفهوما هو مضاف الى ولا يعتبر فيه كونه جزءا من المقابلة في علم
الموضوع بل بفعل الجزئية كجسبه المفهوم مقابل الجزئية كجسبه المفهوم
الشرع ان المراد بالجزئية كجسبه المفهوم لا يكون مقتضى مفهوم احد هي
لا يتصور ريد ولا تقتضي مفهوم الاخر حيث قال لا بمعنى ان جزءا لا بدل
لا تقتضي موقوف على مقتضى التضمني ومنه لا يرصد ما ذكرنا من ان البصر خارج
عن مفهوم الخ ربي كما ان الخ ربي خارج عن مفهوم الفعل المطابق والموافق
ان معنى الفعل بمعنى حرفي غير مستقل بالمفهومية فقل **قوله** ان ينتقل الى عدمه
منه وفيه نظرية ان عدمه موقوف على الملكة وقد صرح السيد في مرشاة
في حاشية المصنف حيث قال فان فهم الملكة متقدمة على فهم عدم الماصقة
مع حيث هو مضاف اليها فيكون المضاف متقدمة لا التزام في هذه الأقوال
فيقصر **قوله** فيحقق الالتزام مع المقابلة الخ ربي كونه التزم كانه متي حصل
المستحق في الخ ربي حصل التزم فيه ليس بشرط لانه لو كان مشرعا لما تحقق
الدلالة الالتزامية به ومنه ليس كذلك فانه لفظ عدمه وان على الملكة
كذلك لفظ الخ ربي على البصر والمجمل على العلم مع عدم القزوم الخ ربي في مقتضى لفظ

الفرق بين المعنى الخاص والعام
 المشترك لا العلم بعدم تحقق الخاص به ولا العلم بكون
 المعنى العام بحد ذاته مشتركاً وتمثيله لا الخاص وهذا الفرق
 بين التمثيل ما كان فيه المعنى العام كونه الاستمرار مقبولة
 وعدم كفايته حيث اختلف بين العام والخاص
 كما عرف في السطوات

العدد والمملكة **فصل** في الانتقال والاشتراك في الدلالة الاستثنائية ليس
 من القاطن بخصوصه حتى لو فرض عدم سمي لفظ مع ملاحظة معنى ذلك
 اللفظ انتقل الدلالة منه الى لازمه الا كان **فصل** ايضا ان الدلالة هي
 التثبات النفساني بمعنى أطلق على ما هو الحقيقي منه غير الاشتراك
 لا يتحقق الا في العلم ولا يدخل فيه لزوم الخارج قطعا وهذا يشترط

و هو ان الالتزام الذي هي عبارة عن كون الالتزام بحيث يلزم من كونه
المسمى تصور ملازمة ومعنى دلالة الالتزامية هو ان الشئ لا يتصور
منه كشيء الى لازمه ولا مفاصلة بين الشرط والمشرط والجواب ان المراد
ان الشئ لا يتصور من اللفظ الى المعنى بشرط ان يكونا من المعنى الموضوع
له الى لازمه كماله دلالة الالتزام على ما قاله المحقق الذي في بعض
الاشياء التي هي من اللفظ الى المعنى بشرط ان يكونا من المعنى الموضوع

و من بعد استقرار ظهور او عطف صفه اله به على القابل
ليكون في الكلام ثمرة الى انشا بسند على سوال ما في الاشارة
ويؤيد به ايجاز الال به انما نشأ لا عطف

قوله فلا ولي لنا فقال فلا ولي دوننا فقال
لنا الخضر كاف في التنبيل فصيح التنبيل الاول ايضا
بهذا الوجه لكن هذا الاول ان ارج فيه ما فيه يعرف بالتأمل
بدلا من التنبيل بدلالة العمى على البصر على ما لا يخفى
قوله بعد

وجه التعلیل انه لا یغیر من تصور الانشیء تصور
التزویجیه ولا تصدق بها الانشیء لان کثیرا ما یصور
الانشیء ولا یحیط بالابل التزویجیه فتصل عن الحكم
بالتزویجیه

العدم والمملكة **قوله** ان الاستقلال والاستغناء في الذات لا في الوجودية ليس
من القلق بخصوصه حتى لو فرض عدم سماع لفظ مع ملاحظة معنى ذلك
اللفظ استقلال الذات من الازمة الا كما **قوله** ايضا ان الذات لا هي
الثبات النفس اليه معنى لعلق على ما هو التحقيق ضد عدم والاستغناء
لا يتحقق الا في الذات لا في الوجود ولا بد من ضرورة الخرج قطعاً وحيث نشئ
ويعود ان القزوم الذي هي عبارة عن كون الازم بحيث يلزم من تصور
المسمى تصور طارئة ومعنى الذاتية الاستغائية هو ان ثبات النفس
من المسمى الى الازمة ولا مقارنة بين الشرط والمشرط والواجب ان المراء
ان الثبات النفس من القلق الى المعنى بشرط ان يكون له المعنى الموضوع
له الى الازمة كلياً لعلق الذات الاستغناء على ما قال المحقق الاول في بعض
تصانيفه **قوله** ان النفس وان كانت قابلة العلم يستغناء عن ان يتقبل
المطابقة والنقص هي وفيه نظر **قوله** انما يتم اذ لم يكن لفظ الذات لا موضوع
بازاء امر مجمل ويوم لا يتغير من تعلم معنى النفس لا لا يخطر بباله مفهوم
المعنى ان النفس والكل لا كل من هو عالم بمعنى النفس لا كان عالم بالجنس
والفعل ويسمى الامر كذلك على ما في بعض حواشي شرح التفتية **قوله** ان الفرض
كاف لان الفرض منه البضاح الامر الكلي بالامر الجزئي لا يستلزم التسام
بالجزئيات ومن العلوم ان هذا لا يتوقف على الجزئي في نفس الامر وهو
ظاهر **قوله** لكنه هذا اول منه لكونه مطابقاً للمثل **قوله** ان في ذاته ما فيه وهو
ان يتصور كغيره مثلاً لا شئ ولا يخطر بباله الزوجة والفرقة فلا يكون
مطابقاً فلا يكون اولي منه وهو ظاهر وفيه ان الامر شرط التحقيق وهو
كاف فيه وان الاخص شرط الاقباض فيصير هذا التمييز كالمعنى كما ينبغي
قوله بل الاول التمثيل بدلالة المعنى على البصر كما هو المشهور **قوله** ان الازم
قد يكون وصفاً من اوصاف الشئ وقد يكون مثلاً الاول ما ذكره المصنف
ومثلاً الثاني ودلالة السقف على الخاطف فلا جاز ذلك اورد الشيخ هذين
التمثيلين في كتاب رتبة الاول والمصنف مثلاً الثاني ايضا كما ان

بسم الله

قوله بدلالة التسمي على البصر لا يقال الا ففهم البصر متقدم على فهم التسمي
فكيف يكون بدلالة التسمي على البصر الترابية مع الواجب ما هو متعلق بدلالة
عبر المطابقة لكونها تابعة لانما نقول قد خرج السيد قدس سره في مائة المطالب
بان فهم المدلول الترابي قد يكون متقدما على فهم التسمي كالمكانات والنجاسات
على عدتها انتهى **قوله** الا التزوم البتة قيد بدلالة المدلول فذلك يكون
خبر البتة وهو ما يحتاج الى وسط وهو ما يجي بعده لانه نحو متغير **قوله**

بما يحكي بغير بيان المستند فيه القيد **فقد** كون اللازم جعل القزوم مستند
عبارة عما يكون المختلف الى اللازم كما قال السيد السند قدس سره في حاشية
المطالع في تقريرنا انخص بما ان يكون اللازم بحيث يلزم من وقوعه القزوم فنه
وهذا اولى مما قال في الحاشية الضعيف وهو ان يكون تصور الملزوم مستقرا
تصور اللازم وما قال في موضع اخر من ان الحاشية الكبرى بما يلحق بالخص
ما يلزم من تصور الملزوم تصور المستند الا ان قال ان ما في قوله ما يلزم
مصدرية والحاصل ان السيد السند قدس سره جعل القزوم مستند بالخص
عبارة عما حقه الملزوم تارة كما فعل في الحاشية الضعيف والكبرى وما حقه
اللازم تارة اخرى كما فعله في نشأ والتصور في الكبرى فاقف ان شاء الله

كيف يلقى تصور مع تصور مرسوم وان خبر بان كفاية التصور
 بان في كون احد التصور مرسوم والتصور الآخر لا يقال انه خلاف الثاني
 من الشك في لا نقول قد يعبد عنه لغزوة تدبر لانه علم من كونين
 في علم من كون القزوم جليا ان كفاية التصورين في الجزم بالقزوم بينهما
 الغايتية في الجزم بالقزوم بينهما معتبرة في كل من الحسنيين الا ان كون تصور
 مرسوم كفاية في تصور الآخر مشروط في سببها بالمضي الاخر ويسمى بشرط
 السبب بالمضي الاخر ويسمى عدم ذلك شرطا ايضا فيجوز ان يكون كفاية
 مادة وان يكون كذلك في مادة اخرى فيكونا علم وفي نظر ان ذلك
 غير كفاية التصورين في الجزم بالقزوم بينهما في المعنى الاخر غير بين
 نفسه ولا يمتنع ان يكون المراد بالبين بالاحتجاج الى الوسطى

بما اعتبر فيه مجرد كونه الشهود من كافيته في جزم العقل
بالضرورة من حيثها فيكون المعنى الذي انعم من الاذن بالاعتدال
قوله

اور اس سے تصور لازم ہے میں اللہ تعالیٰ اور اس کے مطلق

ولا يخفى ان المتبادر استقراء كل من تصورين
وكذا احد من مجموعهما والاخر بناء جازم عقلا
الا ان خلاف الظاهر بهذا وجه التذبر عليه

والا لو حية بهذا الشكل لكان العلم اوسع من ان يكون على غير هذا المقادير ولكن لا يكون
انما هو مراد كاليوم ان الحق عالم اذ ليس من الممكن ان يكون الحق عالم
انما هو الحق الجبروتية لان الجبروتية هي العلم مراد عند العلم والاعلم
لا يرد به الا الفات الحيد مع قطع النظر عن حقيقة الذات
الا يرى ان العلم لو كان غير الجبروتية لكان العلم غير حال العلم فالحق
على فقه اقسام

وجبه ان امره ان العلم الذي هو شرط صفته لا يوجد بدون
الاعتناء الذي هو شرط وجوده

و هو بعض الناس خرب فخره ان يلفظ انا ان يكون انشي
من اجزاء دلالة اصلا وهو ذلك المفرد او يكون لاجزاء دلالة
ويبلغ انا ان يكون دلالة اجزاء ليس على اجزاء منته و ذلك
يسمى بالتركيب مثل عبد الله و معدى كرسيا و اجعلنا علما و اما
ان يكون دلالة اجزاء على اجزاء منته و ذلك يسمى بالمولد على
قال الامام غفر له ان قال الحقن الطوبى هذا الطريق الصالح
جديد لا قاتل له فانه اعلم انتهى

محصول النزاع اذا وصف الشال بالصبغ لا يتوقف على كونه فردا متين
بل يكفي فيه وجود بعض الشروط عند الحاكم ومنه لا يتوقف على
مقابل العرض بل الفرد لا يكتب بينهما فاصل

و منهم من يحذف الهمزة من اللفظ بالخطبة اما من
وقال لهما يخرج اليه بالخطبة اكثر من الركبتين مثل قوله
تلكم بدل وري الله ورايت شمس الكلام وغير ذلك
من الركبتين الميضية عن اللفظ من الكلام نظرا كان او شرا
اكثر من هذا التفسير فلهذا

وهو عند أهل العربية جعل الشيء بأزاء المعنى بسبب عيشته وهو
المتبوع وعند الإطلاق قد يراد بالمتبوع ما يجازات الحركة به بل
يكون لا الإطلاق المركب على المركب أي يجرى مجازا ويطلق على جعل الشيء
بأزاء المعنى بسبب عيشته ولو لم يكن في العربية وهو المعنى لا على الإطلاق
والجواز في النقص على تصرف المركب والعطف مبني على جعل
المعنى ما لا يؤخذ بالوضع والولاية لا يتم ما يراد من الشيء على ما

القد رستعج الى قنطرة الحق في هذا المقام بعون القدر الملك العليم **قوله**
فكيف يصح التنبؤ لان التنبؤ لا علم له الخاص والاعم لا يوجد بدونه
الاخص وفي هذا المثال لا يتحقق الاخص فلا يتحقق التنبؤ على ما نقل
في الحاشية فيه نظرا لان اعم يوجد بدون الاخص وان لا يكون علم
فما علم وقيل ان مراد الشئ هو التنبؤ لا الشئ الاخصي وهو العلم بالامر

فاحسبوا السبيل الذي يردون به من عطف الاحسان ايضا ويكفي ان يردوا
انا التمثيل الذي يكفيه مجرد الفرض بوجه هذا التفسير وهو وجود بعض الشرط
المتغير في ذلك الموضع في الزمان لا في المكان لا في المكان لا في الزمان

المحمل **قوله** فاستلحقه قوله **واذا كان** كناية عن معنى **الاعمال** المبررة في
الذات **التي** منتهى **معرفة** **نحو** **الخاص** وهو **الخاص** **نحو** **القول**

والانقباض كما مر ولائذ كان المثال فرضيا يكون الشطران من المثلثين
أكثر مما موجود في البعض الآخر مفقود في الجواب نعم أو هو طاقيل

[illegible]

الى ان لا فرق بينهما كما هو رأي الشيخ صرح به الامام الكرازي في شرح الشارح
وبعضهم يفرق بينهما وفيه القول بالسماح والقسا

ان لا يبرأ الى الجلا بظهر فافترى هذا الشر ويدل على مستقام من القدر انش
من ان لا يكون له جز ولا انتفاء وقصد دلالة الجز وحق بابقا الجزا

وبانتفاذ الزكاة وبانتفاذ الفصد ^{الذي} اى ما جدد عليه حمزة الاحكام
اى مفهوم حمزة الاستفهام الكلى فلو قال كخوف او اكلان علمنا ان كخوف
الذي

النفوس المعنى الى عالم جزاء والى عالم جزاء كذا في كتاب النفوس جعل
الافراد اربعة فنفوس الشجرة والافراد والافراد والافراد

ولو جعل الحق اعم من البسيط كما فعل الاول لكانت فليكن قاضيا

فمنهم من لم يزلوا على ما كانوا عليه من الكفر والفسق والبدعة والخراب

مجلس خورشید
مجلس خورشید
مجلس خورشید

بأنه كلام سته حقه **قوله** ان كان الحرف هو اي يلفظ اللفظ
قوله معنى نهاية اللفظ **قوله** معنى مركب لانه الاضافة والخلع والافاق اليه
خارج كما سبق في تغيير العلم ثم لفظ نهاية السطح وهو نهاية الجسم **قوله** تعليمي وكلما
اقسام المقدار وهو الشاكن بالجسم **قوله** معنى في اللفظ **قوله** اللفظ كلفظ
الاش لا في كل جزء او معنى جزوا مع ان الكلام فيها يكون اللفظ

و لا مضافه **ف** الا كالمراو بها اي بلفظ النقطة ما صدق عليه
مضافه الكلبي فهو اي لما صدق ليس بها اي ان المعنى هو الصورة الذاتية

فأجروا معي في هذه الحلة التي هي على الصلوة بالحجر و صلواتي على محمد وآله

المصنف معنى النقطة على معنى صلاحية لوضع النقطة بازاء القرينة على ذلك
هو المقابلة فلا بد السؤال ولا يحتاج الى التحفظ من الجواب لان السمع والقرينة

هذه الاماكن في دار الخليل لفظ في مثل قوله قلت هذا التمايز والجمع
منع لبس السوال ومنه وهو ذلك ان تقول ان الفرض كافي في التمسك

من أجل أن يكون له جوار لا يكون له موضوع له هو الماصق ويكون الموضوع
الكل في ذاته ويكون من جهة من قبيل أنه وضع العام للموضوع له إلى هذا فلا بد من هذا
من أجل أن إذا وضع الفلاسفة هذا في موضوع له هو الماصق ويكون الموضوع

رأته لفظ بالفعل وقد عرفت ان الضميمة كافية تدبر لم يكن اللفظة
عليه مراوة ايضا تدل على ان اللفظة متفقة عند فهمه من العدم

عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من أحب الله وأهله أحب الله وأهله ومن أحب الله وأهله أحب الله وأهله

العلماء في عصرهم لا يهتمون بالزراعة والصيد إلا زيادة الحاجة إليها
لأنهم يعتبرونها من الأعمال المذمومة التي لا تليق بالرجال

في الصف اليه الصف الى الشيء اخطر علاقة بينهما وهذا المعنى لا يقتضي التردد

تلك انا كما ان الله فيها معن يا احمدي عنى منها تارة الحظ فتمنى
تلك تارة التماسه واذ انا كما ان الله فيها معن يا احمدي عنى منها تارة الحظ فتمنى

هذه النكتة هي التي هي في قوله "فإنما هو الذي هو" قوله "فإنما هو الذي هو" قوله "فإنما هو الذي هو"

بل عليه السلام عدم ارادة واثباته الجزاء يكون بطرق خمسة

ويعدم الدلالة مطلقا سواء على معنى اللفظي أو المعنى
أو على الدلالة علمية

فیه رد علی من جعل کل شیء من الخلق من حیث قایل الیه

بالمستوفى من الشريعة والشرع في المراسم والطقوس
بالمستوفى من الشريعة والشرع في المراسم والطقوس

ووجهه الشرف الى الغرب بين الجبابرة وسماءه في الكنفية
تقبل قوله لعمري

فمنه قوله: ولما لم يزل لا يلقى على جواب الحاشي على ما في

لا خمسة فلما تفصل

لأن كلمة إذا ظرف للتحقق يكون فلا يكون الضمير مفعول
الاول وقت وضوء ذلك التوقف

...

واجب شذوذ وهو الذي لا يكون كذلك اي لا يكون القيد والحقبة متحققة فيه كذا في الجارية فان التام في براد الزلزلة على ذات مصدر
منه الزمي والحيث على الجواب من المعينة فان قلت مفهوم المركب وجودي فبني تقديم تعريفه على مفهومه فمفهومه قلت لان القيد لا يتقسم
والتعريف ضمنى والتعريف بما عدا الذات لا المفهوم وذات المفرد يتقيد على ذات المركب واعلم ان المفرد والمركب واداءها الاليتية
اقسام للمفهوم ولا ياترأت واللفظ ثابت وبالعرض
تسمية للذات باسم المدلول غير ان المعنى غير التعريف المجازي
تقريب الى فهم المستبين فنرى

قوله واما مولف الى لو قال هيئت وان في المولف
ثم شرع في تقرير قول المص واما مولف لكما نسب
قول احمد

وجهد ان البعد بوجوب الذكر فلا يكون وجها للمركب في
والجواب انه لو ذكر كذا ذكره تعريفا على علم صحت الالفاظ
عليه بوجوب الخفاء في كسفي كما علم صحت على ان لو قال وان في
المولف لو علم اللفظ ان المراد بان في المولف في المفرد
ولا حرج في الشبهة على ان دابة المزج الى ان يقول وليس
بش ريقوله واما مولف وهو يطول لا طارئة تحت هذا كذا
عليه

قوله اي ان الذي يكون القيد والحقبة لا يكون له جزء مملووظ
او مقدار كقوله ويكون له ايضا جزء ويكون جزءه دال
على جزء المعنى ويكون ذلك المعنى مصفا للمعنى ويكون
ذلك الدلالة متصوفا ايضا والمراد بالقيد التعريف الذي
على قانون الوضع فلا يراد زيد على منع تعريف المركب
وجميع تعريف المفرد اذ السيد بجزء منه دلالة على شئ واحد
مدلوله بالجزء الجزء المركب في التسمية فلا يراد على تعريف المركب
الفعل التام بما دونه على كونه وبصيغة على التزاما قول احمد

اي تعهد المذكور في نفس القيد وفاته المتبادر من المقام
على ما ينبغي عليه

وانت جرب بان الوضع اعلم من ان يكون في اللغة وفي الشرع او في العرف
العام او في الصفة باللفظ تعبير
واذ كان المراد بالجزء هو المرتبة في التسمية فزيد لا فم قائل
في القسم

قوله على مفهوم المفرد لان عدمه انما تعرف بمكانها قول افم المفهوم او لا لان فان قلت ان المفرد والمركب والحقبة
والجزء في الالفاظ المذكورة ههنا او صحت اللفظ ولا يصدق على المفهوم هذا فكيف يكون قسما للمفهوم او لا وبالذات واللفظ ثانيا
وبالعرض بل لا يملك بالعرض فان العال في الحقيقة لها ما هو وصف المفهوم وانما تطلق على ما هو وصف الالفاظ مجازا بل عليه
قوله تسمية للذات باسم المدلول بل هو بالعرض فيها على ما قرر في المطبوع
كذلك كل بحث بل هو بالعرض فيها على ما قرر في المطبوع
قوله احمد

وهي غير مسموعة وهو لا وكسفي دعوى سماها كسفي
وهي ترتيبها في التسمية فيكون خارجا عن القسم وهو
اللفظ لانه يجب كون اجزائه مسموعة على ما يدل عليه
التعريف وعامل الجواب ان الجزاء اعم من المسموع فان المراد
في تعريف المركب هو الجزء المرتب فيكون الفعل خارجا عن تعريف
المركب وادخل في تعريف المفرد

ولما زعم قول لانه الاول جزء المسموع مرتب بجزء
خروج الفعل من التسمية مع وجوب دخوله في المفرد
فجزء اللفظ اعم من المسموع فلفظ المركب يشمل الفعل
فانه لفظ وبعض جزئه وهو الهيئة غير مسموعة فجزء الاعم
من المسموع فافرنه على رادة الجزء المرتب في التسمية اجاب
بان حلا تعريف على التبادر واجب والقبول ومنه الجزاء
المذكورة في تعريف المركب هو الجزء المرتب في التسمية فلفظ
غاية الشرح

وانما نشأ لفظ الش من تسمية في المفرد بالمعنى الذي
لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى المركب على هذا ما
الذي يدل جزء اللفظ على جزء المعنى المركب على هذا ما
جعل المفرد والمركب صفة اللفظ على ما قال في الامثلة في
ذكره الحاشي لا يترك الكلام الكثرة وبغيره
عليه

في القسم ان المراد في الجزء في تعريف المركب الجزء المرتب في التسمية
فالفعل خارج عن تعريف المركب وادخل في تعريف المفرد لانه المرتبة
ليست بمسموعة وان كانت جزء من اللفظ الدال وكسفي كونهما
مسموعة فقولنا انها اي المادة والهيئة مسموعتان مع ان الهيئة
فهي البتة در منه فان قلت يدل كلام الحاشي على ان الهيئة مسموعة
فانه لم يدر مسموع وهذا التقدير يدل على انها ليست بمسموعة
قلت انها ليست بمسموعة وتقرير الحاشي انه مبنى على تسليم انها مسموعة
كما قال قدس سره في الحاشية القصوى ان المادة والهيئة مسموعتان
مع انتمى في وبصيغة في الهيئة الى صفة باعتبار ترتيب الحروف
وحركاتها نحو ضرب او حركاتها وسكنها نحو يقرب لانه
مدعى لان مفهوم المركب وجودي اي ما تحقق فيه القيد والحقبة و
مفهوم المفرد هو ما لم يتحقق فيه القيد وكل من شرط رضى المجموع
حتى لو اشقي واحد منها تحقق المفرد ولا يصدق على المفهوم
اصلا مثلا الصلح وهو الذي لا يمنع نفسه بقوله مفهومه من وقوع
الشركة فيه لا يصدق على المفهوم اذ المفهوم المفهوم بل يصدق
على اللفظ كلفظ الشب لانه لا يمنع نفسه بغير مفهومه من الشركة
وكذا الكلام في الباقى قلت الحق ان المعاني لا حاصل الكلام ان لفظ
الحاشي يلحق مثلا على مفهومين الاول ما قرأت والثاني ما لا يمنع نفسه
بغيره من وقوع الشركة فيه فلفظ الحاشي حقيقة في المفهوم الثاني
ومجاز في المفهوم الاول فبين المفهومين مبانة كلية وهو قوله
كسفي كونه المفرد والمركب ان المفرد والمركب ليس على لفظ الحاشي بل
على المعنى فان المفرد حقيقة في مفهوم صادق على اللفظ في ان مفهومه
صادق على المعنى فانه قال قدس سره في الحاشية القصوى ان المفرد
والتركيب صفتان لا لفظان صالة ويوصف المعنى بهما تبعا مثلهما
بقال المعنى للمركب ما يستلزم جزءا لفظه والمعنى المفرد ما لا يستلزم

هذه كانت لم يكن الجزئي مبحث في البحث صدقاً ولا ينسحب
الى مطلوب اما تعريف الجزئي فمنه قبل ان تصور فلا يستوي
بما لا ينفك في الاصطلاح على الشيء وانما ذكرنا
ذلك التعريف وما يتفرع عليه من الحقائق الجزئية
على معينين لان الجزئي ملكة الكلي **س**
وجبه ان استعمال الجمع في الاشياء هو مشهور وكذا
مما لا يوصف جازماً على **س**
وجبه انه يمكن ان يكون اقترافاً بان خصيص
العقل دون الذكوات بالذات لا موجب له والجواب
انه كاف في الحق ولا يبرأ انه لم يكن كس الامور
لان سؤال دورى تأمل **س**

مثلاً العرس يصدق على افراد العقلاء في تصور
واذا كان ما بين شيئين الامور ان يبره عليه
التفصيل بان غير متفقاً من الكلي
مع ان شيئاً منها لا يصدق
عليهم تدبر **س**

في نفس الامر على شيء منها ان لا شيء وكان لا يمكن بالامكان العام فانه كل
مفهوم يصدق عليه في النفس الامر انه ممكن عام فيصدق صدقاً في نفسه
في نفس الامر على مفهوم من المفاهيم وكان لا يوجد فان كان
هو موجود في الخارج يصدق عليه انه موجود في الخارج وكل ما هو
موجود في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن فلا يمكن
صدقاً في نفسه على شيء احد لكن هذه الكليات الغرضية مع ان
صدقها على شيء لا تمنع العقل بكونه حصولاً فيه عن فرض الكثرة بل
بلكنه فرض اشتراكها بكونه حصولاً مع قطع النظر عن كمالها نظراً
جميع الاشياء وانما اعتبر المفهوم في التقسيم الى الكلي والجزئي حال المفهوم
في العقل على ان بعضها عن فرض العقل اشتراكها وعدم ان بعضها
فحصلوا مفهوم الواجب وثاناً من المفاهيم التي ملأ بها الاشياء والذاتية
والاخرية المحققة والمقدرة داخل في الكليات ودون الجزئيات ولم يبرأ
حال المفاهيم في انفسها على ان بعضها عن اشتراك في نفس الامر و
عدم ان بعضها عنه فيه ولم يجعلوا تلك المفاهيم داخل في الجزئيات
بناء على ان مفهومهم المتوصل به من المفاهيم الى بعض ذلك فاما
بما عدا ذلك حصولها في الذهن فانها احوالها الاخرية هو المتساوية
لما هو غرضهم على ما لا يستبعد كقوله **قوله** ولا يتحقق سقوطه على يد كل
اي حتى لا يتحقق **قوله** من حيث العينية اي على ان تلك القواعد
العينية **قوله** اذ على اعتبار العينية اي على ان تلك القواعد
اقل من الستة اذ الكثرة متعاقبة للوحدة وان كل الجمع فيه نظراً لا قل
الجمع ان في التعريف وان الكثرة متعاقبة للوحدة ايضا تأمل **قوله** وان
ولا يكونوا من ذوي العقول لان الجمع بالواو واستواء في الصفة لا يترتب
فيه العقل والذكوات وحيثما يشرط في افراد مواد استعمال المفهوم
تأمل **قوله** اي ان يصدق على كل اثنين اي كل اثنين من العقلاء
ومن الذكوات ايضا كما يتقيد السبق في هذه الامور غير محيرة هذه القوم
وقال

وبهذا المنع بوجهين اما بان لا يكون له وجود خارجي حتى يشارك في كونه كاشحاً بتركيب البري شيء وانما بان لا يكون له وجود
خارجي بغير اشتراكه كاشحاً في قوله من تصور الخارج من ان يخرج خارجاً ما يكون من الكليات عن تعريف الكلي فلا يكون جازماً وبهذا
في تعريف الجزئي فلا يكون ما عدا ذلك في الكليات انما يتصور يحصل من ان يخرج على ما لا يخفى للمفهوم وانما ذكر المفهوم فبشيء على ان مورد
بشرطه **س**
وقال بعض المدققين انما افترقوا بين الكليات والجزئيات على ان جميع الكليات
متساوية بافتراضها في تصور حتى لا تكون كلياتاً وهو صادق
على ذوي العقول ككثرة هذه الاقتران كما لا يمان بها بكونها
الامرات اخيراً وعلى صفة الموثق فلو كان بغيره **قوله** اذ لا توجد
نقطة الاخرى اما على الاول فينبغي ان يكون له احد من اقسام الكليات
عندهم ويصدق عند رباب التحقيق وان في ان صفة الكثرة لا توجد
في اقل من اثنين وهذا مستفاد من عند التحقيق فذلك لم يتفرع
لشبه الاول كما يتقيد الذوق السليم وجعله على الاول من جهة الامر
الاشياء نفساً في ان لا يجوز لها ان تكون ارضا **قوله** الاشياء وبهذا المنع
اي المنع من حيث النظر الى وجوده في الشيء بالاشياء بالوجود
خارجي بغير اشتراك كاشحاً في اشتراكها في الكليات بالافراد
اشياء فقولنا كاشحاً في كاشحاً في بعضهم في الكليات كاشحاً
اخرى وبعضهم ذهب الى ان بعضها على ما تقرر في موضعه **قوله**
ان اقسام الكليات لا افرادها السوئية اما لا يمتنع في الخارج في
فان اشاعت في كليات البري واجتماع التقضية وان لم يمتنع
فاما ان وجد شيء في الخارج او لم يوجد فاذ لم يوجد فهو كاشحاً
وجبل من البقوت وان وجد فهو واحد او اكثر فان وجد واحد فهو
تأمل اسكان مثلاً ومع متاعه والا ان كاشحاً في كاشحاً في كاشحاً
شخصاً وان كان كاشحاً في واحد او اكثر من واحد فاما لا يكون شيئاً
او غير متناه والا ان كاشحاً في كاشحاً في كاشحاً في كاشحاً في كاشحاً
فان افرادها يترتب به عند الحكماء وهذا القسم غير واقع عند الحكماء
لانهم احوال وجوده يترتب في الخارج وتل بعضهم بالعدد زاعج
انه شق عليه وليس كذلك لان افراد العدد وان كانت غير متناهية
لكنها غير موجودة في الخارج عندهم وبعضهم مثل بعلوم الله وهو
كالعدد **قوله** اما الكليات بالاشياء افرادها يكون احد الكليات كاشحاً

بعض انهم لم يذكروا صيغة الموثق ولا يمتنع انهم
لم يذكروا صيغة مشتركة مثل الامور والاشياء والافراد
والجواب انه اخبر بصفة مشتركة بغير التبيين على الشاوي
ان فرض صدق الموثق اعني هذا المفهوم على المذكور
استفاد فبشيء ولو كجاء المتصور وهذا الفاشك انما نشأ من ملاحظة
صدق المذكور كاشحاً في اقسامه وقطع النظر عن واجب **س**

قوله محمد

فيكون قيد النفس لرفع الشوم و دفع التوهم يسير و جيا
لا على التعريف على الثاني و واجب فلو انشأ حد على التعريف
على الثاني و هو ان انصوب مستقيل لرفع ذكر النفس
انما هو التوضيح

22

معها به ان الشو جده انتم الله فيه فيزبد النفس وفعال هذا لا احتمال
فلا يجب ذكر النفس في التعريف كما ذكره الشك كما يدل عليه كلام السيد
قدس سره في حاشية المطالع حيث قال وزيد لفظ النفس بناء على انه
يمكن ان يغير من مكانه والا فتشاع الى التصور انه له مدخل فيه كما لا يخفى
ان النفس لا يغير من مكانه

حاصل الكلام انه بشرط ان يوافق امر ازعه الصادق
الذي هو ما فيهم المقدمات المذكورة وانما هي
وانه الحرف ليس بمتبعا مع الى في ترتيبها

ووجهه انه لا يلزم من كون الخارج طرفا للوجود
والشخص كونها موجودا في الخارج والابتداء الكلام
الكل الى الشخص لا لان كل ما وجد في الخارج
فيلزم لهما شخص اخر ووجه اخر وتخصيل الكلام
في المفصلات

معبر بها عن التوحيد المتعبد له في غير الذات النفس وفيها كماله تعالى
فلا يجب ذكر النفس في التعريف كما في الشرح كما يدل عليه كلام السيد
قدس سره في حاشية المطالع حيث قال وزيد لفظ النفس بناء على أنه
يكون من فهم مراد ولا تنسب إلى الشخص وإنما مدخل فيه كما في المثال
أو بالفهم المراد تعريفه على أنه مفهوم الواجب فإنه العقل في التصور
ولا يخطئه معبر بها عن التوحيد المتعبد له في غير الذات النفس في توقف هذا
الاعتناء على تصور فلهذا حذف فيه قطعاً انتهى كلام السيد وانت خبير
بأنه وبما هو المستحال وحل التعريف عليه واجب فأنشأ النفس
إبطال الاعتناء المرجوع من زيادة التوضيح فيقع التعريف بدون ما هو
المطلوب قائل **قوله** لا خلاف في الاضافه وانت خبير بأن كلام السيد
يشهد عليه الانضاف لعدم الخفاء وسبب الأمر كذلك لأنه ما ذكره من عدم
حصول التعارض المذكورة إنما كان عاماً فكل عاقل فلا وجه لما ذكره
من العلة وأنه لم يلحقه فكل عاقل فإنه يتوقف على الذات على العقلية
فالوجه على الأول على المثال وعلى الثاني على الفطن أو كونه ذلك و
يكون الاعتناء بأن الانضاف له مدخل في الظهور لأن الاعتناء يمنع
أو ركنه المقدمات على الوجه السابق فيلزم الانضاف في سبب كمال
على أنه في كلامه هذا وهو أمثال كل الفطن وهاهنا كلام السيد
الأنشأ له على كماله **قال** الشرح فإنه مفهوم الذات مع التعيين أراد
بالذات المايهية وهذا المايهية لا يقع اشتراكها بين كثيرين وأراد بالتعيين
ما به الاختيار وبما عباره عنها يقع اشتراكها فهو جزء الشخص في المثال
فإن وجود التعيين في الخارج مع عدم التعيين وهو الشخص موجود في الخارج
قائل **قوله** الشرح والمجموع أي المركب من المايهية والتعيين في الذات
الأنشأ الهندية ذكرها كماله وأراد المستحق أن يربط به على تطبيقها
على الموجود فإنه مفهوم هذا **قال** الشرح بخلاف مفهوم الذات التي هي كماله
نفس المايهية أي مع قطع النظر عن التعيين فإنها نفس النوع وهو على

فصل الحفصية : الحفصية لاني ربيته

فقد علم الخلف في النتيجة في قول مفهوم لفظ الجزئي ما يمنع وقوع الشك بين كثيرين ولو كان كل ما يلزم ان يكون ما يمنع ما لا يمنع فيلزم صدق الشيء على نفسه وسوء قول احد

وجهد ان النزاع انما هو في البري في الصغرى لا في جملتها الصغرى حمل النزاع ولا بطريق المناظرة ثم ثبت على حقيقة الامر فلا تغفل

لا ما ذكره في شئ من الجواب مبنى على من الصغرى وما ذكره مبنى على الحقيقة في النتيجة كما لا يخفى

فان الصادق كلف المصادق جزئي فليس معروضا لجزئية والكلمة امر واحد حتى يستعمل

والا ان شاء الله تعالى اعتبار الشك في كل فظير الفرق بين الكل والجزء فان الاول جزئي والثاني كلي **قوله** ان الشك الجزئي لا يمنع فان كان الحكم على الماصدق يكون القضية كاذبة وبسبب واجبا للصغرى شرط في الشكل الاول والكل كالحكم على المفهوم يكون القضية صادقة انما هي طبيعة وهي لا يمنع الجواب ان هذه القضية معدولة وان الطبيعة قد يمنع والكل بغيره حيث انما ليست كبرى الشكل الاول وهي قد يمنع كما قال به في مقام الذي في حاشية الجاني فقل **قوله** ان الشك الجزئي كلي ان كان الحكم على الاول فلهذا يستلزم ان يكون من التباس المذكو لمارة وان كان الحكم على المفهوم كما هو الحق قد عوى خلف م وهذا فمر ما ذكره الشك في كل فظير فان قيل ثبت المقدمة المنة **قوله** لفظ الجزئي في لفظ الصادق احترازا على صدق عليه مفهوم الجزئية من مفهوم زبد وعمر مثلا ما يمنع وقوع الشك في المفهوم الذي يمنع وقوع الشك فيه اي لو كانت مشتركة بين كثيرين مثلا مفهوم زبد فان يمنع كونه مشتركة فيه لان فرق مشتركا بين كثيرين ففرض بالتشويق على معنى حكم استعمال يجوز صدق على كثيرين لا ففرض ان لا صادقة مثلا لو كان مفهوم زبد صادقا على كثيرين كما لا يخفى في ان هذا الفرض يعني التقدير كما مر ولا يخفى عليك الفرق بين ما يمنع وقوع الشك فيه اعني هذا المفهوم وبين ما يصدق عليه هذا المفهوم من مفهوم زبد وعمر فان الماصدق هو الشخص بالمنع وانما الصادق اعني هذا المفهوم متصف بعدم المنع وانما هو الواقع وانما الخ جمل من المنع وعدم المنع في امر واحد وليس الام كذلك فان المنع صفة الماصدق وعدم المنع صفة المفهوم والصادق وبينهما بون بعيدا وبينه وبينه توضيح المقام بحيث لا يشبه على اولي الافهام ثم لا ينبغي حيل ان لو قال لا يمنع تصور مفهوم وقوع الشك فيه كان اولي لان قال قد ستره في حاشية المطالع ولو قيل الجزئي ما يمنع فيه الشك في التبادر من الانتباه كجسدي الار فندرج فيه مفهوم الواب الوجود والكليات الفرضية انتهى فيا در من قوله ما يمنع جسد الارض والام وهو ليس بصحي الا انه تسامح في العبارة لظهور المراد

ولو كان

قلت لا تم استحقاقه وانما الخ صدق الشيء على ما يصدق عليه فليفتد وانما صدق الشيء على نفسه فواقع في غير موضع فان قلت يلزم من هذا ان يكون المانع ليس بالمانع وهو في نفسه فقلت الخ صدق الشيء على نفسه بمعنى ان هذا ليس بنفسه وانما يعني ان هذا ليس بصادق على نفسه وثابت في نفسه بل كذلك لانه ثبت ان الشيء يستلزم المانع بينهما واللازم الثاني لا الاول قول احد

ولو كان كلف اي لو كان هذا المفهوم اعني مفهوم ما يمنع وقوع الشك **قوله** ما يمنع ما لا يمنع وحاشي تبينه والاول ان يقول يلزم ان يكون المانع لا مانع فيلزم صدق القضية الشيء على الشيء وهو كمال لانه التقييد لا يمنع ان كانا مجتمعين في امر ثالث والجواب انهما لا يوافقان بالقياس الى امر ثالث انما ينظر الى انفسهما فاذا صدقا فلا فرق بينهما بينهما واثبات اصدقا ولذا قال لا تم استحقاقه **قوله** اما صدق الشيء على نفسه فليفتد فواقع في غير موضع فان الشيء يصدق على الشيء والله ممكن بالامكان العام يصدق عليه الحكم العام كما حصل يجوز ان يكون المانع لا مانع فانه الخلف في النتيجة **قوله** فان قلت اثبات المقدمة المنة اعني الخلف بتغير الدليل بان يلزم من كونه ما يمنع ما لا يمنع لا يكون المانع ليس بالمانع ومنه مناقضة لان مفهوم ما يمنع يتصف بعدم المنع وما صدق ذلك المفهوم عليه متصف بالمنع فتباير الموضوعات فليس حيث سلب الشيء عن نفسه **قوله** ان هذا ليس بنفسه مثلا يقال ان الانسان ليس بنفسه فزوجه ان نفسه **قوله** واللازم الثاني ان يعني ان المانع لا يصدق على نفسه لعدم المناظرة بل يصدق عليه اللامانع وفيه نظر لانه المناظرة لا اعتبارية كافيته في الصدق تأمل **قوله** لا الاول يعني المانع ليس بنفس المانع وهذا احتمال ثالث وهو ان المانع ليس على معنى لا يتصف بالمنع بل بعد من المنع هذا هو الوجه في الجواب كما مر **قوله** فان قلت الكلي لما قال ان صدق الشيء على نفسه ورواها في المثال بان الكلي يصدق على نفسه انما كلف لانه يصدق على كثيرين وقد مر ان لفظ الكلي له معنيان حقيقي ومجازي والمجازي هو مفهوم ما لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشك فيه وهذا المفهوم لا يصدق الا على لفظ دون المعنى مثل لفظ الكلي ولفظ الالبس ولفظ الفرس وغيره والفرق بين الصادق على اللفظ اعني المفهوم المجازي وبين الالبس في كونه فلهذا يوصف الاشكال ههنا وانما يتوهم الاشكال لو حمل

شك ما يصدق عليه مفهوم الحيوان من الانسان والفرس وغيره ليس بنفسه بل هو كمال لانه التقييد لا يمنع ان كانا مجتمعين في امر ثالث والجواب انهما لا يوافقان بالقياس الى امر ثالث انما ينظر الى انفسهما فاذا صدقا فلا فرق بينهما بينهما واثبات اصدقا ولذا قال لا تم استحقاقه **قوله** اما صدق الشيء على نفسه فليفتد فواقع في غير موضع فان الشيء يصدق على الشيء والله ممكن بالامكان العام يصدق عليه الحكم العام كما حصل يجوز ان يكون المانع لا مانع فانه الخلف في النتيجة **قوله** فان قلت اثبات المقدمة المنة اعني الخلف بتغير الدليل بان يلزم من كونه ما يمنع ما لا يمنع لا يكون المانع ليس بالمانع ومنه مناقضة لان مفهوم ما يمنع يتصف بعدم المنع وما صدق ذلك المفهوم عليه متصف بالمنع فتباير الموضوعات فليس حيث سلب الشيء عن نفسه **قوله** ان هذا ليس بنفسه مثلا يقال ان الانسان ليس بنفسه فزوجه ان نفسه **قوله** واللازم الثاني ان يعني ان المانع لا يصدق على نفسه لعدم المناظرة بل يصدق عليه اللامانع وفيه نظر لانه المناظرة لا اعتبارية كافيته في الصدق تأمل **قوله** لا الاول يعني المانع ليس بنفس المانع وهذا احتمال ثالث وهو ان المانع ليس على معنى لا يتصف بالمنع بل بعد من المنع هذا هو الوجه في الجواب كما مر **قوله** فان قلت الكلي لما قال ان صدق الشيء على نفسه ورواها في المثال بان الكلي يصدق على نفسه انما كلف لانه يصدق على كثيرين وقد مر ان لفظ الكلي له معنيان حقيقي ومجازي والمجازي هو مفهوم ما لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشك فيه وهذا المفهوم لا يصدق الا على لفظ دون المعنى مثل لفظ الكلي ولفظ الالبس ولفظ الفرس وغيره والفرق بين الصادق على اللفظ اعني المفهوم المجازي وبين الالبس في كونه فلهذا يوصف الاشكال ههنا وانما يتوهم الاشكال لو حمل

فقد علم الخلف في النتيجة في قول مفهوم لفظ الجزئي ما يمنع وقوع الشك بين كثيرين ولو كان كل ما يلزم ان يكون ما يمنع ما لا يمنع فيلزم صدق الشيء على نفسه وسوء قول احد

وجهد ان النزاع انما هو في البري في الصغرى لا في جملتها الصغرى حمل النزاع ولا بطريق المناظرة ثم ثبت على حقيقة الامر فلا تغفل

لا ما ذكره في شئ من الجواب مبنى على من الصغرى وما ذكره مبنى على الحقيقة في النتيجة كما لا يخفى

فان الصادق كلف المصادق جزئي فليس معروضا لجزئية والكلمة امر واحد حتى يستعمل

فان قلت الكلي لما قال ان صدق الشيء على نفسه ورواها في المثال بان الكلي يصدق على نفسه انما كلف لانه يصدق على كثيرين وقد مر ان لفظ الكلي له معنيان حقيقي ومجازي والمجازي هو مفهوم ما لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشك فيه وهذا المفهوم لا يصدق الا على لفظ دون المعنى مثل لفظ الكلي ولفظ الالبس ولفظ الفرس وغيره والفرق بين الصادق على اللفظ اعني المفهوم المجازي وبين الالبس في كونه فلهذا يوصف الاشكال ههنا وانما يتوهم الاشكال لو حمل

فقد علم الخلف في النتيجة في قول مفهوم لفظ الجزئي ما يمنع وقوع الشك بين كثيرين ولو كان كل ما يلزم ان يكون ما يمنع ما لا يمنع فيلزم صدق الشيء على نفسه وسوء قول احد

هذا هو المقصود من قوله لا بد من وجوده في الحقيقة

هذا هو المقصود من قوله لا بد من وجوده في الحقيقة

هذا هو المقصود من قوله لا بد من وجوده في الحقيقة

هذا هو المقصود من قوله لا بد من وجوده في الحقيقة

والفرد المسمى اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئية كالموجود بالنسبة الى الانسان والفرد المسمى اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئية كالموجود بالنسبة الى الانسان والفرد المسمى اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئية كالموجود بالنسبة الى الانسان

قوله يدخل في حقيقة جزئية اي يدخل في مفهومه في حقيقة جزئية اي يدخل في مفهومه في حقيقة جزئية اي يدخل في مفهومه في حقيقة جزئية اي يدخل في مفهومه في حقيقة جزئية

الحاصل ان المسمى الذي لا يدخل في مفهومه في حقيقة جزئية اي يدخل في مفهومه في حقيقة جزئية اي يدخل في مفهومه في حقيقة جزئية اي يدخل في مفهومه في حقيقة جزئية

وهذا التعريف لو ابقى على ظاهره كما هو مذهب الجمهور لكان الجواب عن حقيقة الماهية المركبة لان الذات متحققة بما عند الجاهل

قوله بناء على ما مر في تعريف المسمى والجزئي وهو ان المسمى والجزئي يوصف بهما المعاني اولا وبالذات وبوصف بهما المعاني ثانيا وبالعرض وكذا الكلام في الذات والروحي

وهذا هو المقصود من قوله لا بد من وجوده في الحقيقة

فصل في ما يكون يدخل على ظاهره وكذلك جزئية في ذاتها في حقيقة على ظاهرها كما لا يخفى

وجهه ان الباري من الصفات والسبب في ما ذكره المسمى والباطن لما مر من تعريف المسمى والجزئي

لانه اذا عرفنا بالبرهان ان الماهية ذاتية وادركها بالبرهان

بعبارة من الشغل ويؤيد ذلك انهم بعد ذكر تعريف الذات في تعريف المسمى

قوله بالنسبة الى الانسان والفرد المسمى اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئية كالموجود بالنسبة الى الانسان والفرد المسمى اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئية كالموجود بالنسبة الى الانسان

قوله يدخل في حقيقة جزئية اي يدخل في مفهومه في حقيقة جزئية اي يدخل في مفهومه في حقيقة جزئية اي يدخل في مفهومه في حقيقة جزئية

الحاصل ان المسمى الذي لا يدخل في مفهومه في حقيقة جزئية اي يدخل في مفهومه في حقيقة جزئية اي يدخل في مفهومه في حقيقة جزئية اي يدخل في مفهومه في حقيقة جزئية

وهذا التعريف لو ابقى على ظاهره كما هو مذهب الجمهور لكان الجواب عن حقيقة الماهية المركبة لان الذات متحققة بما عند الجاهل

قوله بناء على ما مر في تعريف المسمى والجزئي وهو ان المسمى والجزئي يوصف بهما المعاني اولا وبالذات وبوصف بهما المعاني ثانيا وبالعرض وكذا الكلام في الذات والروحي

وهذا هو المقصود من قوله لا بد من وجوده في الحقيقة

فصل في ما يكون يدخل على ظاهره وكذلك جزئية في ذاتها في حقيقة على ظاهرها كما لا يخفى

وجهه ان الباري من الصفات والسبب في ما ذكره المسمى والباطن لما مر من تعريف المسمى والجزئي

لانه اذا عرفنا بالبرهان ان الماهية ذاتية وادركها بالبرهان

بعبارة من الشغل ويؤيد ذلك انهم بعد ذكر تعريف الذات في تعريف المسمى

في التصريف فلا بد من صرفه عن الظن وفيه نظر لان مرادنا من
 تلك المذهبين في المقامين جازم بل هو الظن لان حصول التصريف
 عن المجاز هما المكن لازم والحاصل ان ما سيجي من المص لا يقتضي لا يك
 قرينة للجهل ولا حتم الاشارة الى المذهبين فاننا بقائه على الظن
 انضعت اعتبار القرينة وما يشترطه من استواء الاحتمالين ففيه ما
 قد سبق قاله في الشك والذات وما يظهره ولم يكن في المصنف بل هو المراد
 غير الاول اعادكم النظر ولم يأت بالفهم بل يعود الى المذكور المحقق
 والحاصل ان هذا المقام مقام التغير فالعند الى الظاهر يقتضي كلفه
 اشارة على الغاية لجواز ان يكون الثاني بعد الاول غاية الامر ان الظن
 هو الغاية لما قرر من ان العند يقتضي كلفه وليس في الظن كلفه
 تلك فمجد عليه فلم يحصل الا اشارة الى الدلالة القطعية والذات
 الحكيما المناسب اليه وفيه نظر لان كون هذا المقام مقام التغير لا
 بحيث العرضي يوجب كون المقام مقام الظاهر لا التاكيد او بعد
 ظاهر ان التغير الذاتي فهو مشترك بين التغير والظهور فانه يوجب
 المراد بان الثاني غير الاول والى هذا المنحى ان التغير يقتضي ان
 الشيء على الاستمرار قال في طول صحه الحق التصريف زائد على ان
 بالاحتياط ومصلحة ومصلحة وبالمصلحة **قال** او المحقق على بان
قال احد معنيها احد معانيها ان قدرا باللفظ **والله**

قوله واما حديث اعادة النبي معرفة اى حديثه انما اعاد النبي معرفة يكون المراد به تعيين الاول

فان المذهب الثاني في هذه الاول نظر الى النظرية وبان في وجود التعريف
عنه النظر في الموضع حتى تدعى النظر النظرية الشارحة قلت لان المذهب الثاني
لان النظرية هي المذهب الثاني عن التعريف وهو يلزم ثلثة فذالة النظر
على الشارحة اقوى على ان المذهب الثاني في النظر اكثر من المذهب الاول
في التعريف فالنظر النظرية ولان على الشارحة من التعريف ولقد بسطنا الكلام
في هذا المقام لينفهم المرام بان النظرية المقام **قوله** فالنظرية حمل
تعريف الثاني على الثاني والمذهب الاول ان يقول ان المذهب الثاني
مستلزم لان التعريف الثاني وتقسيم العرضي يدلان على ان التعريف ليس هو
فالمذهب الثاني هو الخارج عنه الماهية غاية ما في الباب لزوم الوسيلة
وهو جائز لان قصد المذهب في التعريف غايته على كل صرح به عصام الزبير
في بعض مصنفاته فالقول بوجوب الثاني على تعريف الثاني مع كماله
تأويل تعريف العرضي بقرينة آخر كلام المصنف ليس بوجوب بل الضوابط
ما ذهب اليه الشرع من جواز البقاء على ظاهره فمما **قوله** يدل كونه الى
قالا في فصول السبعة اربع الى الالحاق على ذاتيات الماهيات صاحب
الانوار النافذة عنها واستقوا منها ما يحمل على الماهية وجعلوا المستع
العام جنس والخاص فصلا وان لم يعلم ذاتيتها وتابعيها عرفا عاما
وخاصة انتهى فليعلم حاله ليس **قوله** ان التعريف يوجب ان
السؤال بالجوهر فانهم يذكرون ان كون الشيء ذاتي لان التعريف
منسوب الى الذات والذات لا تنسب الى نفسها على ما في المعقولات
يعني ان الشيء ليس بذاتي ولا لزم نسبة الشيء الى نفسه وهو غير صحيح
وهو خطأ واجاب بعض القائل بكون الشيء ذاتي بجميع كونه الذاتي
منسوبا الى الذات لان معنى الذاتي ما لا يكون خارجا عنه حقيقة جبريانية
لما ذكره المحقق في اصل الجواب من الملازمة بمعنى ما هو كونه الالحاق
الذاتي على الشيء بالمعنى القوي مستقفا وجه الالحاق بالمعنى الاصطلاحي

والحق ان هذا الكلام مأخوذ من كلام البعض في الاستبصار
في حاشية البحر في بيان احتمالات اجزاء المائية الالهة الشرا
صحيح هذا القول بان المستبصحات جنس وقيل والاشخاص عرض
عام وخاصة من غير علم بذاتها وعرضتها وان اردت تحقيق ذلك
فارجع الى طرفي البحر في ابحاث المائية

... في كل سنة ويجوز ان يخلط بالمعنى الا عطف على

ولا محذور في إطلاق الذات على الشيء بحسب الاصطلاح **قال** الشارح ص ١٢١
لا نقول كذا لا نقول حتى يكون له معنى النسبة اعتبارا فيه ويقضي العبارة **قوله**
وإن صحة إطلاق لفظ الذات على جملة أسئلة مفترضة عليه أن إطلاق
منقول اصطلاحا وبه ما كان موضوعا للمعنى والآن في اللغة ثم خط ذلك
المعنى ووضع معنى آخر بالنسبة بينهما وتلك النسبة لم تحقق في هذا المقام
بالنسبة إلى الشيء وتحقيق تلك النسبة واجبة فلا يصح السؤال بهذا السؤال
في الحقيقة بطلان استدلاله وحاصل جوابه من وجوب النسبة بين المنقول
عنه والمنقول إليه بالنسبة إلى جميع الأفراد المنقول إليه بل يكفي النسبة بالنسبة
إلى بعض الأفراد كما جسد والنقل **قوله** باعتبار جميع الأفراد يعني أنهم وجوب
النسبة بينهما بالنسبة إلى جميع الأفراد منقول إلا من عرفت كذلك لأن المراد بالذات
ليس نفس الامة بل هي الشبهة بل ما يصدق على الامة عليه من زبده وعمره

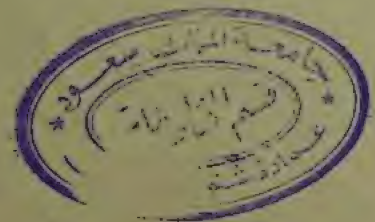
لَا تَقْرِيفُ النَّفْسِ صَادِقٌ عَلَيْهِ أَوَّلًا وَلَمْ يُؤَلَّ

و أقول انما انما يخلق على الحقيقة يخلق على ما تصدق عليه الحقيقة فربما يروا بانوار حرم المضي ان في فعلها شبهة
نفس الحقيقة الى ما صدق عليه الحقيقة الى يمكن نسبة جزئها اليه
نرى

والعرض على المصدق مستمرا ولا المفهوم اصطلاحا قال
الشرف تبارك هذا المعنى الثاني والموجب المشهور من هذا الجواب
تسليمي توضيحي انما لم يكونا هاتين الذاتين على نفس الماهية بالحق فيكون
لجواز ان يكون ذلك بالمعنى الاصطلاحي وكسبت ذلك لقولنا الماهية
ليست ذاتية لهما مية بل للجزئيات فلا يلزم انتساب الشيء الى نفسه
لا يقال اذا جعل نفس الماهية ذاتية للجزئيات فلا ارادة للجزئيات الماهية
مع الشخص لا تكون الماهية نفس ماهية بل جزئية والا ارادة الماهية
فقط نادى نقول اننا نقول اعتبار الشخص مع الماهية لا يجب بالجزئية
والا تكون العوارض الشخصية داخلية في قوام الشخص وذاتية ايضا
وهو بل بالان في بل يجوز ان يكونا بالعرض فيجوز لا يكونا نفس الماهية
ذاتية لهما مية مع جزئياتها

[illegible]

وجه المسألة ان الجسم الذي هو في الحقيقة المراد به الجسم
الذي مرث في النفاذ هو مفرد لما يخفى عليه



وخصيصا لا حترار بالشيء حكيم وقوله في جواب ما هو حترار عن الفعل البعيد والعرض العام وخاصة الجنس فان كان هذا وان كان
لانه المقتضية عارضة للكليات والشعرين بالعارض رسم وذلك لان الجنس في نفسه هو الكل الذي في الحقيقة سواء قيل عليها
او لم يقل ما المقتضية فكونه صالحا لها فنرى فيها يوضح بعد قوله كذا في شرح الاشياء فليست الى ما يقال من انها حدود
لكنها امور اعتبارية فنرى

يعني ان نوع الانواع الشئ الاضافي الى قسم منه

ولو نقل عن الشيخ كلامه اولى من وجهين لا يشك في الاشياء
ليس بمتكسر صحة كلام الشيخ عليها فصرح به في اول شرحه
ولان الشيخ اولى منه في السندية

ابيض قلت ان تلك المصنفات لا يجب ان يكون نوعا
لها بالاعتبار دون الحقيقة والمقتضية في نفسه لا اعلم منه وما قر
بموضوع باعتبار الفعل وان لم يكن اثبات وجوده الا في حدود الحقيقة
لكونه الحقيقي اعم من كل واحد من الكليات الاربعة السابقة لا شك
انواع حقيقة بالانساب الى افرادها الاعتبارية التي هي حصصها فلا يكون
الشئ الحقيقي بتمامه خارجا بل خارجا ما هو كذا ومنه وهو المعبر به في
الافراد الحقيقة ثم علمنا الاستفاد من كلام الشيخ ان نوع الانواع
والشئ الحقيقي بمعنى واحد وفيه نظر لان نوع كشيء من الاشياء
ومبدا له انما يشترك فيها فخصا وقفا على الاشياء من حيثها
في الموضوعات الى الافراد وانما يتبينها من وجهين الاول من حيث المفهوم
فانه مفهوم نوع الانواع يستلزم نسبة الى فوقه لانه نوع من الانواع
المضاف اليه وهو مفهوم الحقيقي وان في من حيث الصدق فانه النوع
الحقيقي قد يصدق على ما لم يشترط تحت الجنس كالموجود والمنفعة بجلان
نوع الانواع فانه لا بد من وقوع تحت جنس على ما قال صاحب الحاشيات
الشيخ ثم ان يقال قول الشيخ مبني على قول من قال الاضافي اعم من الشئ
الحقيقي مطلقا فيكون نوع الانواع والشئ الحقيقي متحد في المصادق
وان كانا مختلفين في المفهوم فاما في الحكم لانه تخصيص بلا محقق
لان فصل النوع وخاصة خارجا عن ارضاء بلامر فيه فانما كان هذا
رسم وقد صرح الشيخ في اشارة بكونه بهذه التعاريف رسم وادخله الحقيقي
الطوسي في شرحه بما ذكره الشئ قوله الكون صالحا بمعنى المخصوصية الى المخصوصية
بالفعل عارضة وانما الكون صالحا للمقتضية على كثير من معني الكيفية لان الكيفية
الممكنة فرض صدق المفهوم على كثير من فلا يكون ذلك الكون عارضا للكيفية
بعد التقدم فيكون المقتضية حصة الكون صالحا للمقتضية في جواب ما هو
يعني ان الكون صالحا لها في مقام الجواب مطلقا عارضا فانه المقتضية لا
يغيرها حقيقة للمقتضية على كثير من فانه الاول مشروط بسبق السؤال الحقيقي
او غيرا

قوله فيما يوضح بعد قوله في قبل الكون صالحا للمقتضية
على كثير من معنى الكيفية فليكون عارضا لها بعد التقدم
فان الكون صالحا للمقتضية في جواب ما هو عارضا فان قول الكون
امورا اعتبارية حصلت مفهوماتها المذكورة اولا ووضع اسمها
بالاشياء في مخرج به الشيخ في الاشياء فلا يكون لها صديق قولك
المفهومات في الشعرين بها يكون حدودا رسميا قولك

في رتبة جنس الجنس فخصر من مطلق الجنس ولا يجوز تعريف العام بالحدود فانه لا يرد عليه
ولكنه غير متباعد وانما رسم مطلقا فمفهوم ذلك لان الكون بمفهومه معرف وانما رسم مطلقا للجنس ولا يجوز تعريفه
افضل فانه امران جازان بالاعتبارين المتباينين فنرى

وان قيل وجه ان هذا في نسبة المفهومية بقوله في جواب ما هو
بمعنى مما لا يلتزم لانه الفرق من المقتضية

فليس كما كانت في الماضي

على قوله وهذا يعلم ان القول بان نسبة المفهوم الى الجنس
في الاسم لا غير نسبة على ما ينبغي لانه سهل على الواصلين
دونه فانه في ذلك لانه البرهان كلام الفصول

وجه ان هذا في خفض باعتبار العارض وانما في نفسه
باعتبار نفسه

قوله في رتبة جنس الجنس لا يجوز تعريف العام بالحدود فانه لا يرد عليه
لان جنس الجنس وخصر من مطلق الجنس ولا يجوز تعريفه
من افراد مطلق الجنس ولا يجوز تعريفه العام بالحدود فانه لا يرد عليه
لكنه غير متباعد وانما رسم مطلقا فمفهوم ذلك لان الكون بمفهومه معرف وانما رسم مطلقا للجنس ولا يجوز تعريفه
افضل فانه امران جازان بالاعتبارين المتباينين فنرى
انما رسم مطلقا فمفهوم ذلك لان الكون بمفهومه معرف وانما رسم مطلقا للجنس ولا يجوز تعريفه
افضل فانه امران جازان بالاعتبارين المتباينين فنرى

او قد يراد بالكون صالحا للمقتضية في مقام الجواب ليس الكون صالحا
للمقتضية على كثير من بلامر في نفسه لان خصوصية ما هو ليس بمعتبر
فذلك ما هو من باب التخصيص بالذات كونه بهذا المظهر انما هو في الكليات
على المدة على وفيه نظر لانه لا يجوز في العرض العام فانه ليس بمقتضى
في جواب ما هو فانه انما هو في الاشياء فلا يلتزم الى ما قيل من ان
حدود اى حدوده كسبته فانه مفهوم الجنس حصل اوله ثم وضع بانه
الفعل فيكون حقيقة الجنس ذلك المفهوم والتاويل في الشئ في الاشياء
وصاحب التسمية في شرح المقتضية والشئ بكونه رسميا كما هو الظاهر
وقال في فصول السبل في رسم الاحتمال لا يكون المقتضية لانه المفهوم
وقيل حدودها ما هي من اعتبارية فخصتها بهذه الامور المعبرة والاحتمال
يوجب عدم العلم بالحدود العلم بعدد ودرج الاول لانه المجموعية مقبولة
الى غير مقتضى الخروج وهو مردود لان ذلك لا يضاف في الحقيقة والمقتضية
لان الامور المذكورة وان كانت غير معتبره بغير حدود والافراسوم
وحين لم يتحقق فتا رتبة في مظهر الاشياء متوقفت في كونها بهذه
التعريف رسميا جازم والشئ في اقرب الى القواب فالاولى ان يقال
ويجوز بدل ويرسم كما لا يخفى وبالله التوفيق قال الشئ لكونها امورا
اعتبارية ولم يقل لكونها مادية اعتبارية كما هو المشهور لما قال صاحب الفصول
من ان الحق انما يقال لها الامور الاعتبارية لا المادية الاعتبارية
حصلت مفهوماتها بمعنى ان الواضع جعل مفهوماتها ثم وضع الاسماء
بازائها وعرض المقتضية بلامر في نفسه فانه لا يرد عليه
لان جنس الجنس لا يرد الى ان الفقرى مطوية جنس الجنس فخصر من مطلق
الجنس في نظر لانه قضية لبيته وهي لا ينبغي لانه الحكم فيها على مفهوم جنس الجنس
وانما رسم الحكم على ما صدق عليه هذا المفهوم فانه لا يرد عليه فاصدق عليه
هذا المفهوم مع انه اعم وفيه نظر لان المقتضية ايضا جنس الجنس لانه امر في المقتضية
فيكونه اخصا من كل الامور فانه التفسير لانه التركيب بولم خلاف الحق

قولنا قلت بهذا التعريف اما هذا او كما لا يكون فيه تركيب من الجنس والميز فوجبان يكون التعريف
بالجنس فيكون تعريف العام بالخاص قلت المعتبر فيها ذات الجنس لا وصفه الجنسية وانما ما في الشرح فيقدم منه ان التعريف بالخاص يكون جازما
عند عدم تحققه الا اعتبارا وليس كذلك مع ان قولنا لا يكتفى بهنوم موقوف على ان لا يكتفى على التام
قولنا هذا

وهو ان تعريف الجنس بالخاص لا يجوز وهو غير تام فلا يجوز تعريف الجنس
بالخاص بهذا المعنى القياس الثاني في توضيح المقام ان تعريف الجنس بالخاص لا يجوز
لان تعريف العام بالخاص وهو لا يجوز فتعريف الجنس بالخاص لا يجوز ولا يدل
الخصر في قدره ولو قال الحكي فتعريف الجنس بالخاص لا يجوز لان اول
فلا يكون لا بهذا التعريف العام بالخاص فيكون صغر القياس الثاني في هذا قوله
من القياس الاول ثبت كونه اخص باعتبار كونه جنس وهو بهذا الاعتبار
ليس جزءا من التعريف ولا يثبت كونه اخص باعتبار مفهومه فان لم يكن هذا
لا اعتبار جزء من التعريف فلا يتم التعريف ولو قيل في آخره ان كونه مضافا
الجواز ان كان الحكي اخص كجاء اعتبارته وهو ممتنع لانه انما يكون اخص
من الجنس باعتبار عموم وصفه الجنسية له وهو غير لازم له لانه باعتبار مفهومه
اعلم منه وجزء من التعريف كان اظهر بل يكتفى له بالانفعال فيكون ذلك
لو كان اخره في التعريف باعتبار عموم وصفه الجنسية له وهو ممتنع
فان قلت بهذا التعريف فافهم ان رسم الراجح الامر في نفس الامر عينا
ولذلك اختلفوا في تعيين ذلك الامر انما المشهور ان الكتب هو الثاني
على ان توسعة الدائرة في اعتبارها بالمتاخر فلا يتوهم ان ذلك لا يتوهم
بعد جزم الشك بكون رسمها حاصلا انما كتب من الجنس والميز وكل من كتب
كذلك يعتبر فيه الجنسية فالتعريف باعتبار الجنسية كما باعتبار مفهومه فثبت
المقدم المحنة **قوله** لا مع وصف الجنسية شيئا ان الجواب عن جنس فثبت مفهوم
الجواب معقول اول الجنس معقول ان لا عارض له ان الجنس فالحال هو
منه التعريف ذات الجوز عموما عارض بالمعروض مع العارض في التعريف
المذكورة من ولا يذهب عليك ان السؤال والجواب مستدركة لانه في
وصف الجنسية في التعريف قد منع اوله فثبت **قوله** وليس كذلك لانه تعريفنا
بالخاص لا يجوز صلا فانه الحكي الخاص لا يوجب روصف الجنسية خاص
لا يجوز تعريفه بهذا الاعتبار صلا فثبت اخذه مجردا عنه ذلك
الوصف فانه يجوز التعريف به ولكن لا يكون خاصا بهذا الاعتبار ولذلك
قال

قولنا هذا امر ان كونه اعم وموقفا وكونه اخص جائزا بالاعتبارين المتباينين الى اعتبار المقنوم واعتبار ركنه حيث الجنس
قولنا هذا

واما قولنا جوب بان كونه اعم وكونه اخص متساويان
بشيء الى رتبة ومقدري يكون الذي جوابا عن السؤال من فرد
خاص وهو فرد من ان لا يكون جوب لكونه اعم وكونه اخص
معمودا في تمام الحقيقة ككل فرد من افراد الحقيقة بالخصوص
الشخصية وهو ان ذلك المقول النوع فثاني

قولنا هذا امر ان كونه اعم وكونه اخص متساويان
بشيء الى رتبة ومقدري يكون الذي جوابا عن السؤال من فرد
خاص وهو فرد من ان لا يكون جوب لكونه اعم وكونه اخص
معمودا في تمام الحقيقة ككل فرد من افراد الحقيقة بالخصوص
الشخصية وهو ان ذلك المقول النوع فثاني

قال الشارح مفهوم اعم وجزء من التعريف فمما لا يشك ان ما يصدق عليه
العام في الجملة وما يصدق عليه الخاص في الجملة يصح تعريفه الاول بالثاني
في الجملة بغيره باعتبار اخص جوب لكونه اعم وكونه اخص
على ذلك قولنا ان لا يكون الا ان لا يكون على ما في قوله
خلاف الحق ويؤيد ذلك ان قال الحكي فيما سبق وان لا يكون في قوله
والفرد وبمثل ما ذكرناه وجه المتأمل **قوله** وهو موقوف على ما يكتفى
وبمثل ما ذكرناه على كونه الحكي جنس بوجه سبب ما ذكرناه
لان ما لا يكتفى به في شريطة التعريف فيقول وبالله التوفيق ان يكون
وهو الحكي جنس الجنس بل جنس الجنس بغير وجه مستلزما من جنس النوع
على الجنس وهو فاسد لانه لا يقال ان الجواب عن الجنس لا يبيح الملازمة
انه لو كان الحكي جنس الجنس بل جنس الجنس كان الجنس احد انواع الحكي
فقد ثبت ان الحكي جنس جنس على الشيء على الجنس فثبت ان جنس الجنس
على الجنس وانما يتبع ذلك ان لو كان حكايا جوبا لكانت وهذا ليس
كذلك لانه الحكي باعتبار مفهومه انما هو جنس الجنس فانه كل جنس هو
عليه ان الحكي وباعتبار عارض وهو كونه جنس لا هو الجنس نوع الجنس
ولا امتناع في كونه مفهومه جنس باعتبار رذاته ونوعا باعتبار عارضه فيكون
ذلك لكل جنس النوع على الشيء في الحقيقة فانه هذا الحكي فاما ما في العارض
وهو كونه جنس لا هو الجنس **قوله** ليس المراد به الحقيقة الزمانية فثبت كونه
مراد بالكون الحكي والايضا بان يكون انما هو متعده احد هاتين
بحسب الحقيقة والافضل انما هو كونه مشترك في قيد كونه مشترك في السؤال
الذي دل عليه ما هو ان قوله معقول فثبت ان الحقيقة الزمانية هي
بلا شك لان الحقيقة ثابتة في زمان واحد فثبت ان كونه مشترك في
ان كونه مشترك في زمان واحد فثبت ان كونه مشترك في زمان واحد
مع منافاة الشبهة والخصوصية في هذا عموما الى الحل عليه وهو غير مراد
فزيد معا واذن ذلك النوع فثبت ان كونه مشترك في زمان واحد فثبت ان كونه مشترك في زمان واحد

و برسم بانه كلى مقول على كثير من تخلفين بالبعد و دون الحقيقة في جواب ما هو قد كرر كلى و المقول على كثير من غير مستند كسما قمر
و قوله تخلفين بالبعد و دون الحقيقة اخترا عن الجنب و خاصته و العرف العائم و الفصل السعيد و فقهه بالا حراز عن الجنب حكيم و قوله
في جواب ما هو اخترا عن الفصل القريب النوع فانها مقول
في جواب كلى شئ بموعده انه او في عرضه في ان قلت الجنب
و امثاله يقال على تخلفين بالبعد و ايضا كما كمو ان في جواب
ما زيد و عمر و هذا الفرس و ذلك الفرس تخلفين كثر عنهما
فتدري

وجه الاول و به ما ذكره المحقق بوجه ان هذا معال بدل على بناء
جسما تدبر

بما تجرد اصطلاح التفرع من قطع نظر عما ذكره الشرح المحض
بان يكون دون الحقيقة تأكيد ان لا يكون حمل الحكم المحض
عليه كالمسحوق في وجه التام

وجهه انه التقدير لا يعلم التفرغ على ان ارادة القول
بالتواتر يعني عنه اذ الوجه في جواب ما هو فيه نظر
لان هذا الكلام لا يتشبه عن طرف الشئ وان كان توجيهها
مستقلا لتفريق فتأمل

و اما استنباط الجسد و القول بانى التفتت بى باقى ما برضى
بى اى بالعبارة السليمة ما فى بيان كلام الشرح بل على

ای معقول علی کثیرین متخلفین با بعد و دور الحقیقة

ایں کتاب میں علی گڑھ میں مختلفہ باکیتہ و انشوع
بتوں علی گڑھ میں مختلفہ بالحدود

چهارم آن طریق عمل بقول علی المقبول باینست که امر

قال الشيخ فان قلت الخرج اشبه بالخرج من بيتك السوال
والاجابة ببيان فائدة تقدير الحق في العلم بوحدة هذا المبدء

في التسمية وذكرنا ان هذا هو العاقل الصالح الذي يملك بهيمة
ثم ان الرابي يروي عن اقرافه ان هذا كان ثانيا ثم ان
يروي الاول قطعا فاننا نرى في الحديث من انهم يحكم زنا

و اما در بیان آنکه از این کتاب چه می دانند و بهر جهت که بخواهند

در هر یک از اینها توضیح دهد

1

[illegible]

فقد وجدنا جواب ما هو المراد من السؤال بان لا يصلح
فقد وجدنا جواب ما هو المراد من السؤال بان لا يصلح

1872
 1873
 1874
 1875
 1876
 1877
 1878
 1879
 1880
 1881
 1882
 1883
 1884
 1885
 1886
 1887
 1888
 1889
 1890
 1891
 1892
 1893
 1894
 1895
 1896
 1897
 1898
 1899
 1900

ذاهل عن قوله ودون الحقيقة حتى يصح التساوية بانه لا حراز بقوله ودون
 الحقيقة وبقوله موافقا لما ذكره المحشي في سابق قوله فليت يجتزأ عنها فاعلم
 قال بدين قوله مع اننا لا نجزأ قوله كما لا يطبق لما ذكره المحشي في تقرير
 قوله فليت يجتزأ عنها واخصر وسجي ما ينبغي من التحقيق عما تكلفه المحشي
 ان شاء الله تعالى **قوله** لا يقول محققنا بالبعد وبعي ان الشئ ارادة السؤال
 ان لا حراز بهذا القول بدين ما خلافة ودون الحقيقة ودين على ذلك
 ما ذكره في الجواب فانريد على من يجتزأ الى فيهم من قوله من يجتزأ باخذ
 الحراز به في رد المحشي بانه اعدامه يجتزأ به ويكفي ان يقال معنى كلام الشئ
 انما عندنا الحراز انما يريد لو كان لا الحراز بهذا ودون ذلك فلا يقتضي وجود
 الحراز به فلا حاجة الى ما تكلف به في قوله ولا جعلنا **قوله** ليس لا يناسب

بل ينبغي هذا الشؤ به وسئل وجه الشك على هذا الوجه ما ذكرناه من
وجود المحترز به لازم وهذا كله على مذاق المحنثي **قال** الشيخ هذا
وروي أنه تقرير كلام الشيخ ما رل فيه أقسام الأقسام ويكرز فيه
الأقسام فنقول وبالله التوفيق وبعبارة الزمعة تحقيقا لهذا الجواب
مقول في قولنا ما زيد وعمر وكبر وخالد وهذا الخبر وهذا الخبر
على كثير من تحقيقين ما بعدد ووال حقيقة أي على كثير من تحقيقين بالحققة
نظير الله

و اما كذا ...

قوله هذا السوال بالجس واثله الورد فاني روي على من
يجتز عنها هو صف الغير بالمتقنين بالحقيقة باليقين الجس
مثلا يقال في جواب ما زيد وعمر وهذا القرس وذلك القرس
مع ان زيد وعمر واشتقنا الحقيقة وكذا هذا القرس وذلك
القرس فليكن يجتز به عنها قول الله

و بالجملة ان الامر من غير ان يفتقروا الى حقيقة الاولى كونه مقبولا
عند المتفقين بالحقيقة وان كان كونه غير صالح للمقولة على كونه
بالحقيقة وبلا امر ان في خرج الحب وان كان في مفاد و
الحقيقة

ای یوصف الكثير بما لا يتفقيد بالحققة وكم هذا جواب
تغزلی مبني على عدم الفرق بين الاثبات بالافتقار ونفي الافتقار

فذلک ما کان منک
 انوار در کمال اعجاز
 من اشیای زینبیه فی کل
 بهر نوعی که می خواهم
 تا نزد اوست بر او
 زینبیه عالی کرامت
 زینبیه

2

بالبعد وغير مختلفين بالحقبة ايضا وهذا لا يصل الى فهم من لا يفهم
 ولو جحد مستحقا بقوله مقول على معنى انه كل مقول على الكثيرين مختلفين
 بالبعد وغير مقول على مختلفين بالحقبة ومراعاة العلم ان المقول بمعنى الصريح
 للمقولة كما قرى بجمع الجواب وكلا لا يعرف النوع غير مستحق بالجنس
 كما توفهم وكلام الس وجه وجه مع وجوه الاحتمال في فهم حل الكلام
 على وجه نظره على كل احد لا يرضى به من لا طبع سليم وعقل مستقيم
 فان قلت لماذا كان تقرير السعيد اقل المتبادر من قوله فما تفيده
 الاختلاف ان دون الحقيقة قيد مختلفين وفيه نظر لان السعيد مشترك
 لا لا ملاحظة في جواب ما هو في الاختلاف في السؤال بالان والى وهو
 في غاية الظهور وعدم ملاحظة بينه الجواب لها لان الاعتراض
 على الاختلاف بين ملاحظة الجواب البني في امر على الملاحظة لا يكون
 في المقابلة اصلا فيخرج كلام الشرح عن بعد في الجواب هو المحل على وجه
 يصح ولو شكك بان يقال ان قوله دون الحقيقة يعني الاختلاف عن المقول
 عليه فكذا قيل ان النوع كل مقول على مختلفين بالبعد لا مقول على مختلفين
 بالحقيقة فالكان صائبا لان يكون مقولا على مختلفين بالحقائق غير الجنس
 وغير خارج عن الشرح فهذا محال صحيح فاقول **قوله** ما ذكره من الجنس
 ان قاله **قوله** يقال يعني لا يقال على زيد وغيره مختلفين بالبعد ولا بالحقيقة
 حيوانا وحسن وما شئ في ضمن جواب قولنا ما زيد وغيره من الجنس
 والى الجنس وفيه نظر لانه لا يتصور صدوره عن عاقل فلهذا عن فاضل
 في كل كلام الشرح عليه فانه مكابر في حقيقة ان الجواب جمل دون الحقيقة
 بعد المقول مقول حتى يكون الكلام وجه ومع تحقيق هذا الاحتمال لا يصح على المحل

بعد ما ذكرنا ان الشك على كثير من مختلفين بالبعد و هو الحقيقة
 عن الحسن و انما بقوله مختلفين بالبعد و بدون ملا حظة قوله
 بقوله مختلفين بالبعد مع ملا حظة قوله في جواب ما هو فلا بد
 الا ان الشك و انما نأني فلان عدم الاتفاق بالحقيقة مع الاتفاق
 بها متساو فان فتنه في عدم الاتفاق و هذا لا يخرجها من
 الاتفاق بالحقيقة و انما الاتفاق بها على ما لا يخفى
 قوله

يعني ليس فيه القول مختلفين بالعدد وإنما حمله على التام
بأنه لو كان له اختلاف إلى العدد يتبادر منه
الافتقار إلى الحقيقة كما لا يخفى على من يرجع وجدانه ويكرز
الابتعاد عن كون مختلفين بالعدد ثم يكمل القول
قوله واما حقيقة ان افتقار مختلفين بالعدد
لا يفتقر إلى تصورنا ان قوله واما حقيقة فتدفع القول
مختلفين بالعدد كما سألنا ان تل

فد وقع الاحتراز لا يفتق الى مثاله في باب العاقله

على كونه معلوما على كنهه بالحققة على الشوحيه القوي

لا تأتوا بغير ما روي عن الأئمة باختلاف بالحقيقة عما ثبت بالاختلاف
بالعدد

لا تتركوا الجنب مبنى على خطية في جواب ما هو عليه
و جبره ان الشك في الجنب في الجنب
مسلمه

لا بد من حقيقة قبل الاختلاف ولو كان الاختلاف لا يوجب
فقد الاختلاف ولو كان الاختلاف لا يوجب
لا يقال على ذلك انما باعتبار صلاحية التعليل على الحقائق المختلفة
لا ان جواب ما هو معلوم من العام فتأمل

کتاب فی الحقیقه

والاستسار على الحقيقة المتفقين الى اخر ما ذكره الشرح واجب
بانه كتب در صحت القولية صراحة لا يثبت ولو كونه في الشاغل المذكور
ليس يقول على الحقيقة بغير صراحة بل ضمن كان الكلام اسلم
والاستسار فيكون بانه عداية له ما قل حق شاذل قول احمد

ووجهه انه يجوز الاحتراز الاول مع الملاحظة وان لم يكن الاحتراز
الثاني بجواز ملاحظة جودها مالم لا انه مختلف بدارلنا المحكومة
الاولى فتخرج الحكم بتفسير

وكنة انتم السؤل والجبوب جدا في قول السؤل كنة فافقت
الجبوب والى ان قال على غير ما فخلص بالبعد واول الحقيقة
كلما رجع الى ان قال زيد وعمرو كبر جوارا وياشولان وحسن
فخلص كبر عنهما والى اصل ان يترك في السؤل قوله زيدا جب
ما هو كذا قوله بهذا الفرس وذلك الفرس ثم في قول السؤل
بانه قلت فبقه فقط مرادنا الفرسين او قوله واول الفرس لمقول دون
فخلصين وغير ذلك مما رجع في هذا الكلام السؤل والجبوب كنه عاينه
والا والى ان قرر على الخشني بهذا التقدير بدل ما قررنا من استحقاق
الفسرين من باب كنه ووقف بموجبه ذكر محال لان هذا التقدير
يدفع ذلك لا غير حق ايضا ولا يحتاج الى ذلك الجواب كنه
الفسل وكنة المناسب بالمقام على ما لا يخفى على ذي الاقدام على
الكلام الخشني ايضا وجه في كل
لمولانا عبد الرحيم

و حمل الشريف على ما يثبت و رغبه و اوجب ما لم يثبت عنه ماصح و بهذا يفر ما ذكرناه
 لا بد مني على عب الله لانه و ما ذكرناه مبني على عب القصد اصابه القول
 شيعا و بين الاقربيه بوجه بعيدنا ~~كل~~ ^{كل} ~~الاسم~~ ^{الاسم} لزيادة المطقة اولانه
 يمكن توجيه كلامنا ايضا بالقرن عند الظاهر و دون الحقيقة متعلق القول
 كما اننا في الحديث فنقول ~~كل~~ ^{كل} ~~المصنف~~ ^{المصنف} بقوله مقول له لم يثبت و اما مقول
 في جواب الشيخ كما قال في النوع مع انه احضر اثره الى ان القول بانحوه

الشيء لا بد وان يكون غير متحول في جواب ما هو فغير وان الشيء المتحول
مميز في الجملة كما لو حصل السعيد فان المتحول في هذه الاسباب التمييز في الجملة على ما
قاله الا انه يرد والعرض العام فانه غير متحول في جواب اصلا ولا فاعلم
ان لا يقال العرض في العام لا يميز شيئا عما يشاء اصلا من حيث انه عرض عام

بل من حيث انه غايته ايضا فبقوله الشافعي في التمسك بالكتاب في
وانه خير بان ذكر الشافعي انما هو لغيره في التمسك بالكتاب في قوله

فقد اتى حيوانا او ادمي جسم او غيرهما قال صاحب الحركات فافاد على الشيخ
ان الاستدلال بالثبوت في الطبقات من غير الاستدلال ببعض الاغراض لا يكون مقبولا
في جواب ما هو في السؤال بل لو كان من الثبوتات في جواب الفصل
لا كانا من العرضيات فلو ابرأنا هذه لان الفصل فمختلفة فربما بعد
تختلف الجواب عنه اني فاذا قيل اني في الفصل ما لا يتبين من معنى الشبهة
فقط فيصير الجواب ان الفصل كان قريبا او بعيدا واذا قيل اني جسم هو
الجواب الا ما يميز الالف عنه في الجسمية كانت في اول سطر ان في
اذا قيل اني حيوان هو لم يصلح الالف لطف وهو المميز لالف في الحيوانية
تنتهي وانما لطفها التمييز المطلق ان في الجملة عند التكرار كانت في معنى ما
ينصف منه الحكمه سمى الحكمه معنى الشبهة او اخضعها وبرزها
من معنى اي وانما الجواب في السؤال بل لا بد وان يكونا في عرضيات للقولية
جواب ما هو في قوله اني في الفصل ما لا يتبين من معنى الشبهة
ط ونفسه الالف من الشبهة يدل على ما قلنا ما ذكره بعد كلامه

في بعض النسخ بعد ذكره والجواب انه ما ذكره الشيخ يتضمن فائدة الاطلاق
 في التقييد بقوله في ذاته دون ثبوت في عرضة وهو المعلوم
 في الخطاب وعمله بهذا المقام في ذكره الشيخ الحقيقة ببار معنى كلمة
 وانما مستقلة في العرف بطرف الشك في حاجته الى ما يختلف به
 في باب واحد من اوجه الشك قوله ان بقدر ريب التعديل به وعليه انه
 لا يستدل بالشك في مثل قوله ولان الشك في الشيء لا يكون الا في

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

والذي هو الذي يميز الشيء عما يشترك في الجنس كان طبقا بالنسبة الى الناس

قوله ولذا لا يفرق بين الشيء وبينه في الجنس كان طبقا بالنسبة الى الناس

بشيء اسمه المميز في قوله فلذا انشأه الى الكون المذكور وغيره
راجع الى القول كما به علم سوفي كلامي وفيه نظر لان الظاهر ان الشار
اليه كونه القول في جواب ما يشك في ذلك المميز الذي لا يميزه المطلق
ليظهر فاسد في ذاته وانما خبير راجع الى القول في جواب ما يشك في
في ذاته كما في نظيره في الجنس والشروع فتأمل **قوله** المميز الذي
المميز الذي ولو على بعض الشراك وهذا المميز في الجنس والنظر في قوله
غير مقول بل انما المميز بما هو غير المميز بالشيء في ذاته لا يكون في
احدها مقام الآخر ولذا قالوا ان الصانع الجواب ما هو لا يميزه الجواب
الشيء كما في قوله بحث وهو ان بعضهم يزعم ان النطق مشترك
بين الناس والملك كما ان الحيوانية مشتركة بين الناس والحيوان
فاذا اعتبر حال الانسان مع الفرس كان الحيوان حيث وان كان في
واذا اعتبر حاله مع الملك ان كان حيث والحيوان في حاله فثبت ان الجزاء
الواحد من الماهية في عينه في نوع الجنس في حاله وفاسد القول في حال
آخر واذا ثبت ذلك لا يفرق بين قول المميز وهو الفصل كما في الشرع
والجواب ان فيه الحيثية في الشارح سيما في تعريف الامور الاعتبارية
معتبرة فربما انشأه اليه وما ذكره مولانا داود في حاشيته شرح
الشمسية من ان احد المميزين الى كونه الجنس وهو الحيوان مثلا
فصله وانما يطلق حيث مردود بان العام المترادف لغيره على بعضه وقد
صرح المحقق الطوسي ايضا بل هو ان يطلق حيث بالقياس الى الملك
على انه ان اراد بعد التمايز لا يميز ذلك الى المميز وان اراد
انه لم يفرق بين احد فلا يميز ذلك الا في العقل يمكن ان يفرق
في امثلة فلا يميز من حيث رتبة الحيثية في التعريف كما في الاشارة اليه
من الشارح في بحث الدلالة فاقول **قوله** لو قال وفيها بالواحد عطف على ذا
في ذلك حتى يكون من عطف العلة على العلة وفيه نظر لان قوله لا يفرق
يقول بان يميز من مطلق وبعد ما صار مطلقا به صار مطلقا بقوله
بشيء

تنبه على ان كل ما يميزه في جنس البنية وهو المذكور
في الشارح وانما انشأه في قوله المذكور في الشارح
وهو ان الفصل يتم من ان يميز عن الشراكات الجنسية او الجينية
وهذا الخلاف مبني على ان كل ما يميزه من امر
مت وبيد عند المتقدمين وجوب ايزه عند الشارح
قوله تنبيه على ان كل ما يميزه لو قال وتنبه على ان كل ما يميزه
وانما كان في الجنس غير ما كان في النطق قول احمد
حيث قال ان المميز يكون كل واحد من الحيثيات الجنسية
سواء

وجبه ان كلام الامام في الف كحديث الصلابة وحيث
عب رقيب الحيثية فيها ايضا فتدبر
لان لا يفرق بين واحد بعينه من حيث الاستعمال والاباط
وربما يفرق ان يستدل على بطلان ما به يقال لو تركب ما يميزه
حقيقته من امر مت وبيد فانما ان لا يفرق بين احد
الى الآخر وهو في حيزه وجوب حاج بعضه جزء الماهية
الحقيقية الى بعضه ويحتاج فانما حاج كل منهما الى الآخر
بغير التور واليتم الترتيب بلا مزج لانها ذات متساوية
فاحاج احد الى الآخر ليس الى ما احاج الا في ذاته
او يقال لو تركب جنس عال كالجوهر من امر مت وبيد
فاحدهما ان كان عطف يقوم على عرض فمخرج والا كان
مخرج جزاء لا يكون الجوهر هو مخرج فيخرج ان يكون
من شدة وعزوه او خارجا عنه فيكون عارضا عليه ذلك الجوهر
عارضا لنفسه بل يكون العارض هو الجوهر الاخر فلا يكون العارض
تجانبه عارضا وان شاع

وكما ان الصانع قد بسبب مقتضى عدمه في حقه الكثرة بما قيد او اشار في الموضوع الى المذهبين وهو الفصل القريب
ان يميزه عن الشراكات في الجنس القريب الذي لا يفرق جوابا عن الماهية وجميع الشراكات في ذلك الجنس كان في الحيوان والجماد يميزه
عن الشراكات في الجنس البعيد الذي لا يفرق جوابا عن الماهية وجميع الشراكات في ذلك الجنس كان في النبات والجماد يميزه

تنبيه على ان رتبة في الجنس فصار قال مطلقا بعينه باعتبار رتبة
ولا جعله على رتبة عليه اشكال فكانا في قوله واولى لكونه كسما وهو
وهذا وجه الشارح في قوله الشارح في قوله الفصل المقوم لا المقسم
والا يفرق بين العالي كما لا يخفى **قوله** ولا يفرق بين العالي والارسل
على ان كل ما يميزه من امر مت وبيد كترتيب الجنس العالي وتكرير الفصل
القريب منها وعلى ترتيب كل ما يميزه من الجنس والفصل غير تام
فاذا كان لا يميزه تلك جاز وقوع المركب منها فقول غير واقع وممكن
الاستدراج بان المراد غير مجرد الوقوع لان عدمه مجرد في قوله الفصل
الشارح في قوله ان الشيء ما يفرق عن شريكه في الشارح وانما في النظر
لان لا يكون ان يكون ما يفرق منه مجرد الفصل او الفصل في معنى
الشارح في قوله ان الشيء ما يفرق عن شريكه في الشارح وانما في النظر
الشوكت كما في قوله السد اربع **قوله** فان يميز الانسان اي يميز حقيقته

بشيء اسمه المميز في قوله فلذا انشأه الى الكون المذكور وغيره
راجع الى القول كما به علم سوفي كلامي وفيه نظر لان الظاهر ان الشار
اليه كونه القول في جواب ما يشك في ذلك المميز الذي لا يميزه المطلق
ليظهر فاسد في ذاته وانما خبير راجع الى القول في جواب ما يشك في
في ذاته كما في نظيره في الجنس والشروع فتأمل **قوله** المميز الذي
المميز الذي ولو على بعض الشراك وهذا المميز في الجنس والنظر في قوله
غير مقول بل انما المميز بما هو غير المميز بالشيء في ذاته لا يكون في
احدها مقام الآخر ولذا قالوا ان الصانع الجواب ما هو لا يميزه الجواب
الشيء كما في قوله بحث وهو ان بعضهم يزعم ان النطق مشترك
بين الناس والملك كما ان الحيوانية مشتركة بين الناس والحيوان
فاذا اعتبر حال الانسان مع الفرس كان الحيوان حيث وان كان في
واذا اعتبر حاله مع الملك ان كان حيث والحيوان في حاله فثبت ان الجزاء
الواحد من الماهية في عينه في نوع الجنس في حاله وفاسد القول في حال
آخر واذا ثبت ذلك لا يفرق بين قول المميز وهو الفصل كما في الشرع
والجواب ان فيه الحيثية في الشارح سيما في تعريف الامور الاعتبارية
معتبرة فربما انشأه اليه وما ذكره مولانا داود في حاشيته شرح
الشمسية من ان احد المميزين الى كونه الجنس وهو الحيوان مثلا
فصله وانما يطلق حيث مردود بان العام المترادف لغيره على بعضه وقد
صرح المحقق الطوسي ايضا بل هو ان يطلق حيث بالقياس الى الملك
على انه ان اراد بعد التمايز لا يميز ذلك الى المميز وان اراد
انه لم يفرق بين احد فلا يميز ذلك الا في العقل يمكن ان يفرق
في امثلة فلا يميز من حيث رتبة الحيثية في التعريف كما في الاشارة اليه
من الشارح في بحث الدلالة فاقول **قوله** لو قال وفيها بالواحد عطف على ذا
في ذلك حتى يكون من عطف العلة على العلة وفيه نظر لان قوله لا يفرق
يقول بان يميز من مطلق وبعد ما صار مطلقا به صار مطلقا بقوله
بشيء

قوله كان في قوله يميزه عن الشراكات في الجنس القريب وهو الحيوان والجماد يميزه
عن الشراكات في الجنس البعيد الذي لا يفرق جوابا عن الماهية وجميع الشراكات في ذلك الجنس كان في النبات والجماد يميزه

قوله من امر مت وبيد كترتيب الماهية من امر مت
مت وبيد وان لم يفرق بين عليه كترتيبها منها غير واقع
قوله
وجبه ان كل ما يميزه من امر مت وبيد كترتيب الماهية من امر مت
قوله في الجنس ايضا ان كل ما يميزه من امر مت وبيد كترتيب الماهية من امر مت
وهو الفصل لا يكون المعنى وهو ان يميزه في الجنس هو المعنى باللفظ
في الاصل لا يميزه
الشارح في قوله ان الشيء ما يفرق عن شريكه في الشارح وانما في النظر
الشوكت كما في قوله السد اربع **قوله** فان يميز الانسان اي يميز حقيقته
بشيء اسمه المميز في قوله فلذا انشأه الى الكون المذكور وغيره
راجع الى القول كما به علم سوفي كلامي وفيه نظر لان الظاهر ان الشار
اليه كونه القول في جواب ما يشك في ذلك المميز الذي لا يميزه المطلق
ليظهر فاسد في ذاته وانما خبير راجع الى القول في جواب ما يشك في
في ذاته كما في نظيره في الجنس والشروع فتأمل **قوله** المميز الذي
المميز الذي ولو على بعض الشراك وهذا المميز في الجنس والنظر في قوله
غير مقول بل انما المميز بما هو غير المميز بالشيء في ذاته لا يكون في
احدها مقام الآخر ولذا قالوا ان الصانع الجواب ما هو لا يميزه الجواب
الشيء كما في قوله بحث وهو ان بعضهم يزعم ان النطق مشترك
بين الناس والملك كما ان الحيوانية مشتركة بين الناس والحيوان
فاذا اعتبر حال الانسان مع الفرس كان الحيوان حيث وان كان في
واذا اعتبر حاله مع الملك ان كان حيث والحيوان في حاله فثبت ان الجزاء
الواحد من الماهية في عينه في نوع الجنس في حاله وفاسد القول في حال
آخر واذا ثبت ذلك لا يفرق بين قول المميز وهو الفصل كما في الشرع
والجواب ان فيه الحيثية في الشارح سيما في تعريف الامور الاعتبارية
معتبرة فربما انشأه اليه وما ذكره مولانا داود في حاشيته شرح
الشمسية من ان احد المميزين الى كونه الجنس وهو الحيوان مثلا
فصله وانما يطلق حيث مردود بان العام المترادف لغيره على بعضه وقد
صرح المحقق الطوسي ايضا بل هو ان يطلق حيث بالقياس الى الملك
على انه ان اراد بعد التمايز لا يميز ذلك الى المميز وان اراد
انه لم يفرق بين احد فلا يميز ذلك الا في العقل يمكن ان يفرق
في امثلة فلا يميز من حيث رتبة الحيثية في التعريف كما في الاشارة اليه
من الشارح في بحث الدلالة فاقول **قوله** لو قال وفيها بالواحد عطف على ذا
في ذلك حتى يكون من عطف العلة على العلة وفيه نظر لان قوله لا يفرق
يقول بان يميز من مطلق وبعد ما صار مطلقا به صار مطلقا بقوله
بشيء

ويعبر عنه بأنه تعالى على الشيء في جواب الإشكال يخرج به الجنب والشئ لعدم متوحدتهما في جواب الإشكال يعني ذاته بل في جوارحه
ما هو العرض العام لعدم متوحدتهما في جواب الإشكال يخرج به الجنب والشئ لعدم متوحدتهما في جواب الإشكال يعني ذاته بل في جوارحه
بجسده واحدة خاصة وان اشتمل الخلق على فرض عام
فترى

لا يقال انه عرض عام لموجوده لانه يصدق على الوجوب
ايضا لان نقول ان الجوهر قد يشتر بوجوده في موضوع
وليس المراد بالموجود الموجود بالمثل والاكلام تلك
في وجوده قبل من ياقوت شيئا في جوهره فوجوده
زائد على ما يثبت على ما قال السيد الشافعي فزعمت المثلثة
في المثلث

كالمثلث فانها بايقاس الى الجوانب فخص بالمثلث وعرض
عام بايقاس الى النواحي فثبت المثلثية معتبر

منه قوله وهو ان الجسم انما في الجسم جنب لا يعبر عنه بالمثلث بل في
وان في فصله لا يعبر عنه بالقول بان الموصوف محذوف الى الجسم
انما في يكونا على طرز الفصل القريب فخرنا الحكم على موضوعه بلاد
قال الشافعي يخرج به الجنب انما قد مر ما يتعلق بهذا المقام سواء وجوبها
فقد تبرر وقد مر ايضا ان ان طوق مثاله افراد فهو بايقاس الى حصصها
المستفزة اليها نوع وكذا الجنب والعرض وكذا المثلثية كالحق حلت
فلا بد من اعتبار رتبة المثلثية في اعتبارها فلا يخلو بالمثلثية فلو
المصداق العرضي لما خرج عن المحذورات الذاتية شريح في كونه العرضية
قال الشافعي انما خصه بالحقبة والمماثلة مراد فانه لا يخلو بالمثلثية
انما ان يمتنع انفكاكه عن المماثلة وقد يقال ان الحقبة بمعنى المماثلة للموجود
والمماثلة اعلم منها فلا يشك الكلام على خواص المماثلة الا في رتبة فلا بد
من الضرب عند الفصل الثاني ورفق على قوله الشافعي وان اشتمل الخلق
فرض عام اي من حيث ان اشتمل على الخلق فهو عرض كالمثلثية فانه من حيث
ان شئ من الخلق من الكمال وبغيره عرض عام ومن حيث انه حقيقة
الكلية خاصة له فاني قد يكون الجسم الكلي كالموجود في موضوع
الجوهر وهو منسوس كالمثلثية للجسم والشئ لا يفر كالكاتب لانه قد يكون
لازمة كذا التروا بالمثلثية للثلاث وقد يكون من رتبة كالمثلثية للجوهر
قد يكون عامة كالمثلثية من موضوعها كالمثلثية بالجميع لانه وخاصة
ببعض كالكاتب وقد يكون مفردة كالكاتب ومركبة كمنصف الخاتمة
بأدى البشرية وقد يكون بالقياس الى شئ لا توجد خاصة فيه وانما المثلثية
خاصة بالموضوع على الإطلاق كذا التروا لانه بالقياس الى النواحي
دون الطائر والبالقياس الى شئ بل بالاطلاق كالمثلثية خاصة نوع
خاصة لجنسه وان علا ولا يخلو من رتبة يكون عرضا عاما لما ذكره وربما
لا يكون وليس المراد بالعرض في قول العرض العام ما يتناول الجوهر بل ما
يتناول الذات في مثله ان الجواهر بالقياس الى النواحي عرض عام وهو لا

المراد بالمثلثية كالمثلثية للجسم والشئ لا يفر كالكاتب لانه قد يكون لازمة كذا التروا بالمثلثية للثلاث وقد يكون من رتبة كالمثلثية للجوهر قد يكون عامة كالمثلثية من موضوعها كالمثلثية بالجميع لانه وخاصة ببعض كالكاتب وقد يكون مفردة كالكاتب ومركبة كمنصف الخاتمة بأدى البشرية وقد يكون بالقياس الى شئ لا توجد خاصة فيه وانما المثلثية خاصة بالموضوع على الإطلاق كذا التروا لانه بالقياس الى النواحي دون الطائر والبالقياس الى شئ بل بالاطلاق كالمثلثية خاصة نوع خاصة لجنسه وان علا ولا يخلو من رتبة يكون عرضا عاما لما ذكره وربما لا يكون وليس المراد بالعرض في قول العرض العام ما يتناول الجوهر بل ما يتناول الذات في مثله ان الجواهر بالقياس الى النواحي عرض عام وهو لا

سواء يمتنع انفكاكه عن المماثلة من حيث هي كالمفردة للثلاثية وعن المماثلة الموجودة كالمثلثية للجسم والشئ لا يفر كالكاتب لانه قد يكون لازمة كذا التروا بالمثلثية للثلاث وقد يكون من رتبة كالمثلثية للجوهر قد يكون عامة كالمثلثية من موضوعها كالمثلثية بالجميع لانه وخاصة ببعض كالكاتب وقد يكون مفردة كالكاتب ومركبة كمنصف الخاتمة بأدى البشرية وقد يكون بالقياس الى شئ لا توجد خاصة فيه وانما المثلثية خاصة بالموضوع على الإطلاق كذا التروا لانه بالقياس الى النواحي دون الطائر والبالقياس الى شئ بل بالاطلاق كالمثلثية خاصة نوع خاصة لجنسه وان علا ولا يخلو من رتبة يكون عرضا عاما لما ذكره وربما لا يكون وليس المراد بالعرض في قول العرض العام ما يتناول الجوهر بل ما يتناول الذات في مثله ان الجواهر بالقياس الى النواحي عرض عام وهو لا

قوله من حيث هي كالمثلثية للجسم والشئ لا يفر كالكاتب لانه قد يكون لازمة كذا التروا بالمثلثية للثلاث وقد يكون من رتبة كالمثلثية للجوهر قد يكون عامة كالمثلثية من موضوعها كالمثلثية بالجميع لانه وخاصة ببعض كالكاتب وقد يكون مفردة كالكاتب ومركبة كمنصف الخاتمة بأدى البشرية وقد يكون بالقياس الى شئ لا توجد خاصة فيه وانما المثلثية خاصة بالموضوع على الإطلاق كذا التروا لانه بالقياس الى النواحي دون الطائر والبالقياس الى شئ بل بالاطلاق كالمثلثية خاصة نوع خاصة لجنسه وان علا ولا يخلو من رتبة يكون عرضا عاما لما ذكره وربما لا يكون وليس المراد بالعرض في قول العرض العام ما يتناول الجوهر بل ما يتناول الذات في مثله ان الجواهر بالقياس الى النواحي عرض عام وهو لا

فيا عتبار هذا التقسيم صارت الجوانب خاصة وان اوردت
فيه تقسيم اخر على ما قال انما ان يمتنع انفكاكه عن المماثلة
فترى

وليس المراد بالعرض ما يمتنع المشتق والمماثلة لانه الفصول بالمثلثية
الى ان لا يمتنع عريف لان الكلمات الخمس لا بد ان يكون في قول
خصيصة وموطاة في المثلثية عرض عام بالمثلثية والثلثية فصل النطق
وكذلك الكلام في السواني ان اشرف الجواهر هي بالمثلثية
اللازمة البينة لانها هي المستفزة بها الرسوم وانما الانشغال بالمثلثية
والرسوم فلا لا يكون الرسم خضع من الرسوم لما استمر
منه وجوب المساءت عند التخرين لانها خذت الخلق وانما
الانشغال يكونها بينة فلا تها لولم يكن بينة لا يلزم من معرفتها
معرفة ما هي خاصة له الا لا يكون الحق من التعريف البينة فانه
يجوز ان يكونا بالمثلثية على ما قال الامام الرازي في المبحث قال
الشافعي عتبار هذا التقسيم دفع الاشكال واراد على كلام المقص
وهو ان الخارج من تقسيم العرضي اربعة فيكون الكلمات سبعة لانه
مع انه في ثبوتها لا يمتنع جوي وهو علم الكلمات الخمس كما مر في التقسيم
الاخر وجوب كون الكلمات سبعة فهو كالمثلثية الخمس كما مر في التقسيم
الاول قوله اي المثلثية انفكاكه عنها اي المماثلة بقاء ودرسته ان لازم
المماثلة لازم لنفسها مجزئة عن وجودها مطلقا ولذلك لا ينفك
عن وجودها في الخارج وعن وجودها الذي يخلو بل الوجود المطلق
من العوارض ايضا وليس الامر كذلك قوله ان الوجود في الخارج هو
مصدر الانوار والحكام والوجود الذي يمتنع ليس كذلك وانما اعتبر
انقسام الوجود اليهما صارت العوارض ماثلة في الوجود
الخارجي بحسب خصوصية مدخل فيه كالمثلثية والبياض والحركة
والسكون فلا يوصف بالشيء حال وجوده في النواحي والمثلثية
التي هي بخصيصه مدخل فيه كالمثلثية والجزئية والذاتية والعرفية
فلا يوصف بالشيء حال وجوده في الخارج وما ليس احد الوجود
بحسب خصوصية مدخل فيه ويسمى لازم المماثلة كالمفردة والكروية

قد برتعمد قوا عرضیه انما یخرج به النوع علی تقدیر ان یکون
ذاتها و اذاکا عرضیه علی ان یخرج به النوع انما یستلزم ان یخرج

قول محمد

الله متعين بعد ذلك مخصصا كالثبات والاعتقاد فينا وجدته
 كانت متصفة بغيرها فلازم الماتية مرتب على الوجود والمطلق
 ومسا حط الماتية عارية عما الوجود ولو ازم الوجود لا يقدر
 ان يحكم عليها بشئ فلازم انقسام الماتية الى اثبت ما الثابت باعتبار الوجود
 باعتبار ان ثبوت **قوله** باعتبار وجودها اي باعتبار وجودها بخصوصه
 في الخارج كما ترو باعتبار وجودها بخصوصه في الذهن وقد مر فيهما
 واذا لم يعتبر خصوص الوجود بل اعتبر مطلقا كان لازم الماتية كما مر
 ايضا **قوله** ان كانت اضافة لازم لبعض شي لا يقال لو كان السواد لازما
 لوجوده كما لا يخفى ان لا موجوده في الخارج سوادا والى ان لا
 نقول ان معنى لازم الوجود الخارجي انه معتبر بعد الوجود الخارجي
 ولا يلزم منه ان يكون الوجود الخارجي على ثبوتة لجواز ان يكون انضمام
 الشخص الصنف شرطا وذلك قبل لازم لوجوده **قوله**
 المعنى وهو العرضي اللازم ولا شك ان الترتيب المعبر به ليس المعبر
 في دلالة الالتزام بل هو **قوله** فلا تغفل **قوله** المعنى قال القائل للمعتبة
 على ما كانت حقيقة اه يفصح الماتية فلا يشتمل التعريف الا على خاصية النوع
 فيفصح خاصة الجنس وهو اللابم لقوله غير النوع لان الظن ان اللابم
 النوع ان قد تراء خاصة الجنس واختلف في الخاصة فلا يكون التعريف
 جامعا الا ان يبنى الكلام على قول البعض وبكده ان يقال ان قيد الماتية
 معتبر فالماتية باعتبار صلاحية للمعتبة على ما كانت حقيقة اعني الحيوان
 متناه خاصة وباعتبار صلاحية للمعتبة على ما كانت الحقيقة عرش عام
قوله على ما قرره الشرح قد مر ان الشرح جواز تعريف الزاوي
 اعني ما يدخل في حقيقة جزئية احتمالية حمله على الظن والشاويل فاذا
 حمل على الظن كان تعريف العرضي اعني وهو الذي كان له شأن في النوع
 فلا يراد له ان لا يدخل في حقيقة جزئية فلا يعرف فاذا كان
 واختلفا في تعريف العرضي لا يخرج النوع بقوله قول تعريف الكلام الشرح

الحمد لله

فزاری

قوله مستغنى بهما لا تنفق الطرف بالاعمال على وجه موجب للمعروف منها
وعملها والمصطفى كالشخص بالبقوة والعقل بالنسبة الى الكمال لا
ويتموه قولنا محمد

[illegible]

بشيء من فضل الله تعالى
والمعاني من هذه النسخة
والله اعلم بالصواب

قوله المضاف الى المضاف اليه
فان
فصل
الكل من الحسن معاد
معلم

والتعريف الثاني أيضا فاسد لانه اعلم وفي هذا المقام بحيث انما قولنا
فلا تله لا يلزم من دخول في تعريف العزيمى القول بكون النوع عريف
في الاصطلاح لانه يجوز ان يكون التعريف اعلم سمي الاكسيمي على ان
المحققين لم يشترطوا المساواة على ان قال صاحب التلويح وفيه واما
ثاني فانه المص صرح بكونه ذاتي فكان خارجا بآب على تصريح
المص ولعل الشك في كلامه في هذا المقام عليه واما ثالث فانه الشك
لما صرح في هذا المقام موافقا لتصريح المص ولا صلح مع القول بنبه
قبول كلامه في هذا الموضع والى يرد عليه قوله في تعريف العزيمى
اذ حار تعريف الذاتي على ما يرد من مباحثه لانه لو لم يكن النوع
عريف واما ثلث به فلم ولم نقل يدل لان التعريفية الصارفة عنه الشك
على حرة كما عرفنا **قوله** ان الشك من قوله فقط ان الخارج من التعريف الخاصة
المعلقة فيخرج عن التعريف الخاصة الاضافية اعني مثل ذلك في الجليل
فانه خاصة بالقياس الى الفرس ثلاث لا مع ان شئ من المفار كقوله
يكن الا يقال ان المص لم يستفاد منه اعلم من الحقيقي والا في ثبت
على ان قيد القيد معتبر في تعريف الامور الاضافية فاق **قوله** المص
فوق واحد كما كيد لا يلج في التعريف ليجوز على ما فوق الواحد
عند المنطقيين كما هو المشهور **قوله** المص كالمتنفس بالثقة والعقل
فانه بالنسبة الى الحيوان خاصة وبالنسبة الى الناس والعزيمى وبغيرها
من انواع الحيوان عرض عام **قوله** المص يقال على ما تحت حقائق وقد مر
ان العرض العام من حيث انه كذلك لا يقال في جواب الشك اذ من حيث
انه خاصة بالجنس يقال في جواب الشك اذ من حيث انه عرض فلا تغفل **قوله** الشك
باب الثاني في مناقشة التصورات الى المتصورات اراد بالمناقشة
مسائل اباحية من احوال الالوهة والارادة وتتم ان يكون المعاني
مخدومة الى اباب الثاني في بيان اباحية مناقشة التصورات وكذا
الكلام في باب التفاسير وقد فرضت المقام في حاشية رسالة جريدة الوعد

الابن الثاني في غايات التصورات وهو باب القول الثاني في بيان حقيقة القول
بأنه مركب والعرف مركب كلي عند قوم وغالباً عند آخرين والصحيح هو الأول ثم رى

لان المعرفة من قسم النظر الذي هو ترتيب امور معلومة فان كون النظر ترتيب امور مبني على عدم صحة التعريف بالمفرد فلو كان ذلك مبني على هذا الزم الدور ولهذا عرفت بعضهم النظر بتجصيل امر وترتيب امور فان قيل

قوله مبني على عدم صحة التعريف بالمفرد فيه ان اللازم مما ذكره توقف كون المعرفة مركبة على كون النظر ترتيب امور ولا يثبت مما ذكره الشئ توقف كون النظر ترتيب امور معلومة عليه بل على عدم صحة التعريف بالمفرد وهذا ليس بدور في الدور توقف الشئ على ما توقف عليه بترتيب امور فلا ولي له يقال فان كون النظر ترتيب امور مبني على كون النظر ترتيب امور اذ الواجب تطبيق المعرفة بالسبب على المعرفة بالقياس العكس وكون النظر ترتيب امور مبني على كون المعرفة ترتيب امور

والا وجه في التعريف ان يقال المعرفة مركبة لان المعرفة نظر وكل نظر مركب ولا خلاف في توقف الكبرى على المدعي وعلى المقدم المذكور في الشرع فان كانت تلك المقدمة بعينه التعريف فكلما في صحة كلام الشئ وان كانت مجردا فانما ويل سبيل

ومبني على ان المدعي على ظاهره ولو اخذنا زعمه لا يرد عليه شئ وانما عرفت على ان الشرائع لها

فصحت ان كل في التطبيق على الشئ فان كان الشئ ويراد به المعرفة بالسبب في عند المنطق ويكون الحد قسم منه وعند اهل لا حصول واهل العربية يراون في الحد ايضا فلا ينفصل ولا يخطئ قال الشئ انما القول هو المركب اذ لا مركب غير المتعارف لان الشئ خلق مفرد غير مركب في المتعارف وبسبب منه التعريف يكون مركب فالمراد به مجرد المعنى المقدم بحيث يمكن تفصيله الى امرين من الكلمات الخمس قال الشئ عند تقدمه عند المتقدمين وقال غائب عند خربا اى انما خربا قال الشئ والصحيح هو الاول وهذا القول يلزمه عدم جواز التعريف بالمفرد فحاشا لبيان من التخليص انما باعتبار ان لا يرد على ما هو السبب لقوله على عدم صحة التعريف بالمفرد فلذا حمل برأيه ان التعريف فاعرف على كلام الشئ وانما يثبت رعيته اى منطق فاعرف في قوله على عدم صحة التعريف بالمفرد ولازم سببا في الدليل على المدعي وبموجب على اهل العلم من هذا السبب في منقشة الحشى عليه وانما عرفت المنقشة لانها ضمنية قال الشئ لان المعرفة من قسم النظر ولا يخفى ان النظر لا يجمع ان يكون مقسما للمعرفة والقياس لوجوب صدق المقسم على المقسم وهو لا يصدق على شئ منها لان النظر انما صفة انظر ان كان مصدره كقولنا ما وجدته الا مورا مرتبة ان كان مصدره مجهولا فهو سبب لكل منها انما هو المراد ظاهره لان الدور ان المعرفة متعلقة بالنظر فكلما قال المستدل ان المعرفة متعلقة به النظر وكل ما يتعلق به النظر فهو مركب في الكبرى مبني على كون كل نظر ما يتعلق بالمركب وهو مبني على كون كل معرف مركب المبني على عدم جواز التعريف بالمفرد فانما طريق التطبيق في توقف كون المعرفة مركبة محض ما ذكره المحشى ان تركيب المعرفة كليا موقوف على تركيب النظر كليا وتركيب النظر كليا لا يتوقف على تركيب المعرفة كليا بل على عدم جواز التعريف بالمفرد فلا يلزم لزوم الدور ان لا يظهر انما هو موقوف والموقوف عليه والواجب ان القول بعدم الجواز قول بوجوب التركيب فيلزم الدور على ان الشئ انما هو

قوله وليند ان لا يكون النظر ترتيب امور مبني على عدم صحة التعريف بالمفرد عرفت بعضهم النظر بتجصيل امر وترتيب امور لا ترتيب امور فقط ليشمل التعريف على المذهبين وهذا الترتيب جعني وانما تجصيل امر عمن من ترتيب امور في تجصيل الامر اعلم من ان يكون ترتيب امور ولا ونظيره قولهم في تعريف المقدمة ما جعلت جزءا قياسا وجبة قوله

في انحصار الصحة في التعريف بالمركب وهو انما يثبت سبب الصحة في التعريف بالمفرد فالمدعي في الحقيقة عدم جواز التعريف بالمفرد ولا يعرف الجذر وانما في الفصل وقال مبني على عدم صحة التعريف بالمفرد ومحل المناقشة في الكلام مثبتا ومنقبا هو المفيد وهو كلف الصحة في المركب فالتسبب هو المطلق لكل والنصف قوله اذ الواجب اذ الواجب ان يكون المعرفة بالسبب جامعة وانما فيجب ان يكون سببا فيجب ان يكون مطابقا بالسبب للمعرفة بالقياس العكس وان لا يرد على التعريف سببا لعدم الجارية والمناقشة وبموجب هذا فاذا اوجب مساواة التعريف للمعرفة يوجب الاستدلال على طريق البرهان الاتي بحال التعريف منه العموم والمقصود على حال المعرفة فالمراد به لزوم الدور غير واراد ان انه يرد ان هذا البرهان فانما يتم اذا كان ذلك التعريف متققا عليه وبموجب هذا ما ذكره الشئ من انه تجصيل امر في قوله كون النظر ترتيب امور مبني على كون المعرفة مركبة كيب يعني الا ولي يقول هذا بدل قوله فان كون النظر ترتيب امور لا يرد عليه ما ذكرناه من قوت فيه ان اللازم ما ذكره ولم يقبل التصويب لانه ليس ان اول شككت بان يقال ذكر عدم صحة التعريف بالمفرد وارسيد لازم وهو المعرفة مركبة كيب شدة بر من ذلك قال الشئ ولو كان ذلك مبني على عدم ولا يخفى ما في العبارة من التصور كما يشاء رايه برأيه الذي يمكن دفعه بشككت في الشئ ليشمل التعريف على المذهبين ان يكون التعريف بتجصيل امر انما هو الى مذهب المتخربين والتعريف بترتيب امور شارة الى مذهب المتقدمين والتريديد انما هو بوجه التعريفين والا ولي يقول ليشمل الكلام على المذهبين ثم الحق انما شارة الى مذهب المتخربين فقط لانه المراد بتجصيل امر معلوم وهو الكتاب كما هو المتبادر والمعنى ان من جواز التعريف بالمفرد عدل عن التعريف المشهور وعرف التعريف بهذا وبدل عليه ما في المواقت وشرحه من ان ترتيب النظر ترتيب

ومبني على المذهبين والمراد ان المراد الاول كون المعرفة قسم النظر انما في كون النظر مركب وهو معلوم من تعريفه وبمعنى الاستدلال بحال التعريف على حال المعرفة لغير ما يجب التعريف فزعم المستدل ان جعل المعرفة قسم النظر وتدريب النظر بسلطان عند اهل الفقه فوقع ما وقع

وجاءت برأيه ان جعل المدعي عدم الجواز لا يرد السؤال بتركه الا ولي

بلالة المعرفة لا بد فيه من تصور ثبوت الشيء فيكون مركب

قولنا لا بد فيه من تصور ثبوت الشيء فيكون مركب
قولنا لا بد فيه من تصور ثبوت الشيء فيكون مركب
قولنا لا بد فيه من تصور ثبوت الشيء فيكون مركب

فلا بد في قولنا حصول الأمر بالعلوم لا الأمر بالعلوم لا توطئ الحش

و جهه انه لا يحتمل ان يمتنع على رجوع غير فيه الى حصول المظهر
اللازم للمعرف وبعد لا يضر الاحتمال فيمنع من هذا لا يحتمل ان يمتنع
فيكون مركب فهذا الكلام منافي للحقيقة ابراه على التعليل الخ

انه لا بد في التصديق والتمسك من اخذ الشيء بالعلوم الثبوت
لأنه لا بد من ان الشيء اعم من ان يكون له العلم الا ان المقام
وليد على المراد ان المعرفة ان الشيء الاول معلوم بالمعرف بالعرف
وان الشيء الثاني لم يعلم به المظهر وانما يعلم به المظهر فيناظر
الكل بطريق التوضيح حتى لا يمتنع توقف التصديق على التصديق

و انما يعلم بالوجه الثاني اذا علم ثبوت الوجه الثاني الاول
شك ان العلم بالمعلوم بالتبيين قبل التعريف بان طق انما يعلم
بان الحق ان ثبوت الشيء في الشيء بان يعلم ان شيئاً ما فحق وقرب
منه ما قبل التعريف بالمفرد لا بد ان الشيء المظهر تصور بالعرف
يجب ان يكون مظهر بوجه ما قبل التعريف والا متع طلبة ولا بد
من تصور يستفاد منه التصور المظهر وذلك التصور غير التصور
بوجه ما والتصور بوجه ما مدخل في التصور المطلوب فوجب
تحقق التصورين في حصول التصور المظهر فلهذه التصور
المظهر بمفرد بل بما يقع بكون

قولنا لا بد فيه من تصور ثبوت الشيء فيكون مركب
قولنا لا بد فيه من تصور ثبوت الشيء فيكون مركب
قولنا لا بد فيه من تصور ثبوت الشيء فيكون مركب

فلا بد في قولنا حصول الأمر بالعلوم لا الأمر بالعلوم لا توطئ الحش

و جهه انه لا يحتمل ان يمتنع على رجوع غير فيه الى حصول المظهر
اللازم للمعرف وبعد لا يضر الاحتمال فيمنع من هذا لا يحتمل ان يمتنع
فيكون مركب فهذا الكلام منافي للحقيقة ابراه على التعليل الخ

انه لا بد في التصديق والتمسك من اخذ الشيء بالعلوم الثبوت
لأنه لا بد من ان الشيء اعم من ان يكون له العلم الا ان المقام
وليد على المراد ان المعرفة ان الشيء الاول معلوم بالمعرف بالعرف
وان الشيء الثاني لم يعلم به المظهر وانما يعلم به المظهر فيناظر
الكل بطريق التوضيح حتى لا يمتنع توقف التصديق على التصديق

قولنا لا بد فيه من تصور ثبوت الشيء فيكون مركب
قولنا لا بد فيه من تصور ثبوت الشيء فيكون مركب
قولنا لا بد فيه من تصور ثبوت الشيء فيكون مركب

قولنا لا بد فيه من تصور ثبوت الشيء فيكون مركب
قولنا لا بد فيه من تصور ثبوت الشيء فيكون مركب
قولنا لا بد فيه من تصور ثبوت الشيء فيكون مركب

فلا بد في قولنا حصول الأمر بالعلوم لا الأمر بالعلوم لا توطئ الحش

و جهه انه لا يحتمل ان يمتنع على رجوع غير فيه الى حصول المظهر
اللازم للمعرف وبعد لا يضر الاحتمال فيمنع من هذا لا يحتمل ان يمتنع
فيكون مركب فهذا الكلام منافي للحقيقة ابراه على التعليل الخ

انه لا بد في التصديق والتمسك من اخذ الشيء بالعلوم الثبوت
لأنه لا بد من ان الشيء اعم من ان يكون له العلم الا ان المقام
وليد على المراد ان المعرفة ان الشيء الاول معلوم بالمعرف بالعرف
وان الشيء الثاني لم يعلم به المظهر وانما يعلم به المظهر فيناظر
الكل بطريق التوضيح حتى لا يمتنع توقف التصديق على التصديق

و انما يعلم بالوجه الثاني اذا علم ثبوت الوجه الثاني الاول
شك ان العلم بالمعلوم بالتبيين قبل التعريف بان طق انما يعلم
بان الحق ان ثبوت الشيء في الشيء بان يعلم ان شيئاً ما فحق وقرب
منه ما قبل التعريف بالمفرد لا بد ان الشيء المظهر تصور بالعرف
يجب ان يكون مظهر بوجه ما قبل التعريف والا متع طلبة ولا بد
من تصور يستفاد منه التصور المظهر وذلك التصور غير التصور
بوجه ما والتصور بوجه ما مدخل في التصور المطلوب فوجب
تحقق التصورين في حصول التصور المظهر فلهذه التصور
المظهر بمفرد بل بما يقع بكون

قولنا لا بد فيه من تصور ثبوت الشيء فيكون مركب
قولنا لا بد فيه من تصور ثبوت الشيء فيكون مركب
قولنا لا بد فيه من تصور ثبوت الشيء فيكون مركب

فهمنا معنى قولهم لا بد من قرينة فعليه معنى لا انتقال ولهذا قالوا معنى ان شئ لا ينطق بمعنى ان شئ لا ينطق
قوله

قوله ولما قالوا لا ينطق من ان ليس المراد بالمفرد
والمرتب ما يكون بانفس الى النطق كما سبق بل المراد بالمفرد
معنى لا جزاء والمرتب معنى لا جزاء متعده فافهم وهاهنا
نظروا في قولهم معنى ان شئ لا ينطق من ان شئ لا ينطق
ان معنى النطق ان شئ لا ينطق من ان شئ لا ينطق
يقولون معنى ان شئ لا ينطق من ان شئ لا ينطق
معنى ان شئ لا ينطق من ان شئ لا ينطق

ومعناه ان كلام المتكلم صحيح معنى ان شئ لا ينطق
لنظروا في الحقيقة ان يقال الله لا ينطق ذلك باق
على جميع الازمان لا يفرد قول العرفي في ان لا ينطق
في ان شئ لا ينطق ان يتركز في العرف العام في التعريف
والا فتركز عند ان يتركز في العرف الاول ليس في التعريف
فمنه ان يتركز في العرف الاول في العرف عليها سلمه

فيه ثم ان ان الابرار في الحقيقة انما هو على الرسل كما ينبغي
بين العالمين كقول التعريف بالمفرد وسبب العالم بعد جوارحه
سلمه

ان القوم منقولوا لجزء عرفت في الحد ولم يفرقوا بين جزاء
وجزء فالفرق عرفت مع غير رسل سلمه

ومعناه ان معنى نطقه ليس انطباع في الفاظ كذا
لان المستفاد من قوله لا بد من قرينة وجوب اعتبارها
ومعنا ان من ان يكون بطريق كبرية او سرطانية كما ينبغي
سلمه

وهو انما ينطق بالنطق من المعطيات وهذا هو النطق
من المعطيات في تعريف النطق وتفسيره في الواقع وتكرره
في فصول السبائك سلمه

المستفاد يكون حاصلا من كلام المتكلم في ان شئ لا ينطق
انما هو كقولهم على جميع الازمان وادخلوا العرفي لا يخرج منه الحدية كما قيل
قوله وايضا لم يجوز حاصلا ان الازمان في كل من وقت النطق
على التصور المصنوع للطلب والتوقف لا يستلزم الجزئية لجواز ان يكون
شرا لا ينبغي ضعفه لا في جعل الشرائع العقلية لان الشرائع انما هي في الوجود
ان شئ لا ينطق من حده الى السط الاول وفيه ما لا ينبغي ان يفهم من خلق ترتيب
لان ان حقيقة تكون متعلقة بجزء الدليل مقدم على النطق لا على النطق
بجميع الدليل قوله واراد ان على ما قيل ايضا ان هذا الكلام لا ياراد ان
على النطق بقوله وقرب منه ما قيل التعريف بالمفرد ولا يخرج ان يكون وادان
على قول الشرائع ان العرف لا بد فيه وانت خبير بان وروى على علمها انظر
من الشمس ان يكون الوجه المعلوم به المعرف قبل التعريف وارجح ظهور
بمعنى على غير جزاء من العرف على الشرائع فكل من كلام الشرائع والحكم العقل
بمعنى على غير جزاء من العرف فرد كونه جزاء من العرف رد عليها جميعا
فما حاصره الى ان شئ لا ينطق من قوله فاصل وعمل وجه ان شئ لا بد منه من وجه
الاستبعاد وما قيل فيه من ان شئ لا ينطق في قوله لا بد منه فيسبب
ان قوله المستدل وهو المزمع في الحقيقة ويجوز ان يكون وجه ان شئ لا بد
الورد وفيه ان لا يكون الى ان شئ لا ينطق وما قيل فيه من ان وجه
الذي يوجب به الطلب غير علة في الحقيقة والسرية فيكون المادومة منه
الغنى وفيه ان الفرق بين جزاء وجزء الحكم كقوله لا ينطق الى الانتقال
الذي من العرف بالسر الى العرف فيكون القرينة خارجة عما ينطق على قوله
من الشئ ان شئ لا ينطق في كل وقت بغيره من ان شئ لا ينطق
به والمقارن بوجه وجهه وتوضيح المقام انهم عرفوا النطق بترتيب امور
معطيات او لفظية او راد عليه ان غير جامع كقولهم تعريف النطق
بالفصل وحده وبالفظة وحدها فان هذا التعريف من ان شئ لا ينطق
مع غيره عن حده واجب عنه بوجوه الاول ان قليل وهو منقول عن النطق

ابيض انما لم يكن النطق والخاصة مشتقة من المعنى كذا في وقت ان شئ لا ينطق بل من ان يكون ان شئ لا ينطق
سما كان لان الشئ لا ينطق من قولهم معنى ان شئ لا ينطق انما المعبر عنه من ان شئ لا ينطق
وبمعنى ان شئ لا ينطق من قولهم معنى ان شئ لا ينطق انما المعبر عنه من ان شئ لا ينطق
في ان شئ لا ينطق من قولهم معنى ان شئ لا ينطق انما المعبر عنه من ان شئ لا ينطق
فيكون الترتيب بينهما في ترتيب لازم والثالث انهما مشتقان ومنه
الاشتقاق من اشتقاق من قولهم معنى ان شئ لا ينطق انما المعبر عنه من ان شئ لا ينطق
انما الاول فانه اعتبار القرينة مع الفصل بغيره عن كون هذا ان يكون
حد ان فاصلا بالمرتب من الاول والآخر والاشارة في مقدمه ان
التعريف بالمفرد في المشتقات بل كثره بالاشتقاق والاشارة في التعريف بالمفرد
المفردة جازية فيكون من ان شئ لا ينطق من قولهم معنى ان شئ لا ينطق
الذي هو معنى بسيط يستلزم الانتقال الى السط من السط الى السط
ان ان لم ينطق بالمرتب من ان شئ لا ينطق من قولهم معنى ان شئ لا ينطق
للفظة والاختيار فيه مزيد من قولهم معنى ان شئ لا ينطق
باسم المعبر منه ومنه حقيقة المنقول عن ابراهيم ومنهم من تعجب
انما كان في تعريف النطق الى ان شئ لا ينطق من قولهم معنى ان شئ لا ينطق
على ما قاله سيد محققين وقال الشرائع فصول السبائك في تعريف النطق
المعروف بالمعروف وهم ارباب التعريف انما يكون طريقا الى المعرفة ان شئ لا ينطق
حقيقة عند بعضهم فيتعرف بالحركة الاولى ويستلزم الثانية وعند الآخرين
الامور المرتبة بكل المصدر بمعنى المنقول وادخالة النطق الى موضوعها
ويستلزم الحركة في غلظه في تعيين الامور في كل مرتبة انتهى وهو من باب
ان خربا على في حاشية حسن القاري على شرح المواقف والاشارة الى ان
بالامور فاصلا من الاول الى السط وهو صريح كلام السيد السند والاشارة الى ان
الحق من كونه اشارة الى المذهبين فهو من ان شئ لا ينطق من قولهم معنى ان شئ لا ينطق
منه معنى بسيط مع قطع النظر عن النطق لان الكلام انما هو في الكتاب
وهو معنى كثره عن اعتبار النطق والاشارة الى ان شئ لا ينطق من قولهم معنى ان شئ لا ينطق
من قولهم معنى ان شئ لا ينطق من قولهم معنى ان شئ لا ينطق

الاشارة الى ان شئ لا ينطق

من الشئ لا ينطق بالمرتب من ان شئ لا ينطق من قولهم معنى ان شئ لا ينطق
بترتيب امور فانه يحصل من ان شئ لا ينطق من قولهم معنى ان شئ لا ينطق
لا يكون الكلام منطبقا على المذهبين في توجيه النطق سلمه

يقول فلي هذا يكون كون المعرف في ان شئ لا ينطق من قولهم معنى ان شئ لا ينطق
يحتاج الى ان شئ لا ينطق سلمه

انما التعريف بالمرتب من ان شئ لا ينطق من قولهم معنى ان شئ لا ينطق
بجميع الخواص ولا ينافي اخر سلمه

اعتد ان ان السهو هو الزوال من المفكرة والاشارة الى ان شئ لا ينطق
هو الزوال من غير ان شئ لا ينطق سلمه

انما ذكره من كلام السيد لفظ لا بد من ترتيب في سبيل
بذلك لفظ من الترتيب سلمه

واعتبار اللفظ في هذا المعنى لا فائدة والاستفادة
سلمه

وانما سميت رعا شريفا لما بهما وبسوا لحد او بوجه يميزها عما عداها وهو الركن في المعرف بالحدود
سبب لاكتساب تصور الشئ وما يكتسبه او بوجه يميزه عما عداه فقولنا تصور يخرج التصديقات فثاني

ان قولنا تصور الشئ والتصور هو الاول وان قد ظهر ان الثاني
هو الصحيح والثاني قد قد يكون كذا في شئ من شئ على الحد المبين
وان شئ قد يكون كذا في شئ لا يكون كذا في شئ قد ظهر انه لا يدل
ما ذكره فثبت ان لا يثبت رتبة

اي جوابا لبراهنا على ان شئ قد يكون كذا في شئ قد يكون كذا في شئ
مفرد مركب من شئ

وجهه ان اللفظ ومن كلام الشئ جزءا لا يتجزأ لما قبله بانهم
اولوا انما ان لفظ المفرد بان مركب معنى وقال البررة للعلماني
لا لا يخلو اما دعوى كون كل فصل سواء كان مشتقا او جازما
مركبا لا يدل عليه كلام الشئ والقول بان لا ينفصله دعوى ترك
التعريف كانه مستفاد من حيث جواز كون الفصل جازما غير مستفاد
في المقام

وجهه ان البررة للعلماني لا لا يخلو على ما يدل عليه الشئ فليكن
الشئ ان كان الموصوف الحيوان حرا تاما

ليس من الاعتراف بالانفصال كلف الفاعل في ترتيب الفاعل
فلا تغفل كما ينبغي

سني والا فبما لمعاني لا يبيح التصريح به من ان هذا الحكم عليه اعني الحكم
بالتركيب معنى يشار عما ذكره بملك وانما قولنا على العربية معنى ان لفظ
شئ في المنطق فهو حكم عليه بان لفظ ان لفظ في منه الموضوع له
في المنطق فالحكم ان متغيرا في فظهور ما في كلام الشئ والمخشي من ان
من وجوه فتذكر قوله وايضا ان الم يكن الفصل الخاصة مشتقا بل ليس
المعنى كذلك وفيه نظر لانه يعلم منه ان الشئ قد يكون المعنى كذلك
في غير المشتق ايضا ولا ينبغي ان كلام الشئ حال عن هذه التعريفات
لا يتصور موصورا عن حقائق مفصلة عن فاضل وجوبا به قد علم ما مر
من ان الانفصال بالفضل وحده والى هذه وحدها لم ينفذ في ذلك القول
وتوضيحه ان من الشئ من قوله ولهذا قالوا انما دفع السؤال واراد على قوله
لان المعرف لا بد فيه انه وهو ان يجوز التعريف بالفضل وحده والى هذه
وحدها فاعترض المخشي عليه بان لا يفسد باسم لان الفصل والى هذه بالعلم
ان يكونا مشتقا لانها يجوز ان يكونا جازما من غير ان يكونا مشتقا
ان لفظ رسا بينهم منه ان اعتبار المعنى يخرج ان لفظ عن كون هذا
وفيه ما عرفت كلام السيد السند من جواز عدم اخراجه ان لفظ ما قال
المخشي قوله ليس المعنى حاصل كلاما ان لفظ انما اعتبر في مفهومه لانه
كذلك الحيوان يكون حرا او لا اعتبر فيه العرضي لكونه رسا وفيه نظر من وجوه
الاولى لانه لا يجب ان يخرج من اعتبار المعنى عند الحديث كما مر الثاني انه
انما اعتبر فيه لكونه شئ لانه لفظ حرا تاما وهو حرا فاض على ما يدل
عليه كلامهم فلا يصح ان يقيم ان شئ انما هو قيد في تعريفه لانه
الجسم ان لفظ بلزم التكرار في الكلام على ان شئ بغيره لانه هو لفظ
انما هو علم ان لفظ لحد على الحد انم وعلى الحد ان قصا تاما هو لفظ
الا شئ ان المعنوي وفيه نظر لانه المحقق الطوسي قال في شرحه ان
ان اسم الحد يقع بالاشتراك اللفظي على انما الدال عليها بالملابطة وان لفظ
الدال عليها بالملابطة بل بالاشتراك ويصح على الحد وان لفظ بالاشتراك

لان اللفظ

قوله اما ليلته اي مجزؤا تانيا ته قوله يخرج التصديقات بناء على ان المراد بالتصور ما يتبادر للذهن من
قول الله

لان الشئ على جزاء الترادف هذه الاسم من المشتد على جزاء العقل
في ان لفظ منه لانه هو انما قالوا جبا لا يخل على انما الذي هو لفظ
الحقيقي وحده انتهى لكن لفظ في هذا المقام مقابل للرسم فيكون المراد
به ما يطلق عليه اسم الحد فيكون في كلام الشئ مجازا وان لفظ ان الشئ
يقول انه مشترك معنوي لان كلام المحقق قد مر على انما كان ما دل
على مجزؤا تانيا ته فان دل على انما في جميع فت م وانما قد يكون
مشتركا معنويا مقولا بالاشتراك وهو موافق لسياق كلام الشئ
لان كلام المحكي لم يصرح بغيره عليه لان الكلام في اصطلاح العقول
وهو على الترادف ولا بد من سند قوي قوله مجزؤا تانيا ته اي المعنوي
فان لو اخذ في التعريف مع الترادف فخرج عن الحديث لان الحديث
ان لفظ انما حلت رسم نام اكل من الحد انم عند فهم والمراد بقوله
بوجه يميزه عما عداها لان العلم انما هو لفظ فاقول ان يكون المراد
ما عداه على ما قال السيد المحقق في حاشية التفسير ثم اضافة حقيقة الى
محمول على كنه لا على الاستفراق حتى يشمل الحد ان قد ايضا ان لفظ
التعريف فانه وعلى ان اللفظ ومن اللفظ الحد انم لما قال السيد
في الحاشية الصغرى من ان تصور الماهية باللفظ لا يخلو انما من تصور جميع
اجزائها باللفظ وان كان غير الحد انم في زمان يكون باللفظ وان لا يكون
باللفظ انتهى وايضا ان اللفظ در منه الدال بالملابطة فيكون الحد انم
خارجا فلفظ فشره بذلك ثم الحد انم قصا ايضا بمعونة المقام لان الحد انم
فيكون ان تعريفه كذا البيت يخرج فانه يجد بالتوقف والحد انم والتوقف
وليس شئ منها محمول على حقيقة الكلام في تعريف الحد انم الذي
قوله ما يتبادر للذهن انما هو لفظ فان كلامه محمول على مذهب العقول فان
التعريف باللفظ عند فهم مركب عند الشئ فخر به فلا يكون المعرف
كاسم باللفظ الى التعريف فانه لفظ كما هو لفظ وانما عند اللفظ
فلا يرد ان التصور مراد في العلم فلا يخرج الا حرا من عند وايضا لا يرد ان التصور

وجازي بقوله لانه هو لفظ لانه هو لفظ انم
وان لفظ لانه هو لفظ لانه هو لفظ انم

وقولنا كتب بخرج الملزوم بالنسبة الى الوازم البينة فذكر

وقولنا كتب بانه وذلك لاننا كتب بانه هو التحصيل بطريق السبب بان يوضع المثل في الشورى وان لم يتحدد

الى ذاتية وعرضية وبذلك يثبت بعض مشترك لا يجوز استعماله في تعريف لاننا جعل التعريف على المتبادر
تأليفاً بؤدى الى المثل وتصورات الفوارق البينة واجب لا يجوز عدول عنه بضرورة فخذ على مطلق التصور محتاج
الى التعريف فذكر لاننا كتب بانه هو التحصيل بطريق السبب بان يوضع المثل في الشورى وان لم يتحدد
وليس كذلك فالاولى ان يقول ان السبب لا يتصور بمعنى ثم يبين ان السبب بطريق
يشمل بالسبب التصور والتصديق لان السبب قد يكون تصوريا وقد
يكون تصديقا عند الجمهور لاننا عام فافهم بان قال ان السبب
كلها بغيره بانه لا يحتاج الى السبب وهو قد سبب ومن قال ان السبب
منه فقد سبب لان كتبه مشيئة بل هو قد سبب له وقد سبب بالسبب
انه انظر مجموع الحركات من المثل الى السبب الذي ثم من المبادى

وعدده انه لا كتب في هذا السبب اي في باب التصورات
بما هو لا يجرى على باب الملزوم وهو لا سبب

وعلى ان الاول ان يقول وبعد الى ذاتية وانما
فيمر بؤدى فيكون الاشارة الى هذا المقدم ما اظهر وهو
نظ

لانه يجوز التعريف بالمفرد على ما حققه في سببه وعلم
ان من جواز التعريف بالمعنى البسيط وروى على
معرف بترتيب امور واجب بانه معنى على الخلف في
ويكس ان يجب باختار ان السبب معترف بجموعه فليس
بث على الناب والعرض بيان احتمال الكلام بان قال
له احد التعريفين

البيان فالملزوم هو الملزوم البينة بالمعنى الاخص فافهم اننا
قوله بانه هو التحصيل بطريق السبب بان يوضع المثل في الشورى وان لم يتحدد
بامور علم المثل بوجوه ما قبل الحصول من الملزوم والى سبب فيه
مجموع الحركات ولا ترتيب امور ولا تصديق فافهم ان السبب لا يحصل
انما بالتصديق في السبب من وجوه ثلثة فذكر فافهم ان السبب لا يحصل
اي في العرف بمثل في السبب التي وصلت اليه وفي شرح المطالع فافهم

لها

وقولنا كتب بانه هو التحصيل بطريق السبب بان يوضع المثل في الشورى وان لم يتحدد
بعد ما لم يحصل بل بالتصديق في الشورى قولنا احد

لها انتهى فالمعنى ان الملزومات المذكورة لانه قد عرفت
المعروف ومنه استخرج على الوجه الاول والوجه الثاني ان السبب قد
لاننا كتب بانه هو التحصيل بطريق السبب بان يوضع المثل في الشورى وان لم يتحدد
اعني فافهم ان السبب قد عرفت على الاول ومن قال ان السبب قد عرفت
تصور الملزوم ان السبب قد عرفت على الوجه الثاني فافهم ان السبب قد عرفت
لما لا يوجب بان السبب قد عرفت على الوجه الثاني فافهم ان السبب قد عرفت
منها بل من ثمة الثاني يدل على ذلك قوله بانه هو التحصيل بطريق السبب بان يوضع المثل في الشورى وان لم يتحدد
على ثلثة بل من ثمة الثاني يدل على ذلك قوله بانه هو التحصيل بطريق السبب بان يوضع المثل في الشورى وان لم يتحدد
فصلى بالسبب بانه هو التحصيل بطريق السبب بان يوضع المثل في الشورى وان لم يتحدد
وجز حاصل من وجوه اخر معلوم في نفسه فافهم ان السبب قد عرفت على الوجه الثاني فافهم ان السبب قد عرفت
قبل التعريف فافهم ان السبب قد عرفت على الوجه الثاني فافهم ان السبب قد عرفت
فالمعروف ان السبب قد عرفت على الوجه الثاني فافهم ان السبب قد عرفت
السبب قد عرفت فافهم ان السبب قد عرفت على الوجه الثاني فافهم ان السبب قد عرفت
وليس كما حصل في الزيادة فان التصور ملزوم حاسب للتصور في الزيادة
والخروج من التصور والحصول في وجه نظر ان السبب قد عرفت على الوجه الثاني فافهم ان السبب قد عرفت
العلم لان السبب قد عرفت على الوجه الثاني فافهم ان السبب قد عرفت
تصور الملزوم السبب قد عرفت على الوجه الثاني فافهم ان السبب قد عرفت
في المقام وهو قوله بل بعض الفوارق البينة من ثمة الوجه الثاني
محصل ان تصور المعروف بالفتح المكتسب بخرم تصور التعريف
والا فافهم ان السبب قد عرفت على الوجه الثاني فافهم ان السبب قد عرفت
وهو لا يوجب بل على وجه التصور ان السبب قد عرفت على الوجه الثاني فافهم ان السبب قد عرفت
قوله بالتصديق على الاختيار لان السبب قد عرفت على الوجه الثاني فافهم ان السبب قد عرفت
لان الملزوم قبل تصور الملزوم ليس بمثل فافهم ان السبب قد عرفت على الوجه الثاني فافهم ان السبب قد عرفت
قوله يعني ان السبب قد عرفت على الوجه الثاني فافهم ان السبب قد عرفت
زاد قوله بانه هو التحصيل بطريق السبب بان يوضع المثل في الشورى وان لم يتحدد

وقولنا اما او يشتمل الحدو الرسم فنرى

وجوه الظهور ان عدم كفاية الملزوم في تصور الملزوم
التصور لا يستلزم كونه الملزوم واللازم السبب البينة
معلوم حتى يكون تصور الملزوم سبب لتصور الملزوم
بل يلزم كفاية تصور الملزوم في تصور الملزوم
فيه ان الكلام في ان تصور الملزوم
حصوله في حصره في

وجهه ان على التصور على ما لم يحصل بطريق النظر
سواء كان في التصور على ما لم يحصل بطريق النظر
المحذور فافهم ان السبب قد عرفت على الوجه الثاني فافهم ان السبب قد عرفت
ان السبب قد عرفت على الوجه الثاني فافهم ان السبب قد عرفت
وان كان التصور الاول بطريق النظر بيقينه كونه
سبب لازم للسبب

لها

قول محمد

۷۲

المفتي

قول محمد

4

وعلى كل التقديرين للإنسان ما هو المطلق من التمرين الذي هو البقاء

والانف م بالها خاصة المعرف فيكون الن من القسم
والانف م بالها نوعهم

1

فوری

قول محمد

f

4

三

2. 1. 1.

و بهذا امرنا الشاغل و بهذا التفسير سقط النظر الى اننا قلنا اكثر
من اثنين في الابد المفعول كور على تقدير عدم الاختصاص في الابد المفعول

فجاء القريب واحد والبعيد اثنين فلما بعد في منع المثلث **والجواب** الخ
فانما خبره بشرط لو كانت بين العرف والعرف لان التحقق باو
ابن القدام مع ان التعريف بالاعم والافضل في ان قدس جائز صرح به
السيد في حاشية التكملة وغيره وحمل القائل على الكلام على تقديم فلا يفرق
انما وان قدس في كل **والجواب** بين الحد والمحد وانما كان بشرط ان كان
بينهما اشتراك في ان الفصل القريب يجب من حيث الى جهة البعد والاول
ان وجوب الكسوة في الاول اظهر لان الثاني غير محقق **والجواب** ان
هو غير يجب المفهوم من التيقين والعموم المطلق والعموم من وجه الخبر
في تفسير المحدود وهو الاول لا ياب في ما يكون عدم الكسوة على طلاقته
علامة **والجواب** احد المفهومين المتعارفين اراد بالمفهوم في هذا المقام
المفهوم التام على المادية المتطابقة الى مواليد ودر فخر والتعريف لا ياتي

[illegible][illegible]

فولام

قول محمد

11



33

[illegible]

قوله يجوز تعريف المرفق لانه كما لا للمعرف مرفق لزوم التمسك فترى

قوله لو كان الجواب الملازمة انه لو احتاج مفهوم
المعرف الى المرفق لا احتاج مفهوم مرفق المرفق
الى معرف اخر لانه جزئي وممكن ان يكون مفهوم
مرفق المرفق الى مرفق اخر وتسلل كذا
وجبه السيد الشريف قدس سره في حواشي شرح الطول
وفي طائفة الجواب الاول لهذا التوجيه نظريون بان كل
قوله احد

وجبه ان حاصل الجواب الاول من اننا نرى في الجزئية
فهو في مقابلة كلام السيد اما الجواب بالعينه فلا يلحق
على كلامه قدس سره يعرف ذلك بان كل لانه نظرية
الجزء مستلزم نظرية الكل فلا يدفع دعوى العينية
لان دعوى العينية جواب ابطال لكنه يفرحنا

وجبه ان الذي ينبغي ان يقال في المرفق
باللزام هو المرفق المرفق المرفق المرفق
الشرح حتى يتجلى الى الخلف

في هذا المقام فان من هذا من هذا المقام
الاصطلاح في المعلوم بوجه ما يعرف المعلوم منفصلا فان كان المرفق لا يمكن
تحصيل صورة غير حاصلة بخلاف التعريف الفعلي فان يكون في البديهي
والوجود استلزم العلم وجوده ولا يكون الا كما في المرفق كاسبا فان
كان هذا المفهوم الاصطلاح في نظرية كما ان المصطلح نظريا لانه مجموع
العروض مع المرفق وكل نظرية الجزئية مستلزم نظرية الكل وهذا
توضيح السكالك وقوله لا احتاج مفهوم مرفق المرفق من باب تشبيه العارض
بالمرفق لان مفهوم مطلق المرفق ليس جزءا لما صدق به عليه
وهو هذا المفهوم اعني ما يكون تصور سببه في هذا الجواب ان كل
مرفق فليكون فيه حصة من مطلق المرفق فليكون مفهوم مطلق المرفق
جزءا من تلك الحصة لانه مفهوم الجواب ان كل في مثالا ان سببه في
حصة مركبة من مفهوم الناس ومن التقييد بشخص زيد وقد ظهر
معنى الجزئية **قوله** في حواشي شرح الطول يمكن ان بعض الشرح صواب
في حواشي شرح الطول كما لا يخفى على الراعي **قوله** في طائفة الجواب الاول
اي من الجواب المختار سببه في المرفق **قوله** في طائفة الجواب الاول
نظرية مفهوم مطلق المرفق المستلزم نظرية الحصة العارضة لهذا المرفق
كما مر في شرح قوله لكونه معلوما باعتبار عارض ويكون ذلك بان مفهوم
مطلق المرفق معلوم من وجه مجهول من وجه اخر الى كون المرفق
بأنه فيكون في الاول في المرفق لانه يكون فيه تصور التعريف بوجه ما ولا خلاف
الملازمة ولم يخل الحجة وقد نقل عنه ان توجيه الشك في مفهوم الجواب
بحسب الذات انتهى في نظرية سببه في الجواب لا يلزم ان يكون مواض
لمبنى السؤال وهو **قوله** ان الجواب الاول تام عند قوله ولما انما
انما قوله الى ان الجواب المختار ينبغي على التمثال فهو في التحقيق جوابا
كما ينبغي قوله وجعل الام والحل بهذا هو المتبادر في كل تقدير في كل
قوله ان هذا الجواب لا ترتيب البحث ان العارض باء يكون تعريف

المعرف

لا يجب عنه بانه معرف المرفق عنه كوجود الوجود لانه العينية منه فترى
قوله بانه معرف المرفق انه اي مرفق مرفق المرفق غير معرف المرفق على حذف المقادير
للمعرف الى رجي في المرفق المرفق لانه في قوله مرفق المرفق الظاهر ان هذا الجواب منع الملازمة وتقديره

ان يقال لانه انما لو كان لا للمعرف مرفق لازم
التمسك لانه لا يكون مرفق المرفق عنه في
الوجود وعينه عند من يقول بان الوجود
موجود
قوله احد

اي وان كان غير متضمن بان كان استدلالا على
كان في هذا الاستدلال استدلال صفة العقل فقام التمثال
مقام الاستدلال

بمعنى يمكن توجيه كلام الشرح في طائفة لكونه منع
للسند وهو حمل المنع على معنى الترتيب وان كان
نفسه كما حمل مرزا جارا في كلام السيد السند وهذا
اولى من الحمل على الترتيب والادعاء علم بحقيقة الحال

اي ان جعل المنع على معنى الرد
الذي كونه منع للسند نظرا لانه منع
في الوجود على تصور العينية

اي قد نقلت صحة توجيه المنع على صفة السند
للسندية وعدم توجيهه على ذات السند فاعلم
في معنى النظر

المعرف معارضة على سبيل صاحب التعريف المرفق المرفق
على جواز التعريف وبهذا التمسك على تقدير صحة بدل على عدم
جوازه فان كان الاعتراض معارضة كما لا يخفى المرفق
الشرح ان ثلث لانه انما الجواب ومن لفظ الجواب المنع والملازمة
لان الاعتراض على مقدته هي معنى لزوم التمسك وهي الملازمة لانه
انما يلزم التمسك اذا كان مرفق المرفق غير مرفق وقد قدته قبل
انما التمسك عليها لا يكون الا من جهة والا كما لا يخفى وبهذا
التقرير هو المطابق لما في التوجيه والمعارضة لفظ الجواب
قوله هذا الجواب معارضة غير سببه كما ينبغي توجيهه في الجواب
ان يكون مرفق المرفق عنه وقد تقرر بينهم ان تعريف المرفق
بطله جواب المرفق من المرفق بانفسه في السند لا يلزم
للسندية والجواب انه قد نشأ بينهم ايضا ان التعريف عين المرفق
والفرق بالاجمال والتفصيل فيصير للسندية في رتبة ان الوجود
كون الشيء في الخارج او في الذات ومن البديهي ان المكون
امراض في تعاريف التعريف لانه كيف يكون في الوجود وجوبا
في الخارج فلا يلزم لانه يكون تنوير السند قلت ان من قال ان الوجود
يوجد وانه متبادر الاثار والاحكام يقول كل شيء في الوجود
يكون موجودا بالوجود كما لا يخفى بل هو مضى بالوجود اما القول
فهو مضى بانه لا يبا حرا في نفسه فلهذا الوجود موجود
بانه فان قلت ان التصور العينية بانها التعريف فتشكل قلت
ان هذا المفهوم اعني ما يكون تصور بانها باعتبار لكونه معارضا
لمطلق التعريف مجهول محتاج الى تعريف وذلك التعريف
هو نفسه باعتبار رذاته وبهذا معنى العينية لكونه عليه
بين المرفق والمرفق شرحه فهو مفقود ههنا فلا يكون عينا
لان هذا المفهوم اعني ما يكون تصور بانها باعتبار لكونه معارضا

فيكون قول الشارح ان العينية ممتدة على خلاف قولنا ان العينية لا تكون متداخلة مع السند غير متداخلة
لكن لا نعلم بطلان السند السامى فيبدا بطلان القام يستلزم بطلان اللزوم وما قيل ان هذا الجواب معارضة وقول الشارح
منع لمتداتها فيجسد بد على ما يخفى قولنا

بما قاله الشارح غير لازم ان معرف الموقوف من حيث هو غير
محتاج الى معرف اخرنا بسبب انه جزاء اولكونا معلومة
ولما انه غير محتاج الى معرف اخر لا يحتاج اليها من حيث هو
معروف ايضا لكونه معلوما بما عتب رعاضة هو صدق مطلق
المعروف المحذور عليه فنارى

قولنا بان النسبة تخلص هذا الكلام لاننا لم نعلم ان يكون
المعروف موقوف لزوم النسب قولنا

الحق المعروف الحق منه باعتبار ان العينية هذه المتداخلة
لا يفرق كما في كلامه على السند وفيه ان الكلام في الحقيقة في الحقيقة
مردودة غير متداخلة فلفظ الحق في كلام الشارح معنى غير مقبوله ومثل
هذا انما قد صدر عن المحقق المدقق ميرزا جلال في كلام
السيد السند في حاشيته شرح حكم العينية قد ثبتت البرهنة حاشية رسالة
في شلبي نراوه في الادب والردول على الظاهر ليس بغيره في كلامه
الاعلام شكر الله تعالى عليه هذا ما سيجى في هذا المقام والله تعالى اعلم
بحقيقة المرام **قوله** لا تدع يكون اي لا تدع قول الشارح حاشية كان الجواب
منها مع السند يكون متداخلة مع السند وهو غير موجب عند ارباب النظره وقد
عرفت ان كلام الشارح في قول معروف عن الظاهر فيكون مراده الزيادة في خبره
للسندية وهو موافق لقانون التوجيه قد مضت في حاشية رسالة في شلبي
نراوه في الادب عن حاشية ميرزا في الفقه في الادب **قوله** ومنع السند غير مقبول
وقد تقرر في ادب البحث ان المانع لمطالب العلم المقدمة المحذورة لا حاكم
بفسادها وما ذكره في مقام السند تبرع منه فليس فيه مع حكمة بل انما
ان لا يتقوى شبهة في تلك المقدمة وطلب التبريد على السند لا يغيره بطلان
وهو فهو تلك المقدمة عند **قوله** سواء كان من ادب او كان من كمال السند
مسوا بالنسبة المقدمة المحذورة كقولنا ان رتبة منقسم محسب او غيره لا
زوج وكل زوج منقسم بمس وبيد فيقول ان كل زوج منقسم لم يكون
ان يكون فردا وتبين الزوج لا زوج والفرس ويزيد موافقا **قوله** لا يوافق
اعظم من السند لا خفى بحسب المقصود والسند الا ان غير جائز فهو محمول
على لا خفى في خفى تبيين المقدمة المحذورة بان يكون السند متداخلة والى ما
تقرر في موضعه **قوله** فيجسد بد لا عرف من ان الجواب لا يبعد كما في
لا تدع مقدمة متينة وما قيل من ان اصل السؤال معارضة فيكون
الجواب معارضة على المعارضة وهي غير مقبولة ففهم انه اخلا في الجواب
في ان لا يجسد بد ففسد الفكر ويجوز ان يحمل على المعارضة بان يقال
قوله

دعوى السندية في الفقرة بجزئية السند لما جوزه سبب ان خبره او جاز
المدعى مجازا والمعارضة مدعى المعارضة وكل منهما طريقا للمعارضة
انما تكلف على ان اعتبارهما في مثل هذا المقام سببا بالانطباق
وقد ذكرته في حاشية رسالة في شلبي نراوه نور الله تعالى منفعته
تخلص هذا الكلام انه محذور التخصيص ان الملازمة ممتدة وقد صرح المحقق
بكون الجواب المحذور ودمت الملازمة فلا فرق بينهما ان بالسند فيرد على الشارح
ان الردود وهو السند لا الجواب كما هو المفهوم من لفظك والجواب
ان النفي متوجه الى التقييد فلا يخار عليه اصلا والمعنى ان لا يكون
ان معرف الموقوف عليه لان دعوى العينية ممتدة بكذا ينبغي ان يفهم هذا
المقام وبعض الشارح قد سجد عن فهمه اللزوم انه لو كان لا يعرف
الى القول الشارح معرف وهو مثلا ما يكون تصوره انه لزوم النسب
يعني ان يلزم السند لا خفى هذا المفهوم اعني ما يكون تصوره الى معرف
اخر ومتم جزاء وهو المفهوم المفهوم اعني ما يكون تصوره الى اعتبار
اعتباراته واعتباره مع المعارضة وهو وصف المعرفة اعني الحقيقة
الركبة من مطلق المعرفة ومن التقييد اعني التقييد فهذا المفهوم و
على كل من ادب ربه لا يلزم النسب ما على الاول فلا تدع يجوز ان يكون
جزائه من التصور والشئ والاكتماب مثله بديهية او متبينة
من السندية وبتا وهذا معنى قوله ومعلومة اما على الثاني فلا يلزم
التساوي لان عارضة اعني وصف المعرفة معلوم لانه صدق مطلق
المعروف عليه ان على هذا المفهوم معلوم في راقلة ان مفهوم مطلق
المعروف لا يصلح حتى نظري حتى في التفرقة سمى فهو تحصيل صورة
غير حاصلة فلا يكون مفهوم مطلق المعروف تصورا بعد فليكن يكون
صدق معلوم فقلت قد قد ان الاشارة الى الجواب وهو ان الصدق
يتوقف على تصور الصادق والمال صدق بوجه ما يجوز ان يكون تصور
مطلق المعروف متوقفا على تصور بوجه ما يكون تصوره بوجه

ان قيل لو احتاج العرف الى معرف اخره احتاج معرف العرف الى معرف ايضا ولم يعرف انما ايراد العرف مجزؤه
او مع وصف المعرفة وانما كان لا يحتاج الى معرف اخره على الاول فلو انما يكون اجزاؤه بديهية او معلومة والظاهر ان اسقاط
قوله او معلومة هو المطلوب وانما على الثاني فلو لم معلوما

باعتبار رعايته وهو صدق مطلق العرف كحدوده عليه
قول الله

وقد عرفت ان الى من يقع معرفنا باعتبار رعايته رخصه
وانما بان التسليم الامور لا تعتبره لا نقطه بانقطاع
الا باعتبار خروج

قوله وقد عرفت انه جواب سؤال مقدمه ان معرف
العرف في اخص من مطلق العرف فلا يجوز تعريف الشئ
بالاخص منه وتقدير الجواب شئ ما سبقه تعريف الجنب
قول الله

لان القول بالالتفات قول بالاحتياج وقد مرناه اولا
سلبه

وجبه انه اذا كان معلوما بتعريف اخر جيب تعريف القول
الشئ لا يلزم التسليم لانه الالتفات بيجب ان يكون مرجعا
بديهية وملتب

وجبه ان الجواب الثاني يرجع الى الاول لانه من الملائمة
ايضا ان التسليم الثاني الاول مع انه سلم لزومه وجوابه
قد مرنا في الحقيقة

حاصل ما قبل التعريف بهذا المفهوم اعني ما يكون له وقد عرفت ايضا
ان الحقيقة ان هذا الجواب جوابا عن الاول ان هذا المفهوم من حيث
هو هو معلوم ومعرفه الثاني ان لا نؤمن وقت ان معرفه غير
وصف المعرفة تقول ان لم لزوم التسليم وانما يلزم ذلك ان لو كان علم
معرفة هذا المفهوم موقفا على تصور مطلق العرف لما حصل من هذا
التعريف اعني ما يكون تصور له وهو ان ما مطلق العرف متصور
فبالتعريف بوجه ما حتى يصح الطلب وهذا التصور كافي في ذلك
العلم وهذا غاية شئ فيصير المقام بحيث لا يشبه على اولي لانها
ان قيل لو احتاج العرف الى معرف اخره فلو انما قلنا ان هذا السؤال
عادة مقدمة ممة ليعني وهي غير مقبولة عندنا فليس قلت القول
السؤال ان من لزوم التسليم مع ظهور الاحتياج غير ممكن ومجمل الجواب
تحرير الشئ بان حاصل منع احتياج معرف العرف الى العرف مطلق
سواء اعتبر مجردا عن وصف المعرفة او اعتبر مع وصف المعرفة
اعني قوله غير محتاج الى الاحتياج مطلقا ومنه هذا السؤال الجواب
ان تضع مرام الشئ والظاهر ان اسقاط قوله او معلومة هو المطلوب
بذلك في بعض الشئ وجبه ان قوله من حيث هو احتراز عما ينبغي
من المفهوم من وصف المعرفة ومن معرف اخره في التحليل من
المفهوم وفيه نظر لان قوله من حيث هو احتراز عن المعارض فقط بديل
المقابلة لقوله كما انما قلنا وتقرير الجواب شئ ما سبقه يعني ان التعريف
المذكور باعتبار ذاته مع القول الشئ باعتبار وصفه اعني المعرفة
اخص منه وكونه معرفا انما هو باعتبار الاول والتعريف يكون معلوما
بهذا الاعتبار شئ يكون معرفا بهذا الاعتبار ايضا انما هو في الحقيقة
لانه انما هو البديهية لانهم ان التسليم بل انهم ان التسليم لا يلزم بل
فالام للبعد الى رعي وفي بعض الشئ ان هذا التسليم فلهذا الاول
وان سلم لزومه كثر الى ان جوابه يسلم ولذا اخره لانه هذا

قوله وانما بانما حاصل هذا منع بطا لا يلزم تقديره انما انما هذا التسليم بل ان التسليم لزومه ان هذا التسليم انما هو
الا اعتباره وهو ينقطع بالاعتبار ان العرف قد يتعرف العرف من حيث هو فلا يلزم من احتياج العرف الى العرف
احتياج البديهية لا ذكر

شئ من منع او صورة الاستدلال لقوله وليس يستدل بالادان
لكا عقيب وهو منقطع بانقطاع الاحتياج فلا تستدل بالحقيقة
لان ترتب امور غيرت بديهية فاعني فاما العقل فلهذا التسليم
استطرد في الكلام في الشئ الثاني ولو استدل الشئ الاول كان واضح
واخص معرف العرف اراد بالمعرف المضاف اليه القول الشئ
وبالمضاف هذا المفهوم اعني ما يكون تصور له وهو
فلا يلزم من احتياج العرف اراد به القول الشئ الى معرف هذا
المفهوم احتياج هذا المفهوم الى معرف الجواب بديهية هذا المفهوم
او لكونه معلوما من امور بديهية من حيث هو معرف فيكون مفهوم
العرف المطلق النظري جزءا من هذا العرف لما حذوه مع وصف
المعرفة فيلزم من ذلك الاحتياج احتياج هذا المفهوم الى معرف
ايضا ولا يعتبر العقل على هذا الوجه انما لا يجب اعتبار
وذلك لا يجب عدم اعتباره وانما لان اعتبار الشئ مشروطا بالعقل
بالبداهة على ما تقر في موضعهم وهو مقتضى لانه التسليم بل ينقطع
التسليم على الاعتبار ويكون الجواب انه محمول ان التسليم لا يلزم
وانما يلزم لزوم من احتياج المفهوم احتياج الماهدق وهو
لاننا نلزم ذلك اذا كان المفهوم ذاتيا للماهدق وكان الماهدق
معلوما بالبداهة وكذا لا حريه من وصفه هذا التعريف ظهر الفرق بين هذا
الجواب وجبه الجواب الاول من الجوابين انما ربي عند الشئ ان حاصل
هذا الجواب منع استلزام احتياج المفهوم احتياج الماهدق وانما حاصل
ما ذكره الشئ منع وجوب اعتبار المفهوم المذكور اعني العرف باعتبار المعارض
مع انه معلوم باعتبار وجهه ما ايضا والعقل وجاز انما قلنا ان الشئ
انما هو المفهوم من كلام الشئ ان هذا شئ من معنى بديهية الحدائق
الحدائق نفس وقد مر الكلام فيه النسب ان يقال ان في بعض الشئ الاول
لان الفاء في النتيجة فانما سبب ايراد البديهية التي تنزع عنها ويمكن الاعتذار

وقد يتعرف من حيث هو معرف فيلزم من ذلك احتياج
البديهية باعتبار العقل على هذا الوجه انما ينقطع التسليم
بانقطاع الاحتياج ويكون الجواب عنه بان يقال ان معرف العرف
ما يصدق عليه مفهوم العرف ولا يلزم من احتياج المفهوم
الى العرف احتياج ما يصدق عليه المفهوم البديهية فلو انما عارض
من قبل التسليم المعارض بالمعروض تأمل قول الله

وجبه ان هذا الجواب من المحض متعلق بمنع الملازمة
ولذلك لم يوجب الجواب الاول التسليم الا على وجه
عدم الفصل بين الجوابين المذكورين سلبه

فقد علم ان القول الشئ انما هو احد اقسامه لانه ان كان
بمعنى الذاتيات فلهذا وانما قسم الثاني

[illegible]

صح استعماله فانه يرد عليه الترتيب بشئ ان لفظ فانه معطوف
لا يعلق عليه قول وهو لو وقد قرأت الترتيب مطلقا فسم الترتيب
وهو ترتيب امور معلومة فورد الترتيب بشئ ان لفظ واجب عندنا
خارج لا يفرض خروجيه وليس الجواب بان البعرة للمعاني لا لالفاظ
في هذا الباب كما ينبغي من الشئ فالقول بشئ ان لفظ فانه مركب
معنى فالمراد بالقول بان معناه متعدها جزاء في هذا الباب
فلا يرد انقضاء فاعلم المنع لا يقال هو مشترك بين الترتيب
كلها لانها فاعلة عنه وخو لا لا غير ان تقول بسند المكتبة فاعلم
الترتيب الاكم لا يصحح الا لفظ فانه المأخوذة انما هي فاعلة لكونها
محل قرار ولا يلزم اطلاقه على الذر لكثرة ما في كونه محل قرار وهو
باسم الصفه الى حكم المعلق على المتعلق ويجوز ان يجعل من باب
اجل عدل من قبل جعل المصدر بمعنى الفاعل فيكون الترتيب بهذا
لفظ المصدر المطلق الى فاعله مطلق ثم من العام الى الخاص فبانه نقل
العام الى الخاص اشبه من النسبة المعتبرة حين النقل بدءا من الخاص
والا لم يترتب له وهذا مبني على عدم تحققه ونفاهه في نفسه انما هي
الاو تحقق كانه الشئ الواجب ان كان الترتيب له ايضا الشئ فاعلم
ان لم لا يخفى ارباب عليك وهو العالم برب من الجنس والفعل الترتيب
قد نام فالمعبر عن الحد ان هو الاشمال عليها اما الترتيب فيستوجب
والا كما لا يخلو فاعلم ان لفظ حيوان معناه ان يكونا معا على ما هو متحقق
والا كما معناه حيوانا له بربا ان ما ذكره الشئ محمول على الترتيب
لا يتصور وهو لو انما عرف انما لا يلزم ان لفظ محمول ترتيب
لكون ان لفظ مركب معنى بان يستلزم التكرار وعدم كونهما حقا
وكلا الاخرين بل قد يكونا مثل ان لفظ مركب فاستدل لم ينفذ بعد
او نحوه من الحكم والوجود وغيرهما لكون معنى ان لفظ جسم
انما يفيد كونه الجوهر حركا لما كتبه وهو مذموب الا لمراد لا الاقرب ومنهم

اشارة الى ما قيل من ان الترتيب واجب قبله وانا طلق
هو الا حدنا في

لانه البرايات لفق منه مجزء الشفق فيكون معنى الشفق
 جسم الشفق فيكون معنى الشفق اربابا اذا ذكر الكون
 واما اذا لم يذكر معه لوصف يكون معنى الشفق حرب
 محتمل ان يكون حدثا و هذا ناقص ولا يكون ركبا
 و بهذا غاية التوضيح اما احتمال كون الشفق مجازا في الشفق
 و ان كان هو الراحم على احتمال اكثر انه مشتق منه
 حذف الباء و لعل لا يخفى

وہی خاک و کھلم صورت کد و از کبریا

اوله كرم على كذا فالتسوال باق بعد على ان ما ذكره من التسوال
يرد ايضا على نحو الجسوان انطلق لان معنى التسال ان ما ذكره من التسوال
ان كانا جسوانا لا يطلق بينهما التكرار اذ كانا لا معنى له جسمنا على
او جوهرا لا يطلق بينهما التكرار ايضا اذ كانا لا معنى له ولا النطق
لا يكونا حدثان فامع انه حدثان بالاشتقاق فالحق في الجواب ان معنى
انطلق قد يلاحظ في مقام التعريف مقصدا فيكون مركبا وهذا ان
لم يند كرم مع الموصوف ولم يلاحظ واذا ذكر معه يلاحظ على ما مضى
على فاعتد الوضع فلا تكرار ثم لا يعني عليك ان نقطة بشعر التسال
يرد على التعريف وليس الامر كذلك تعريف المفعول كذلك
تأكل وتاكل ما ذكرناه وجه التسال ومن قال ان تكرار الى التكرير
لم يتأكل فانه التكرير يجعل المعنى واحدا في الصورتين وهو خلاف
معنى كلامه اللهم الا ان يكون مراده التكرير على معنى انه اذا
ذكر الموصوف ان يكون المعنى كذلك الا انه يتحد بالتكرير يكون
المركب من الداخل والى خارجا لا ليس عينه ولا جزئية فيكون
خارجا اذ لا واسطة وموطن اثر ذلك الشيء لانه انكرت عليه
بعد تمام ما بينه والركم في اللغة الاثر فيكون الشغل من العام الى الخاص
فيكونه جنس قريبا الى كونه الركن جنس قريبا الى كونه
الحد كورجنه الى كونه الركن جنس قريبا الى كونه نظر لانه وجه الشيء
يجب ان يكون امر اشتراك به النظر فيه فلاولى ان يكونه كذا

المذكور

الملك كور عن ملك الميتة واما فسر الميتة بالثبوت لا بالاستبدال
ان من في الزنم انما هو بلزيم الاستتار واداريا بالثبوت فيكون
المعنى الزنم الميت به والزنم غير الميت به قال الحقن الطوسي ان الزنم
منه تام بفيد التميز عن كل ما يابره انتهى الغرض وهذا وجه آخر
المعنى وهو ان الميتة اللازمة بقيد بها احترازاً عن الميتة الصارفة
مثل الفأ كالت بالفضل فانه لا يجوز التعريف بالشرط والمساواة عند
التأخير انما هي في المانع فبقا الملوذ ونبه عليه بالتميز والشرط آخر
وهو كونه اللازم بقا بقيد التعريف ولذلك يختلف بالنسبة الى الاشياء
اذ ربما كان ثباتاً بالنسبة الى شخص ما كان خفياً عند آخر قبضه الفصول
رسم عند رسم ليس برسم عند رسم آخر بل جسمه يوجد في غير المكان
انما جميع الاربعه ثم ان المراد بالكل ما لا فردى فيكون موجبة كلفه
والكل فيكون العنيفة شفهية واهله على ما قال الحقن الطوسي في الزنم
الملك مات فيكون ما في سب قتل جانيه با قبضه بن ك على الكل الافراد
كما هو المتبادر فيكون كلمة بن ك محرمه فتنطق ما قبل من كلمة بن ك
في محله لان ما قبلها يعنى ذلك ثم يرد ان التام يستند على لا يكون مراد
الكل مجموع الخراج الضعيف انما يعنى اذا كان المراد به ذلك ما على
وهو المكي لا المحرم قال صاحب التاموس والنت من الخراج وليس جسد
من الخلق ثب احدهم على رجل واحد وفي الحديث انما جسد من عاد
عصا ورسول فسمي الله لنتا لكل لنتا منهم به ورجل مرشوق
واحد ينفروا كما ينفر الكافر ويرعون كما تنرى البهايم وقبل ذلك انقضى
والوجود على تلك الخلق خلق على حدة او على ثلثة اجناس ناس ونبات
والناتس لاننا منهم او هم ارفع قدر من الناتس او هم على مجموع او هم
قوم مساين لهم او على خلق على صورة الناتس وخالقهم فاشياء
وايسوا منهم انتهى فكون الناتس سميوا بكراً غير ثابت الا عند بعضه بالثبوت
الا قول في الناتس كثره فب ان الخشي به علم ان تحققه عليه في الغرض وليس

فما فيه لم يعرض لفارق في التفرع من اصلا وفيه نظر لانه قد تم
الافتقار من شرح الفاصد من قال التفتيش للمحمد والحمد الذي
على جوارده فلهذا الجواب عن اننا يجوز في قوله ان كان مقتضا
بستند من المجموع المعروض الا ان مقتضى قوله ان كان مقتضا
وجز المستقوط ان لا ينظر الكل مستعمل في احد الامرين
فيها فلابتم انما اجتماع الكل الافراد مع المجموع لا يقتضي
صحت فدا فيه لانه لا دلالة على الاجتماع في اللفظ اصلا
وجبه انه يكتفي به في قوله
على ان

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

فقد ذكرنا هو الغالب و يعني ان المعروف ههنا ليس مطلقا اللهم
ان قصدا للكرم ان فضايل الغالب في الواقع و المراد من الجسد البعيد
والا صفة ليس بجانب في الواقع فلا يضر خروجه عن التزمين
قول احمد

قولنا ان قلت لا يعني ان تعريف الاسم ان قصد صدق على المركب
من العرض العام والخاتمة باننا وبدا على المركب من الفصل والخاتمة
باننا وبدا مع ان شيئا منها لم يرد من الموصفات فضلا عما يكون
ما مضى بنا على زعم ان العرض من التعريف انما لا يطبق على العرض
لا دخل له في شيئا او يضاف او يتميز عن جميع ما عداه والعرض العام
مع الفصل لا ينبغي شيئا منها ان الفصل ينبغي شيئا قوله تقدير الى ان
ان المركب من العرض العام والخاتمة وكذا المركب من الفصل
والخاتمة او العرض العام لاننا قد بينا في معنى التعريف باننا وعلمنا
ان التعريف لا يحد شيئا من شيئا المذكورين وانما متصفا به
ههنا قوله انما متصفا الى ان من غير ان يتبين على كونه متصفا به
لكن انما ليس بمتصفا به لان التعريف لا يحد شيئا من شيئا
والخاتمة اقوى الى قوله ان التعريف من العرض العام
بمعنى الموصفات الى انها انما الموصفات
قول محمد

سید محمد احمد

فقد علمت ان يكون لها فائض الله ان الخارج المستغنية في السهل
على ان يكون عرض الشرب و على ان التميز او الاطلاع على الذات
وهي مستغنية في سبيل الشرب فلا يكون قوله كلف لا يكون لها
فائض على ما ينبغي بل الحق الحقيقي بان يكون له الجواب ان يقال لا يتم
ان العرض من الشرب يتصور في تلك الحالة بل قد يكون الاطلاع
على الشيء بان هو عرض لا مطلوب بان كان هذا الاطلاع عليه دون
الاطلاع بان هو ذاتي له او بان هو ممتزج فانما تظهر في ذلك وجه
مشغولة ببعضها الكل من بعض فالركب من العرض العام والمائة
بل للركب من العرض العام والفضل لكل من الفصول وصدق فان
اريد الاطلاع على الشيء بوجه الكل يكون العرض العام مفيد قوله
قوله فحق في هذا العرض العام وقد عرفت ان الخارج من هذا الشرب
في ضبط المص بعضها بدلالة الشرب وبعضها بان لا يدل تذكر
وقد علمت

وقد علمت ان خير مسرور في الالف في كان في حله على شيء كان عمله
على الصغير شيء ومنه كلف لا على كل احد فظهر ان تصور الشيء لا تعدل لركب
فكأنه ذكره كجزالة المعنى على ما ينبغي ان لا يكون في المعادلة لان الجب
لم يثبت الفائض المستغنية بل ثبت فائدة لم ينكر بان كل في الكلام كخضار
فائدة الشرب فيما ذكرتم بكنه ارجاع كلام الشرب بالتحقق بان يقال
ان الشرب بهما لكل من الشرب بجزء الفصل والمائة فيكون مقصودا
فيكون الاكثار منه عن نظير ذلك الرسم ان كل نحو الحيوان ان اطلق الظاهر
فان كل من الحيوان ان اطلق كما مر وذلك قال على ما ينبغي وان لم يكن
بموجب الشرب في ضبط ان ضبط ان الشرب بجزء الفصل والمائة
المذكور في الرسم ان قد ان الله الضبط ينبغي على ذلك الفصل والمائة
ان يخرج من لم يعتبر العرض العام صلا في الشرب فذكر العرض العام بان
الحقيقة ان كل شيء على سبيل الاستطراد وعند علم كما مر في الشيء فلا يقع
في الحدود والرسم صلا فذكره ان الله على سبيل الاستطراد ان قال
المتقربين والمساخطين وفيه بحث لان تعريف الضبط بان ينبغي بان يكون
ان بان لانه الترومي كان ولد في بلاد الروم وكنى ان الله تعالى ان تعريف ان
لا حقيق في هذا النوع فيه ان الله من حيث انه جنس ان الله نوع حقيقي
لان الله لا يكون ان تعريفه حقيق لان نقول ان الشرب الحقيقي لا يكون
لمعقوله الوجود في الخرج والمائة النسبية اعتبارا بوجوه في الخارج
فلا يمكن تعريفه بالشرب الحقيقي فلا يقع النوع من حيث انه نوع حقيقي في الخارج
اصلا بل من حيث انه جنس كما يكون ذكره بان الجب استطراد بان
قطعا وقد تم شرح ما يتعلق بالموصل الى المجهول ان الله تعالى بان الله تعالى
توضيحه حسب الله تعالى نعم المولى ونعم النصير وبسبب ان الله الحقيقي
المصقول وهو مركب من طاعت واطاعة الله والصدق والعدل صفة الشبهة
فيصدق الشرب على النسبة السلبية اعني ان وقوعه فيهما كسبة والصدق
على المركب من النسبة العلمية وقد بان كما لجملة والمعلوم عليه او فائدة والمعلوم

ان الله

2

قوله تعالى لا تجعلوا الذنوب حجة عليكم الصدق والهدى بحج ومعه
وهم عبود الله الشئى عند الله وثبت شافاه اياه مع قطع
النظر عن خصوص المادة ونسب الامر والذليل فليدبر انفسه
فوق الارض تحت الله واحد واجب الوجود
واحد
قوله احد

مختصا بتوجيه ان العالم اذا كان متبلا لهما في كل
المراسم ما عدا ما على ما قال السيد السند في حاشية
البحر قد واد الفقهيين من غيرهما وانما
ترتب منها القياس ومنه الكد
فترتبة الحيز فسد بر

لكنه اسم من توقعه الهند لا

فيه اثباته الى مذاهب القدماء، وعلى التقديرين

الحى بالانبيوت فان يقطع النظر عنه ذلك يجوز الفصل
صدق ذلك المقصود ' وصدق مدلوله وكونه يرد
على ذلك الرجوع الى المفصلات

وجهه ان حاصل السؤال قطع النظر عن الواقع عدم ملائمة
الواقع والحوادث يستلزم الملائمة واما متناهي لادون حاصل
الاحكام منه وقت عن الظ وهو ان معنى النظر عن الظ
قطع النظر عن الظواهر المطابق للواقع متناهية
انضمتي المطابقين المطابق للواقع متناهية
منه فان العقل عن تكوين
المطابق وعدم
المطابق

اوقيد. والاشبه بين اوقيد باو اوشيع. وازيد منها اومسى انظر
 على ما تقرر في موضعه. ويكسب الجواب بان يقال ان المراد بالقول هو المركب
 انما انشأ بعض الحكومات عليه. والفرقة على ذلك المجاز امران الاول
 ان يقال ان في المركب ان نفس وهو قول الشارع. وبهذا الربح اعني
 الثالث في المركب انما يتركب منه القياس وهو يتركب من المركب
 الثالث. وقد صرح في شرح الكليات بكون الصدق والمركب جازية للمركب
 الجذري والامرات في القسم العقيدة الى الحليمة والشرعية. وفيما يتعلق
 على الحكموم عليه. والحكموم به على انه يكلل او شاء. ان ورنه هذا المقام وبهذا
 غاية ما يمكن من التكلف ولا يضر ذلك خذم القول انه لو تركب من
 المركبات الثلاثة ايضا لانه في مقام التسوية فيكون اولى بالاعتناء من
 المص. يعني ان يقال فانه ان يكلل ان يقال ان ذلك صادق في ذاته. وكما
 فيما قلناه ولا يجوز كونه انما صدق. والواجب ان يقال ان ذلك صادق في ذاته. وكما
 فيه. ان يكلل به لا في اصل المعنى. مجرد تصور مفهومه. ان عن غير
 حال الحكموم عن حال الخلق. وعن خصوصية الاطراف. وعن غير
 نفس الامر. وعن غير التاميل. فالمراد بالفاظ الجوز ما ذكرناه بكونه
 قوله مع قطع النظر. مستدركا. ولو قال مجرد تصور مفهومه عن النظر
 الى خصوص المادة. ونفس الامر لكان اولى. ثبوت شئ في ذاته
 الى الحليمة. فخص الموجبة بالذكر لكونها شرف. ولكونه ملا حظا الى ان
 او عنده. ان ثبوت شئ في ذاته. فيكون ثبوت الى القصد. وهو كونه
 الحكموم الجوز او الشرط فيه. وهو خلاف ذهب اهل العقول لانه الحكموم
 بين الشرط والجوز. وعندهم جميع التسوية. او ثبوت متافاة الى
 ثبوت المتافاة بين المقدم والنتالي. مع قطع النظر عن ثبوت
 يكتسب. والمراد بان يقال يجوز العقل الصدق. والذهب في نفس قول
 العقول. او كونه من غير مدلول القول للمعقولة. في نفس الامر بان يقال اذا
 قطع النظر عن نفس الامر. الواقع كيف يجوز العقل صدقا. وكذا في هذا

قوله وباني القيود والاعظم لا يتناول القيد الا بغير لان الباني قيد واحد لا قيود ولكنه المراد بان في من القيود
قوله احمد

ولا فرق بينهما بمعنى أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة
فوالله

ووجه آن مقرر شد بگو ایس با بگری منها طهرت الاول
لکس الشانی یکله الا تجسر انه الحب ورا وکفره الاصل
سکله

ومن ذلك قوله لا في رجب العلم ووصف
سنة

محمود

و وقوعها او لا وقوعها عطف على النسبة بمعنى مطابقة النسبة وعدم
مطابقتهما على نه مبتدأ خبرها فلا يكون الا بالمراد بالطرفين المتجهين
الى النسبة ليست مقسما بل هي مورد للمطابقة كما لا يخفى . بمعنى
ان النسبة واقعة او لا تكون وقوع النسبة ممكن لا يكون مفرد احدكما
بالشهورات فيجوز ان تحقق او لا تكون بالخاص وعندها لا يكون له ان
يتحدد باذا كان بالشهورات فيجب متعلق بالخاص مع الاضافة اعني
النسبة التقيدية المتعلقة بالشهورات فيجوز ان يكون النسبة نارة خبرية
خبرية وهو المضاف مع الاضافة وهي المتعلقة بالتصديق كما في قوله تعالى
نعمي الاولين واثنان الثالث . انما معنى ان النسبة واقعة لا خلاف
في التصديق والايكليم فكل تصديق تصديقات غيرت منه كما لا يخفى
اعلم ان معنى اداء الواقع برصيد لا عراض على الشئ والاولى قوله لان ما ذكره

لا ان الحكم بانفسه لا يشترط العلم بانفسه بل يشترط العلم بانفسه
 من حيث هو لا من حيث هو كذا ولا من حيث هو كذا بل من حيث هو كذا
 فلهذا لا يشترط العلم بانفسه بل يشترط العلم بانفسه
 فيها المطابقة وهو وجوده او عدمه لا من حيث هو كذا بل من حيث هو كذا
 من حيث هو كذا لا من حيث هو كذا بل من حيث هو كذا
 بنفسه لا من حيث هو كذا بل من حيث هو كذا
 قولنا

بقوله لا بد من ان يقع النسبة او بينهما شيء لا يتبع
والا يتبع جز من الحقيقة وليس كذلك فيبقى ان يقال
لا بد من ان يقع النسبة الحكيمة او وقوعها ولا وقوعها عليكن
الخصم بان يراد ان يقع العلم بها ما يقع النسبة
فذلك ان كانت ثبوت مفهوم المعلوم
قبل العلم او بالمعلوم ما بينهما
من الحقيقة لا ما يتقبل
الاعتبار
بقوله

بطلان بقوله لا يقال بغير ارتقاء التقيض لأن نقول انها انقضت منها
عدم والملكة ليس بتقيض بل هي في العلم والجهل فانها لا يصدقان على الفاعل

اعلم ان نسبة القضية التي يحكم فيها بثبوت مفهوم مفهوم كسب حجية لثبوت الحكم في بعض افرادها وعلى الموجبة وكذا نسبية ما يحكم فيها بثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم اخر وسببها منفصلة ونسبية ما يحكم فيها بثبوت بانية مفهوم عن مفهوم اخر وسببها منفصلة لوجود الاتصال والانفصال في الموجبة

قوله
 في بعض الشرط من المتيقن ومن الحاشية الشرطية عليه
 ومن السبب ومن الحاشية الشرطية عليه ومن شرط
 الجلال على التميز ومن حاشية المير عليه اي في نفسه
 لا يسع جهلها لمدار التحقيق هذا المقام والاعلم بالام

ج م د
 ان نسبة الحكمية عند القدماء ثبوت شيء عند ثبوت شيء
 اخر على معنى تحقق قضية عند تحقق قضية اخرى وهو
 نفس الاتصال والادراك المتعلق له بلا ادعاء ولا قبول
 هو ادراك النسبة الحكمية ومع الادعاء هو المتكدرين
 وعدم ثبوت شيء عند ثبوت شيء اخر على معنى عدم تحقق
 قضية والمدر كبداء ادعاء هو النسبة الحكمية ومع الادعاء
 هو الحكم فان نسبة الحكمية صفة التي لا بد من ثبوتها في كل
 التماثل في اتصال تحقق قضية بتحقيق قضية اخرى على
 النسبة الحكمية في الموجبة التي لا بد من ثبوتها في كل
 صفة هذا الاتصال والمتعلق بها هو الحكم في جزاء القضية
 اربعة مغايرة بالذات كماله في القضية وانما المنفصلة عند
 استعداده وقوع منافاة تحقق قضية بتحقيق قضية اخرى
 منها بقاء ركوبتها مدر كبداء ادعاء على النسبة الحكمية و
 عند التماثل في الاتصال والقبول هي الحكمية لا
 هي النسبة الحكمية والاتصال والمنافاة
 صفتان تلك النسبة فهذه
 قوله عند

وان نسبية شرطية فوجود الشرط في المنفصلة مبررة والمنفصلة معنى لان قول العدد اما زوج او اما فرد فان في قول
 قول ان كان العدد زوجا فلا يكون فردا وان كان فردا فلا يكون زوجا قوله

واعلم ان نسبة المقام ثبوت امور الاول الحكم الثاني
 محسني وهو المفهوم مثلا ان حكمية قضية حكم ثبوت
 مفهوم عن مفهوم كسب حجية لثبوت الحكم في بعض افرادها وعلى الموجبة وكذا نسبية ما يحكم فيها بثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم اخر وسببها منفصلة ونسبية ما يحكم فيها بثبوت بانية مفهوم عن مفهوم اخر وسببها منفصلة لوجود الاتصال والانفصال في الموجبة

قوله ومن هذا يعرف انه الشرطية ايضا فان نسبة الحكمية عند القدماء ثبوت شيء عند ثبوت شيء اخر على معنى تحقق قضية عند تحقق قضية اخرى وهو نفس الاتصال والادراك المتعلق له بلا ادعاء ولا قبول هو ادراك النسبة الحكمية ومع الادعاء هو المتكدرين وعدم ثبوت شيء عند ثبوت شيء اخر على معنى عدم تحقق قضية والمدر كبداء ادعاء هو النسبة الحكمية ومع الادعاء هو الحكم فان نسبة الحكمية صفة التي لا بد من ثبوتها في كل التماثل في اتصال تحقق قضية بتحقيق قضية اخرى على النسبة الحكمية في الموجبة التي لا بد من ثبوتها في كل صفة هذا الاتصال والمتعلق بها هو الحكم في جزاء القضية اربعة مغايرة بالذات كماله في القضية وانما المنفصلة عند استعداده وقوع منافاة تحقق قضية بتحقيق قضية اخرى منها بقاء ركوبتها مدر كبداء ادعاء على النسبة الحكمية و عند التماثل في الاتصال والقبول هي الحكمية لا هي النسبة الحكمية والاتصال والمنافاة صفتان تلك النسبة فهذه قوله عند

قوله ومن هذا يعرف انه الشرطية ايضا فان نسبة الحكمية عند القدماء ثبوت شيء عند ثبوت شيء اخر على معنى تحقق قضية عند تحقق قضية اخرى وهو نفس الاتصال والادراك المتعلق له بلا ادعاء ولا قبول هو ادراك النسبة الحكمية ومع الادعاء هو المتكدرين وعدم ثبوت شيء عند ثبوت شيء اخر على معنى عدم تحقق قضية والمدر كبداء ادعاء هو النسبة الحكمية ومع الادعاء هو الحكم فان نسبة الحكمية صفة التي لا بد من ثبوتها في كل التماثل في اتصال تحقق قضية بتحقيق قضية اخرى على النسبة الحكمية في الموجبة التي لا بد من ثبوتها في كل صفة هذا الاتصال والمتعلق بها هو الحكم في جزاء القضية اربعة مغايرة بالذات كماله في القضية وانما المنفصلة عند استعداده وقوع منافاة تحقق قضية بتحقيق قضية اخرى منها بقاء ركوبتها مدر كبداء ادعاء على النسبة الحكمية و عند التماثل في الاتصال والقبول هي الحكمية لا هي النسبة الحكمية والاتصال والمنافاة صفتان تلك النسبة فهذه قوله عند

كقولنا لا شيء متصف وكقولنا شيء مشروط متصف وفيه نظر لان الشئ
 لا يدخل في الاصل ولا في الكلام في المعنى المتعدي حتى يقال قد علم متفاهي
 المتعدي والاول يعلم متفاهي الاصل في اذ الكلام في المثال كذا الف مائة
 وهو في الاصل حات اكل الف ولكن لا يقال انه قول لان الفقة وهو تخصيص
 لفظة الحقيقة في نفسها وانما هذا الوجه بنفسه وجدا في الفرة في لفظها
 ايضا الشئ لانه وضع ليعلم عليه فيه انه لا وجه لتخصيصه بالاثبات
 فلا ولا يقال لانه وضع ليعلم عليه بالاثبات والشئ لا يقال لانه اراد ليعلم
 عليه بالاثبات والشئ لا يقال لانه متصف وكذا الكلام في توجيه التسمية المحمول
 لانه اخذ المحمول من اكل المتعدي فيكون محققا محمول الموجبة والاولى اخذه من اكل
 الاصل حتى اعني ان اكله الوقوع والذوق فيشكل حصوله بل ايضا انما القول
 في توجيه كلام الشئ ان اراد الكسرة الى وجه تسمية اكل الاصل حتى الذي هو
 الى اخذ فحقت لا يستقيم به وكذا القول بان وجه التسمية لا يحفظ في
 اللجوء اولاً ثم تيسر راسخ في التسمية فحقت ايضا كما مر بالبحر حتى
 بعد حذفه موضوع التسمية حتى جعله قضية مثل ضرب زيد فان زيد
 موضوع مقدم لبيان اذ كان موضوعا ذكر اذ المحمول اعني القرب موضوعا
 واذ كان مقوما ذكر اذ الموضوع والمحمول عليه في التسمية واحد كقولك
 المحمول والمحلول به في التسمية بمعنى واحد لا يفرق اخذنا من الموضوع والمحلول
 بالتسمية التسمية فالمراد بالثبوت في قولهم ثبوت معنوم لفظهم اعم من الثبوت
 بطريق الاتحاد ومن الثبوت بطريق التام فمقام زيد في الكلام
 اظهر لسلطنة محله فكيف توجيه الاولية في التسمية ايضا
 انما المحلول عليه ويرسمان المعنوم والشئ ايضا في امر الشئ به وهو يقع
 الاختصاص بالموضوع بطلا اصدله وهو مذكور في المصطلح منها خاصة في
 التبرير على شرح التسمية كما ينبغي ان التسمية قسمان قسم يستلزم التبرير
 وهو المشتمل على اكل وهو قسم لا يستلزم وهو التسمية واوردها
 سؤالنا بعض مؤلفيها على تسمية التسمية الى اقسامها وهو ان لا يستلزم التسمية

ثم جاب بان القسم هو القضية المستعملة في القياس فلا بد من القضية فاما
 يستعمل في القياس وقد نعت بهذا السؤال في حاشية رسالة جهة
 البعوضه بهذا والظاهر ان المراد بالقضية في كلام المصنف القضية
 المستعملة في القياس والظاهر ان المراد بالقضية في القياس
 محتمل بقوله قال وفيه ان ما ذكره محتمل من الاظهرية لا يندفع به
 من المقبول لانه المحقق وليس الحكم فيه بل في الاظهرية الشرطية
 في انه كبر الزمان في المقولة او المذكور بقية الزمان في القضية المقولة
 ويكون المتقدم قاب كافي في الاصطلاح فعلى هذا القول تقدم في الذكر
 كفي والسؤال بقدر كبره او جوهه بسؤال مقدم وهو ان المذكور يدل
 كبره ولا يخفى كبره فيكون الشرط مقدرا وضعا والظاهر ان جاب بان
 كبره انما هو مقتضى قواعد الالفاظ ونظرا الى المقول انما هو الى
 الى الالفاظ فموجب بل من طرف الالفاظ كبره او هو المذكور انما هو المذكور
 وليس بمقدور وفيه انهم لم يمتثلوا النجاة بالكلية في هذه المادة لانهم خافوا
 من مسبب الكوفيين كما خافوا من هذا المصنف في حقهم كخشي نوع قصور لانه
 يؤمنهم انقاذ النجاة على كذوف ويحصل من مسبب الكوفيين كما عدم ما لا يثبت
 بعده من المقام فالاولى ان يقول عند قوله وانما خروضا وضعا وانما على
 من مسبب الكوفيين فليكن كثر حصول كما انه المعلوم مما مرنا به
 نقسم كناية الى التفسير الاول ما حكم فيه بالاتباع والثاني ما حكم فيه
 بالانزعاج اما كونه الاول موجبة والثاني سلبية في الاصطلاح فلم يعلم
 من الحكم في الثاني والقول بان قد علم من هذا التقوى بطوالة الحكم
 اصطلاحا على كل من الضعفاء كما قرأوا الجواب الى المعلوم مما مر وجه
 فصار كل من الحكمية والشرعية المتصلة والشرعية المنفصلة
 فيها انما التسمية الموجبة والثانية فيستفاد من المقام وهو
 انما التسمية الثانية انما هي من المات خروضا المتقدمة من انما التسمية
 قوله انما التسمية الثانية انما هي من المات خروضا المتقدمة من انما التسمية

فاری

اما اگر بخواهیم

فولاد محمد

فتی

قال صاحب المطالع فوحي به المستمعي بال
ان انا رقيق الامور مقلد الاجماع
ليس في محلي الحجة لانه الموجبة للحكمة
لا صدق اذا كانت طبيعة المتقدم من
مستقلة الشئ واجب باش لا يجهل
الجزء التزم لانه المتقدم وان كانت
بش متفكر لانه التزم وان كانت
تلك الامور من عدم
الابايعي التزم
والفريق لم
يجهل الجزم
بلا

اما ان كانوا يسلطون على عبد الله تعالى فاما الذين فاقوا فلو هم من ربح
 كذا من عند بعض واما عند بعض الاخر فلا من يستمر
 لا زوم لها واما معنى التخصيص فانها قد تجوز عنه فان السلوك على مثل
 قولك فان زيد قائم صحيح على في الرضي المحلثة ان اجتماع كلمة
 مع رتبهم الا انه لا ينطبق على قاعدة النسخ لان القضية الجارية على غير
 من لا يطابقان عليها في التذكير والذكورة وهو لا معه الا تقدم
 واما كانت هي محالة في نفسه يعني ان امكان ذلك الامور انفسها
 ليس بشرط واما اشتراط امكان اجتماعها مع التقدم كقولك كان
 زيد حمارا كان حيوانا فزوم الحيوانية لكون زيد حمارا يجمع مع شئ
 زيد واما كان لكون زيد تاما متصفا في نفسه ولا يجمع مع عدم كونه
 تاما فلا تريب في التقدم وهو لا فاقاقت كذا كان زيد
 متصلة بوجه كلية فيه رد على قوم قد ضلوا ان عصرها اي عصر
 البشرية واهلها وشخصية سبب الاجزاء فان كانت الاجزاء
 كلية كقولك الا كانت كل انسان لا حيوانا فكل كات حيوانا فكل
 كلية واما كانت شخصية كقولك كان زيد يات وهو يترك
 به فمضى شخصية واما كانت مهله فمهله ولو نظر وابعين التحقيق
 له وجدوا الامور مختلف ذلك فان كلية لم تكن كلية لا بدل كلية
 الموضع والمحول بل لا بدل كلية الحكم ونظيره من المثال وعن
 فلا يكف في التيمات لا ينظر الى الحكم بالي الاجزاء كذلك في الشخصية
 يجب ان يراعى الالزام بالحكم وكلية المتصلة والمنفصلة للزوم بينهما
 معلوم للزوم والفاذ جميع الفروض والالزام والالزام فيليك بان كل
 مع كل وضع اي مع كل حال ليس الا بواجب انسبانية زيد فاولم
 الحضي وهو احتراز عما لا يمكن الاجتماع معه عدم كونه جسميا او وجودا
 او غير ذلك وعدم كونه قابلا للحكم وغير ذلك غير جبر نفهم منه ان الاكراه
 لازم للتحقق انفسهم وفيه نظر لان عظام الدين قال في حاشية شرح الحاشية

7

بالقضاء

اعظم من العلة ان قد وان قصة بفصل الشرط
والجاء وقد مر فيهما صلة

أقضاؤه واعلم معنى عدم الاقضاء عدم علم
الحاكم بالاقضاء لا عدمه في نفسه الامر

قبوله واما ان لا يكون كذلك اى لا يكون له حكم بال
فينا يثبت على الاقضاء سواء كان له ان يقض
في الواقع او لا يكون فلما حجة التاويل عدم الاقضاء
بعد العلم بل دفع البراءة الى سبي قولنا

احمدی حدیث نبوی و شایعہ حدیث العلم سلمہ

فقد يرد ما يتعارف من انهم لما داما دامت عليهما اتممة
فما ينشأ انك لا تجد هذا مع الاخر ولا ينشأ بالانفصال
ان ذلك وبيانه ايضاً ما اوردوا على ان الكائنة اعم
من الضرورية
فانرى

الحاقه

انا قوله وجهه الحق ما دور وانه ما تنظر ادى الى لا يفتنى عدم الانشغال
 الحقيقة بما ذكره الخشني من انشاء الانشغال في فرائضه في افضى من الاكابر
 القلم الا لا يبنى الكلام على تحقيق ثم تحقيق القبول سوادا لا يفتنى انشاء
 او دوام عدم الانشغال بين هذه الحقيقة وان حقيقة في محل الشك وان
 ما ذكره الخشني من جواز تعدد الصلاة فانه في ما قيل من ان الذي
 متحقق به مرتبة والاول عليه احد في ملزوما في توضيح بقوله كيف
 ما تنقضي على ما يشعرب انما قال في ذلك لا في بيان يكون وجهه
 مذكور ان لا يفتنى التسمية الى ما ذكره رتبة في انها تنبئ عن الكفر
 بينها محل بحث وهو انه يجوز ان يكونا معلولين للحقيقة في مرتبة
 وهو قد يرد ما يقال في حقيقة تكون نسبة المحمول الى الائمة
 المطلقة هي التي يكمل فيها دوام ثبوت المحمول للموضوع او بدوام
 عنه ما دام ذهبت الموضوع موجودة ووجه نسبتها دائمة مطلقة
 فلا تنها شذوذا على الائمة او عدم نسبتها الى دوام بوقت ولو صحت

والضرورة ان الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوتها
او بضرورة سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة اما التي حكم
فيها بضرورة الثبوت فهي ضرورية موجبة لثبوت كل ما لا يتصور
بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة ثبوت الحيوانية للكلاب في جميع اوقات
وجوده واما التي حكم فيها بضرورة السلب فهي ضرورية سلبية
لثبوت ان كل كلب لا يحجر بالضرورة فانه حكم فيها بضرورة سلب
الحجيرة عن الكلاب في جميع اوقات وجوده واما وجه التسمية ففقد
علم فاعترفت اني دالما وبالضرورة كل كلب لا كاتب له وليس
كل كلب لا كاتب سحر له الا صياح مادام كاتبا فانه مشروطة عاتية
وهي قوله وتوجب الابرار الى تعذر الابرار واعلم ان النسبة بين
الضرورة والدائمة المطلقتين عموم وخصوص مطلق لان مفهوم
الضرورة امتناع التماثل النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام

مسعود بن مشقة
 الحظيرة الكونية
 حلقه فلعن القيد
 بالوقت والوصف
 في كل يوم
 الدنيا الضرورية
 والرائحة المحلقة
 فانما غرر السواد
 في كل يوم

عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن عبد
الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب بن عبد
الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب بن عبد

عنه في جملته في الأثر المذكور ٣٣

لا بد ان المحقق قدرة هذه المقدمة ومهد لها
قوله اعلم ان النسب الاربع متحقق آه فيكون
الجبور بمقدمته مردود لان نقول اننا قد راينا
لانا يوجد هو والواجب عليه ان لا يخلو وانما
المحتمل من النسبة فمستور وهو لا ينافي
اعتبار النسب في بعض المواضع بحسب
المفهوم منها اتم انا بقار
المفهوم من قوله بالعموم
والخصوص مطلقا
سلامة

أشفا من أن النسبة بينهما يجب المفهوم لا بحسب الصدق والتحقق
فالتفريع لفظي وهذا مما نسخ في جميع هذه الكلمات وبعد مر
الزمان ما وجدت عصام الدين المدفني في شرح التسمية وأما الفروع
في حاشية التمهيد مصر حين بذلك وبالله التوفيق ولو
بالفرد في ما يتوهم من أن الضرورة ما عود بحسب الذات أي
ذات الموضوع في الضرورية لا عزم منها ومرة الضرورة بالقياس
إلى الخارج عن الموضوع وهو العلة القائمة في الزائفة فيكون
الذائفة عزمها وحاصل الفرق أن الضرورة المقبرة في الضرورية
اعلم منها فتدري أن كل شيء لا يجوز أن يكون بالضرورة فأن الضرورة
في هذه القضية بسبب ذات الموضوع لا تثبت الجرد للكل ضرورة
وكل تلك متحركة بالضرورة لا تثبت دون التكون للكل
علة قائمة وعلى خارج عن الموضوع إلا التوهم موقوف مانع
فكلام المحقق كلام على السند في الحقيقة وأما الجنب الكلام ليسهل
الفهم على ذوي الأفهام وبالله التوفيق الذي بيده تحقيق
وقيل في بيان الأهمية فائدة السند القطعي للتسمية فيصدق
الذائفة في مادة المكان الانكسار دون الضرورية فيكون
الذائفة اعلم مطلقا من الضرورية أي بحسب المفهوم كما قال عصام
الدين في حاشية شرح التسمية وأما ما يجب التحقيق كما مر
أما كونه النسب بحسب التحقيق بين القضايا لا في اعتبارها
بحسب المفهوم أيضا إلا أن الأول مشهور فلا بد ما ذكره فأن
أن معنى النسبة بحسب الكل لا في نفسه وبحسب التحقيق لا ما مر من
المحقق فامعنى النسبة بحسب المفهوم فمعنى النسبة بحسب المفهوم
إلا المفهومين إذا لا مظهرهما العقل فمجرد ملاحظتها يجوز انعموا في
بينهما مثلا وان كان الواقع في نفس الأمر كسواء بحسب التحقيق بينهما
لما ذكرنا من أن الحكم ما دام موجودا دامت علة إن أمته

والمتصلة غشاة اقسام حقيقيه ومانعه اليك فقط ومانعه اخلو فقط لانه الحق اما في الصدق والكذب
 من شئ حقيقيه كقول الصدق واما زوجه او فردا لهما لا يصدق ولا يلزم بالصدق ومانعه اليك والكذب ما وحي
 موجبه وسالها ترفع الصدق في الصدق
 والكذب من كقول ليس بسبب اما لا يكون
 من الكذب لا كتاب او تركها في كتمانها
 ففري

على ما هو التحقيق فان بعض الناس يزعم ان الحكم لا يحتاج
 الى عدة البقاء وهي غير عدة الكذب عنده الشئ اما الفرق
 والكذب ما وحي واعلم ان المتصلة الموجبه الحقيقيه سواء كانت
 عن ذواته او اتفاقية الصادقة لا تتركب الا من صادق والكذب
 لا ياتي لا بجمع جزاها في الصدق والكذب فلم تتركب من صادق
 او كاذبين واما اجتماع في الصدق والكذب والموجبه المتصلة
 الكاذبة ان كانت اتفاقية فالحقيقة تتركب من صادق وكاذبين
 لان الحكم بعدم اجتماع طرفيها في الصدق والكذب ايا لم يكن صادقا
 بينهما اما صادق او كاذبا ولا تتركب من صادق وكاذب
 واما الصدق المتصل الصدق واما زوجه او فردا واعلم ان المذكور
 في مقابلة احد جزئيه اما تقيده او بساويه اما انما اعني
 او اخضع او بانه فقط على ما يتبين في موضعه والمذكور في هذا المثال
 هو الساول لانه الزوج تقيده لازوجه وهو سائل للفرق لانه الموضوع
 موجود ثم اعلم ان من فوائد هذا البحث ان صدق الشرطية وكذا
 ليس صدق الاخرى وكذا في كتمانها قد تصدق وطرفا كاذبا
 نحو قول لو كانا لفرحنا ولان اول العاشرين وقد تصدق وطرفا
 صادق بل ان صدق الصدق والكذب بينهما هو الحكم بالانفصال
 والانفصال في طابق الواقع فهو صادق وان فهو كاذب
 صدق طرفا او لم تصدق الشئ واما تركب التركيب جيل
 من الناس اى صنف والروم جيل واعلم ان هذا من فوائد هذا
 البحث ان العبرة هي ايجابها وسببها ليس ايجابا بطرفيه وسببها
 كما ان ايجابا كلياته وسببها ليس بتحصيل طرفيها وعدولها اذ
 تكون الطرفان سببين والشرطية موجبه كقول كل من لم يكن
 ان لا جادا لم يكن حجرا واما ان لا يكون لازوجا او لا فردا
 ورتبا يكونان موجبين والشرطية سببه كقول ليس الله اذا كان

في هذا البحث ان العبرة هي ايجابها وسببها ليس ايجابا بطرفيه وسببها كما ان ايجابا كلياته وسببها ليس بتحصيل طرفيها وعدولها اذ تكون الطرفان سببين والشرطية موجبه كقول كل من لم يكن ان لا جادا لم يكن حجرا واما ان لا يكون لازوجا او لا فردا ورتبا يكونان موجبين والشرطية سببه كقول ليس الله اذا كان

واما في الصدق فقط يستعمل مانعه اليك فقط كقول الصدق اما في الصدق والكذب
 وسببها ترفع الصدق في الصدق واما في الصدق والكذب ما وحي
 واما كتمانها حجرا واما في الكذب فقط يستعمل مانعه اليك فقط كقول الصدق اما في الصدق والكذب
 الان لا حجرا كان لانا لانا ليس بسبب اما لا يكون الجواب
 جسا او حث ساكن ان ايجابا كلياته وسببها ليس ايجابا بطرفيه وسببها كما ان ايجابا كلياته وسببها ليس بتحصيل طرفيها وعدولها اذ تكون الطرفان سببين والشرطية موجبه كقول كل من لم يكن ان لا جادا لم يكن حجرا واما ان لا يكون لازوجا او لا فردا ورتبا يكونان موجبين والشرطية سببه كقول ليس الله اذا كان

وانتفاء كذلك ايجاب الشرطية وسببها من جهة انجاست الحكم بالانفصال
 والانفصال سببه فتنى حكم شيوته لا انفصال والانفصال كانت
 الشرطية موجبه متصلة او منفصلة الشئ واما في الصدق فقط
 واعلم انه يجب لا يوافق في مانعه اليك مع القضية الاخضر من بعضها
 لان كل من جزئيه يستلزم تقيده الاخر لا متاع بينهما ولا تتركب
 اى لا يستلزم تقيده كل جزئيه منها لانه لا يخرجوا ان يكونا فيكونا
 كل جزئيه منها اخضر من تقيده الاخر والاعم يستلزم الاخضر
 الشئ واما في الكذب فقط واعلم ان يجب لا يوافق في مانعه اليك مع القضية الاخضر من بعضها
 الفلو مع القضية الا اعم من تقيدها يستلزم تقيده كل جزئيه منها
 حين لا يخرج من كقولها من غير علمه لاجزائيه فيكونا غير كل
 جزئيه اعم من تقيده الاخر واعلم ان ما ذكرنا من التوضيح انما هو
 في مانعه اليك وفي مانعه الفلو بالمعنى الاخضر وهو ما حكم فيها بمتاع
 اجتماع جزئيه في الصدق وجواز اجتماعهما في الكذب وباتفاق
 جزئيه كذا وجواز الاجتماع صدق اما اذا فسر بالمعنى الا اعم وهو
 ما حكم بمتاع الاجتماع صدق او كذا من غير تقيده لغيره جاز
 تركبهما من قضيتيهما منها ذلك ومن قضيتيهما او مساويه
 وهو الشئ ومنه يعلم اى يعلم من تركب الشئ في المنفصل
 البير الحقيقيه بان اخذت فقط الشئ كذب فيها سببه اى سببه
 حث اليك اى رفع الصدق في الصدق وصدق سببه منع الفلو لما مر
 من ان تقيده كل جزئيه يستلزم عيده الجزا الاخرى في الحقيقة
 لاجزائيه منها كاشجر وكجرح وكل ما ذكره صدق فيها موجبه منع الفلو
 كذب فيها سببه اى رفع الصدق عن الكذب فيكونا ذلك الرفع
 تقيده لاجب منع الكذب وصدق سببه منع اليك لما مر من جواز اليك

قوله كذب فيها سببها لا متاع اجتماع التقيده
 وكذا الحكم في كل سببه مع موجبهها قولنا
 ما ذكرنا من التوضيح انما هو في مانعه اليك بالمعنى
 طرف الصدق فقط واما زوجه او فردا او الوحد
 الا اعم واذا الوحد يكون مانعه اليك بالمعنى
 منفصلة حقيقيه نفس
 الباقى عليه

فیری

قوله وصدق سائبة منع الكفو لان الكفو لو كان في الصدق
فقط الا في الكذب يصدق فيها رخص الكفو في الكذب وهو
سائبة منع الكفو قوله وصدق سائبة منع الكفو لان الكفو لو كان
في الكذب فقط اي دون الصدق يصدق فيها رخص الكفو
في الصدق وهو سائبة منع الكفو قوله وكذا امر بجانب لستهما
اي من كل مادة صدق فيها سائبة منع الكفو كذب فيها موجبة
لا تمنع الاجتماع بين التخصيص وصدق موجبة
منع الكفو وكل مادة صدق فيها سائبة منع الكفو
كذب فيها موجبة وصدق موجبة منع الكفو
قوله صدق بين تخصيصها منع الكفو
لان اذا لم يصدق بينهما منع الكفو
يعتزم الكفو بينهما والكفو
عنها يستلزم صدق
الخصيص لا تمنع
ارتفاع التخصيص
وقد كان لا بينهما
منع الكفو
بل من
فلا تامل

Live

منع الخلو بين العينية كما في الكون في البحر وعدم الفرق وصدق
منع الجمع بينهما تقيضهما الى عدم الكون في البحر بل الكون في البر والفرق
شكلا قد مرث لهما مطابعا في الكيفية لكون الاسباب منع الجمع بها
التقيض كحسب الاسباب زيدا اما لا شجر واما لا حجر فانا لا شجر ولا حجر
يصدق لا على زيد فيكونا ث الاسباب منع الجمع وصادق ايضا
عند صدق موجبة منع الجمع بهذا العينية كخز زيدا اما شجر و
اما حجر فيكونا لا موجبة منع الجمع وصادق ايضا فيكونا لا متقيض
في النوع وهو منع الجمع لا يقال لا وجه تخصيص الحق بالية لانا
الموجبة صادقة ايضا لانا نقول انظر ما خفي واخفى ما ظهر لانا
الحق والنوع يو علم كذب الاسباب وقد ظهر بهذا الاصل موجبة
منع الجمع وان المتوكله منه سببه وصادقة ايضا اما لا كان
الاصل موجبة منع الخلو فهو منه الشئ اما لا شجر واما لا حجر فالحقيقة
المتوكله من تقيض طرفيها سببه وصادقة ايضا كحسب هذا
الشئ حجر اما لا شجر او ما منه الشئ بقر علم ان الحقيقة المتوكله المتوكله
لا صدق في الكيف تكونا في الحقيقة لا حقيقة في النوع كلف المتوكله
الحقيقة لا صدق في الكيف فانها تكونا موافقة لها في النوع ويجوز لكل
واحدة منها صادقة ايضا والله اعلم الشا جزا وثلاثة ائى تكونا
المتوكلات ذات جزا اكثر من امانية والمتوكله ككون في الشرع
او غيرت بية ككون هذا العدد ثمة او ارتفع او حصة ويعلم جزا على
ما شرع المطالع وجزا من كونه المتوكله على الشئ ولله والغير
المتوكله فاذالم يكن متوكله حقيقة العينية فلا يتصور ان الشا جزا
ان تأمل الضوابط ترك قيد السعة بل الضوابط الاخر اذ لا تصور
لشئ مثلا وليس ان يقال ان ذلك من اجل البديهة فغير كسورة
راجع الى مطلق العدد المذكورنا ضمن المجدد وحرف العبارة عن النظم
منه كسورة العينية شئ وليس التفتت بوجه اخر وهو ان اضافة الكسورة

بنوع الجمع بين العيني والنفسي الى الوحدة الحادثة
 بين النفسيتين في الارباب والتسبب بالانكسار في النفس
 او بالتسبب في قوله في الحوادث السابقة المتغيرة في النوع
 الى قسامة من الجمع بين النفسيتين عند صدق بوجه
 من الجمع بين العيني وبأنه نوع الفهم بين العيني
 عليك بالاعتناء في الاستدلال
 قول الله

وقد يكون التفسير في ذاتها غير كافية أو أكثر كقولنا العدد
أنا زائد وأنا نفس أو سوا الكلمة أنا كم أو فعل أو حرف
والأكثر التعريف أنا زائد أو أنا أو أرض أو ماء أو كل شيء
أو جنس أو فصل أو خاصية أو عرضة نام أو مثل الكسب بلسان
الإنسان عدد العدد في ظرف فاعل الزيادة والتقصير
والسواء لا يراى برباع معانيها اللغوية بل المراد
معانيها الاصطلاحية فإما كل عدد
يزيد المجتمع من كسور التثنية عليه
فنا

بسمي زائد اثنا عشر دال قصه ناقصه كذا ربه والى
 م ويا كاسته منذ في المنفصله الحقيقيه اما مائه الف والركبه
 منه اكثر منه اشبه فلفقت اما لا يكون منذ النسخ ولا جوا
 اول الشجره اول جونا واما مائه الف فلفقت اما ان يكون
 منذ النسخ الشجره او جونا او صونا
 ف ن ر

ولم يتعدنا فيه لان العلم الشامل على ان يكون المراد به ان التحقيق هناك
تفقد المنفعة وان يكون المراد به ان هناك منفعة وحكمة كافي الوجوب
منه

مسئلة واحدة قد ظهر ما مر عدم الكفائات وايضا ان الكلام لا
المنفصلة التي هي ذات اجزاء فان كانت تلك الكلام بعض الاشياء
حقا فاشبهه فيه وثالثها ان لا يخفى عليك ان الكلام في الحقيقة
المنفصلة الحقيقية التي هي ذات اجزاء والا بدو جزئيين منها انما
حقيقت وقد مر ان الشرط ان يكون الجزء الاخر بغير الاول و
لا يخص منها كافي فانه لا يقع على ما قالوا وهذا الشرط منقود
في المثال المذكور لان بغير الاول من الثاني من
الانقاص ومنه السواء الباقى ومنه وجه غير ما ذكره كفى وهو
جواب عن الكل الى جواب عن الكل في الحقيقة والى ان يكون
مع الشرط وهو لا مما ذكر من عدم الكفائات في الثاني ومن
الافتراض بالمنفصلة الحقيقية في الثالث وهو لا يشترط
بمسألة جواب بالكل والتميز بربوبية الله لا فاشترط في التركيب
الظاهر اذ لا يستعمل في العلوم والاثبات على ان التركيب الظاهر
لا يخفى على احد ولا ينبغي ان يجعل مسئلة ومعرفة لدار الحاضر
والا فالا منفصلة ان تروى الكلام السائل بانها لا انفصال يكون

[illegible]

لا خلاف بانساخته الحقيقة في ذاته وهو لا يشترط
 بحسب الشك جواب بالكل والتميز بمراد عليه انه لا شئ في التركيب
 الظاهر ان لا يستعمل في العلوم والادوات على ان التركيب الظاهر
 لا يخفى على حد ولا ينبغي ان يجعل مسئلة ومركبة لادراكه
 لا يشك وانما لا ننقل ان لا ترجع الكلام السلك بانها لا خلاف يكون
 لا خلاف بانساخته الحقيقة في ذاته وهو لا يشترط
 بحسب الشك جواب بالكل والتميز بمراد عليه انه لا شئ في التركيب
 الظاهر ان لا يستعمل في العلوم والادوات على ان التركيب الظاهر
 لا يخفى على حد ولا ينبغي ان يجعل مسئلة ومركبة لادراكه
 لا يشك وانما لا ننقل ان لا ترجع الكلام السلك بانها لا خلاف يكون

والحق ان المراد بالانفصال ان كان الانفصال واحدا لا يتحقق الا بين جزئين وان كان مطلق الانفصال فيحقق بين جزئين
والكثر في اللفظ المشقة فنرى

قوله والحق ان خرمه المبالغة في القول على ان يكون المعنى
من قول العدد وانما زاد او نقص او مسا ومنه ان يكون
لا يتحقق في العدد ولا في العدد ومنه ان يكون
بين كل جزئين انفصال ولا يكون الا في كل جزئين منها
لا يتحقق ولا يرتفع وان كان محتملا وهذا المعنى انفصال
واحد وجد بين المجموع قول اهل

اي كثر المسمى به بحال ليس المراد بالتركيب من اكثر
هو التركيب كسب الحقيقة حتى يتم الوجه الشدة
بل كسب اللفظ وقد تر بيان حقيقة الحال صله

وكذا يمكن ان يكون المعنى من قول ان لا يكون
الشيء لا جزءا ولا كبرا او لا يكون ان المجموع لا يرتفع عن
الشيء ومن قول ان لا يكون من الشيء جزءا او كبرا
او لا يكون ان المجموع لا يرتفع عن الشيء مع قطع النظر
عن الانفصال بين كل جزئين فيها فيكون المراد
ذلك ولا يمتنع ان يرتفع من الوجوه المذكورة اذ كل
منها معنى على غير الانفصال بين كل جزئين منها
كما يعرف بان كل الصادق فيكون تركيبها من اكثر
من جزئين كسب الحقيقة لا كسب اللفظ

قول اهل

وجهه ان المحكوم عليه وبه الشرطية مطلقا لا يرتفع
قضية والمجموع مفرد وهو غاية الظهور والحاشي اخبر الحقيقة
عن كونها منفصلة فاقول وانفصل صله

كله مقبولة ومن هذا الكلام انما سئل وهو ان لا فرق بين منفصلة
في عدم تركها من اكثر من اتم فرقا وقالوا ان الحقيقة لا ترتك
من اكثر من اتم فرقا وقالوا ان الحقيقة لا ترتك
والحق بين الفرق المذكور غلط والقول بالتركيب مفصل لا
ان مجموعها لا يتحقق في العدد وفيه ان هذا الكلام لا يمتنع
لا منطوقه لا منطوقه في الشرطية المنفصلة هو ان كل مجموع المنفصلات
بين القضايا وعدمها على ما قالوا وما ذكره كحاشي حاشية منكم الحاشي
وما ذكره من ان ويرجع المنفصلات كلها الى الكلية وموحد
ولا يمتنع كسرها في لاف جات لا لا يمكن الاستشاد والاف العدد
فيه ان احده عشرة او ثمانية عشر عن كل منها الا ان يكون المراد بالعدد
الموضوع حال الكسور ويكون القضية معللة اعلم من ان يكون
فيه ما قرره استلزام كون الكبر والآخر نقض الاول وموحد
في المنفصلة الحقيقية لا يتحقق ان لا قالوا اني مانعة الجمع والمنفصلة
الحقيقية ولا يرتفع ان لا قالوا اني مانعة الكسور والمنفصلة الحقيقية
ومن هذا المعنى انفصال واحد وفيه ان الحكم في المنفصلة انما هو
بوقوع المنفصلات بين القضايا في الصدق والتحقيق وبسبب على ما قالوا
ان تران المجموع ان كل الجزئين فيها انها حاشية لا منفصلة المجموع
لا يتحقق بل الجزئين منها يتحقق وفيه ايضا ما تر فيكون المراد بذلك
وقد عرفت انهم عرفت المنفصلات وصرحوا بان الحكم فيها بوقوع
المنفصلات بين القضايا صراحة وكذا على معنى الشرط وما ذكره
الحاشي معنى لازم حمل بسبق في المنفصلات ان ليس الحكم الا بالفاة
بين القضايا على ما قالوا في قوله بالجملة توجيه الحاشي لا يوافق لغيرهم
وبما تم من في المنفصلات فتبصر بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ فوجه
الشرطية يخرج من الحق ان الشرائع انما هو في التركيب كسب الحقيقة الا ان يكون
بسط لا يمتنع فاقول ان المطلق الحق ان الشرائع من المنفصلات لا يمكن ان يكون

منه موضوع حال الكسور ويكون القضية معللة اعلم من ان يكون
فيه ما قرره استلزام كون الكبر والآخر نقض الاول وموحد
في المنفصلة الحقيقية لا يتحقق ان لا قالوا اني مانعة الجمع والمنفصلة
الحقيقية ولا يرتفع ان لا قالوا اني مانعة الكسور والمنفصلة الحقيقية
ومن هذا المعنى انفصال واحد وفيه ان الحكم في المنفصلة انما هو
بوقوع المنفصلات بين القضايا في الصدق والتحقيق وبسبب على ما قالوا
ان تران المجموع ان كل الجزئين فيها انها حاشية لا منفصلة المجموع
لا يتحقق بل الجزئين منها يتحقق وفيه ايضا ما تر فيكون المراد بذلك
وقد عرفت انهم عرفت المنفصلات وصرحوا بان الحكم فيها بوقوع
المنفصلات بين القضايا صراحة وكذا على معنى الشرط وما ذكره
الحاشي معنى لازم حمل بسبق في المنفصلات ان ليس الحكم الا بالفاة
بين القضايا على ما قالوا في قوله بالجملة توجيه الحاشي لا يوافق لغيرهم
وبما تم من في المنفصلات فتبصر بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ فوجه
الشرطية يخرج من الحق ان الشرائع انما هو في التركيب كسب الحقيقة الا ان يكون
بسط لا يمتنع فاقول ان المطلق الحق ان الشرائع من المنفصلات لا يمكن ان يكون

ما جاز

ولا يخرج من الانفصال بغيره في احكامها على الطريقة الانفصال وان فخر على الحقيقة على ما هو وسبب ان ب انفصال
انما نقض ان من جملة احكام الانفصال ان نقض اموال المنفصلات يخرج اختلاف المفردات كسب اللفظ ومفرد
وقضية بالاجابة والسبب يخرج اختلافها بالكل والشرط والعدد والتحصيل وغيرها فنرى

من اجزاء فوق الشبها الشش وان كان مطلق الانفصال لا
يفرد ان لا فائدة فيه لان التركيب كسب اللفظ من اجل السببية
ولا يتحقق الى الشبهة ايضا كما تر غير مرة الشش على المطلقات
اخره بعد الموضوعات فان شئت منها لم يذكر في الكتب والله اعلم
بالصواب والعدد والتحصيل لا كان حرف السبب جزءا من
الموضوع او المحل سبب القضية معدومة فان كان جزءا من سبب
معدومة الطرفين وان كان جزءا من الموضوع سبب معدومة الموضوع
وان كان جزءا من المحل سبب معدومة المحل كذا لا في جمادى واجداد
لا عالم وان لم يكن حرف السبب جزءا من الموضوع والمحل سبب حقيقة
ليشمل جميع الصور المذكورة واعلم ان الكلية والشرطية قد انا
كان احد في موجبة والاخرى سببية كما لا يخفى ان الاول عبارة
الاختلاف بالكلية والشرطية والثاني ان الاختلاف بالكلية السبب
انما يخرج من عدم التفرقة بذلك التبع بان الاول دون الثاني فلهذا
الكلام في العدد والتحصيل في زعم البعض والترغم مطية الكذب
ولذلك قال والتحقيق غير ذلك قال بوالشيخ الظاهر ان نقض في الاصطلاح
اعلم من ان يكون في الوفا با او في المفردات ايضا والاصل في الاستشاد
الحقيقة وبوتيد قولهم نقض كل شيء رفته وجعلهم مطلقا نقض من
الف م التباين ولا بد من تحصيل المعرف طعن بان نقض الذي هو
مر احكام انفصال بقرينة ان الكلام فيها وانما تريت نقض المفردات
فتروك لا كلفا بقرينة في ضمن ما هو المشهور من ان مطلقا نقض
والنقض لا لا يعرف بالمقابلة ان الاصطلاح لا يعلم بالقياس وكيف
لا يكون ان نقض الحقيقة ما هو في الوفا با او الاطلاق على ما في المفردات
على سبيل الجاز المشهور في مخرج به الحق الشرط في نقضه وبوتيد ما تريت
بما بينهم ان انهم لا نقض لا يكون ان نقض مشترك لفظيا بين
نقض الوفا با ونقض المفردات انتهى فلا حاشية لثبته الا ان الشرائع

قوله يخرج اختلافها الى اختلاف القضايا بالكل
والشرط لا يكون احدهما حاشية والاخرى شرطية
سواء كانت موجبة او سلبية او فلتبين بالاجابة
والسبب والعدد والتحصيل لا يكون احدهما
مفصلة والاخرى معدومة سواء كانت موجبة او سلبية
او فلتبين ان لا اختلاف بالكل والشرط والعدد والتحصيل
يشمل على جميع الصور المذكورة قوله وغيره الى غير ذلك
الشرط والعدد والتحصيل مثل الانفصال
والاطلاق والتوجيه الى غير ذلك
قول اهل

لان نقض الشيء سلبه لا عدوله فنرى
قوله لان نقض الشيء سلبه ان كان في زعم البعض
انما ليس الشيء وعدوله نقض والتحقيق غير ذلك
قول اهل

ان راي تزييفه فقال في ان يقتضيه السلب لا عدوله بنا ، على ان المتناقضين هما المفهومان المتماثلان لا انهما
اجتمعا عا وارتفا عا والسلب مع عدوله وان كانا متماثلين اجتمعا على السلب بمتماثلين ارتفا عا عند عدم الموضوع
القيمة انما هي بغير المتناقضين في انهما مفهومان متماثلان فيس
لذا انهما اداة في التحقيق والاستدلال كما في النفا يا واما

في المفهوم باننا اذا قبلنا احداهما الى الآخر كما
في نفسه استلزاما من جميع ما سواه في يكون
السلب وعدوله كاللثام والاثبات لا يقتضيان
لكن ذلك التفسير بعيد غاية البعد قول احمد

المعقول والاشارة الى التخطي والحقيقة والمجاز في ان المتناقضين
تساويهما في الحقيقة لان في هذه الاصول تخرج الثالث على الثاني في جميعها
وتفصيل المعرف ضيق والتحقيق ربيع السلب الى حقيقة كنهها
بشبهة كنه في شمس المتناقضين السيد المحققين وقد علمت ان ابا الشيخ لا يفرق
بكونه حقيقة بغير ذلك الى غير ان مقتضى بين العدم والوجود
الى تزييفه الى وجه كونه مرتين ، بن ، على ان المتناقضين وبنه
نظرا لانه استدل بالتميز في التاميم او السلب المتناقضين في مقتضى
في الاصطلاح فيه وهو ما لا يجوز ان يكون ثوبا لغيره والعدم فيه
ان قد علم ضعف استدلاله فلابد في التحقيق كالباح وبكس ان يقال ان في لغة
فقط التميز اولى من في فظة لانه اطلاقا فيهم فاما على اجتماعا وارتفا عا
الى في جميع الازمنة والاحوال الى بتفصيله فاولها انهما فان مقتضى التميز
لا يتحقق عند التماس وهو لا عند عدم الموضوع كقولنا
ولا كما تبين ان المولى موجودا فاما انما كانا معا لان ثبوت السلب في
فرع ثبوت التماس وهو لا بعد غاية البعد لانه يستلزم ترك
النفا المتبادر بانها با مر مستلزم هو تفصيل المعرف ثم لم يكتف
بقوله التماس على السلب وسجوله بعيدا عنها بل في البعد غاية البعد
للمبالغة فكذلك انما يكون خطا ، وفيه نظر المقدم السليم هو اصل
البعد ولا المبالغة كيف وقد ادعى ابو الشيخ ظهوره في مقتضى
للمفردات ايضا كما هو صرح السيد السند قدس سره بكونه بعيدا
ولم يزد عليه شيئا على بسببي قيل فيه انه لا يقتضي لاثبات
في الاصطلاح انتهى فلهذا التاميم ليس هو اصل البعد وهو لا قال
شراح الفسطاط للسلك تركه الا في الذي تعلقه المقول بالقبول
بل ضرورة مستقيم بل في قوة الخطا عند المحققين اذ في
الاصطلاح وخطا انما يكون بتركه الا في با ضرورة انتهى في
فقطه انما قولهم لان نشأ في الاصطلاح ليس على اطلاقه واعلم ان

فقطه افتام الاول الثاني في في المفهوم باننا اذا قبلنا احداهما
على ان اخر كان في نفسه السلب بعد من جميع ما سواه كاللثام
والاثبات لا الماخوذ ان على الوجه المذكور مقتضى وبنه
المقتضى يقتضيان كل شيء رفعه والثاني ان اعتبارا في مفهوم
صحة قد علمت ان كان حرف السلب لا يدخل عليه رافعا لذلك الخطا
وكالانما انما يجب مفهوم الانسان السلب في سلبه عنه فلهذا انما
المفهوم ان المفرد ان يقتضيان في المعنى مقتضى ان عند اجتماع
الاشتراط لانه لو لو حفظ مفهوم صحت في اللثام والمفهوم سلب
وقب الى ذات واحدة لم يكن اجتمعا فيها وارتفا عنها
لان كل مفهوم سواهما يصح في عليه انما انما او يصدق عليه
انما ليس بان لا فلهذا الا اعتبارا مفردا لا مقتضى انما في مفهوم
يستعمله الاول التميز بمعنى العدم ولا يستعمله الثاني في التحقيق
بمعنى السلب والثالث التميز في اللثام لا بما عليه لاهيات مقتضى
ايضا على ما في حواشي التميز ثم قال السيد المحقق انت جدير
بالا الاول ليس يقتضيان حقيقة الا على ذلك التفسير البعيد واما
الثاني والا كان حقيقة لكن الثاني مقتضى بينهما في قوة ان مقتضى النفا
فقد رجع ان مقتضى الحقيقة بغير المفردات الى ان مقتضى النفا في ذلك
مقتضى الثاني مقتضى باختلاف الحقيقة وصرح بعضهم بان مقتضى
في التهورات انتهى كلام السيد المحقق في مقتضى الثاني مقتضى الحقيقة
يدل على ان الثاني مقتضى الوجود الحقيقي الى في التهورات في مقتضى الثاني
الثالث اعني الحقيقة والمجاز والمقتضى بين السيد المحققين واختار
المقتضى ابو الشيخ الا في الاول اعني الاشتراط المتكافئة لان حمل لاثام
الثالث مقتضى العدم ومرا احكام النفا على السلب كما روي او جملته
عما افاض عليه اولى من توجيهه اطلاقا فيهم في مواضع عديدة وحمل مقتضى
في باب المفردات على انما الذي هو مقتضى الاصل لا انما في باب درمها فيهم

احد على مدحيه ففقد المحرر والاخرى مدحيه سائر المحررين
و على ما حكاه في كتابه ولذا لم يزل مقتضى بينهما على
فالسيد المحققين في غاية الكثرة على ان السلب مقدم
سلبه

ان راي التزييف

لم يكلما، جنتي فيها ولا أرضها، عمرها على لانه كل مضموم

سواء اطلق بعدد في عليه ان كان او بعدد في عليه ان لم يكن
بان لا ينفذ الا في رعي مقرر الا في مقرر لا كما ان المقتضى
المتبين مما يجوز في مقرر والقوم المستعمل في المأخوذ
بهذا الموجه يقتضي بمعنى السلب في مقتضى ما يقتضي مقتضيات
ليس كما في مقرر في مقرر المقتضى عنه وعليه ان يكون عنه
بان مفهوم المأخوذ بهذا الموجه واما كما
يقتضي بمعنى السلب في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

الحق في بيده المودود التي تفضل
النظر في قلبك عرفت
انها قضت بانه افكار
العلمانية وضع
بعضها بانه لا
تتفق في النظر
كذلك حقيقة الحق
قد سخر به
هو انما شرح
المعنى
قولاً

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

W

عليكم على ما في شرح القسطنطين فانت قض بالحق والقضاء بالقدرة
التقضي بالمفردات فظهر ان المراء بالرجوع الى عادة التقضي داخل
تحت التعريف فيكون انما قض القسطنطين ما هو في التقاضي والحق على
المفردات على سبيل المجاز المشهور كما هو في التحقيق الشرعي في تعاريفه
على ما قال ابو الفتح في حاشية الهندية واما ما افق لما ذكره السيد السند
في حاشية التجريد وفيه نظر لان الكلام في اصطلاح القوم واما انما
التقضي على المفردات فما هو على الوجه الثاني حقيقة او لا وكما قدس
سره بشعر الاول لان قوله قدس سره وانما خبر بان الاول ليس بتقضي
حقيقة الا على ذلك التفسير السعيد واما الثاني والا كما انما انتهى
التقضي تدل على ان انما التقضي عليه حقيقة بدليل القابلة قال في حاشية
الوافي بين المفردات المذكورة من قض في الاصطلاح كما خالف في
بينما التقضي فانه من مشهور التعريف لانه على الرجوع فلو كان
الامكان لان انما خالف في انما يقضي كونه التقضي المذكورين
والمفردات المذكورة من قضتين على السوية والى هذا انما
يكون الواجب عنه فلا وى ما قال ابو الفتح من انما المعنى فانما
انما كمالا انما المعنى ما يكون المفهوم واحد انما انما
بينما التقاضي وانما قض بين المفردات واذ كان انما التقضي ما
المفهوم متحد او يكون الواقع ايضا متحد وافي ذلك المفهوم الواحد
قلت قارن مع القسطنطين بعد تعريفه لا عراض المورد على التعريف
المشهور فالطريق في تعريف انما قض الا يقال هو اختلاف مفهوم
بالموت والاشياء بحيث يقتضي انما تحقق احداهما واشتاء الاخر
قلت مفهومه بشكل التقضي والمفردات انتهى وقد صرح السيد السند
بكون انما في معنى غاية السعد معنى كمال المفهوم دولة القدر في معنى آخر
قلت قض وجود انما التقضي في حاشية المطالع وكلامه في حاشية التجريد
منه على التحقيق وهو انما قض بالحق والقضاء بالقدرة

قولہ بعد

مولا محمد

الحمد لله

فشاری

فصل دوم

فشاری

الحق في

مجلس

بکلف الخمره النور سكرای بافتق پس سكرای بافتق
والسکر الجوز بافتق الزنجبی سودای بفتق پس بسود
ای کلمه
فشاری

و جبره انه بس كمجرة كصيد الماوى بل تحيد المقوم
ايضا فكلهم القيد مردود عليه

[illegible]

قوناق

[illegible][illegible]

معقولاً لا محالة معارضة للتدليل المطوى لآيات الاختلاف أي
 صورة الاختلاف الأول كما صدق أحدهما وكذب الآخر لذلك
 باختلاف المكان الأمر كذلك في جميع الصور وليس الأمر كذلك
 في زيد بن زيد ليس بخارجاً بل هو فأن صدق كل منهما
 يلزم كذب الآخر فيختلف المقنوم الأول وكذلك الثاني
 من غير مرة الجسم مغرق للبصر من الفرق بالغا الجملة يدل
 في ذلك قولهم الأسود جامع للبصر أي مع السوداء وليس جامع
 السوداء فيستدل منه أن البصر لا يستقر على البيضاء كما لا يكفي
 لا يقتصر على حقيقة المضاعف بل هو كقولهم تروى ومطوق
 في بعض النسخ على حقيقة الفصول فانها أي الوحدة الثمانية
 المبني على أنهم قصدوا الكثرة العدد المذكور وهو مائة فيكون
 موافقاً للعداء التبيين على ما ينبغي التماسه والقضيتين من الأمور
 لا الكثرة عليها الظهور أن اختلاف الفصول والتجزؤ والكل
 لا يفرها مما لا يعد ولا يحصى رتبة الفصول وهو على من له أدنى تبحر

قوله وانما هذا صفة اى وان لم يتغير وصدق النسبة الكلية فلا يفسد شرط تحقق التفاضل فما ذكره من الوجودات الثمانية بل لابد
منه وصدق الصلة والاشارة بالفضل بل والمميز الى غير ذلك وانما وصدق النسبة فمستلزم اياها ايضا وقيل المميز وصدق لفظ الموضوع
والسبوتى في مودودة اياها والحق في الشرح انما هو انما يربى بصدق الموضوع والمميز والاشارة وجعل كلمة اياها راجعة اليها وكل
منها لا يربى عن نفسه قولا

وقد صرح مصمم الدين في حاشية شرح التسمية بانهم يريدون بالحكم والمميز والمميز
الوحدانية بغيرها لعدم دخولها تحت القسمة وتبرؤا من الحال
والاشتراك فانما يربى بان جعل تحقق وحدة النسبة في كل موضوع اعتبارا
النسبة فيكون قوله اعلم ان الوحدة استلزام تحقق الحكم الشارح والابرار عليه
كما توفى كما يدرى عليه سبب في كلامه وهذا سلم ويرد عليه انه لا يثبت
لانه وصدق النسبة في اشتبه على المتعلم وصدق الشرط التي هي علامتها
فانها كما يدرى على المتعلم كما قرأ في كلام الشارح الجدير بالمميز وصدق النسبة
فانما هي اعتبار الشرط الغير المحصور في ذكره فانه الى وحدة النسبة راجعة
في الاصل الحق فانه لا يفتى حتى لا يفتى الشارح لانه لا يفتى
بفتح الواو والى وان لم يتغير وصدق النسبة الكلية بانما اعتبر تلك الوحدة
النسبة في مودودة اياها على معتبرها الا حصر شرط التفاضل في الثمانية لا يربى في كل
اعتبار وحدة النسبة الكلية باستلزامها جميع الوحدات كلها كما
بل لابد من وحدة الصلة او موطأ مع ظهوره كيف خفي على القدر
فهم لا يريدون بالحكم والمميز والاشارة الى المذكور استلزاما لغيره وقيل ان
على هذه الشرطية بانما اعتبرها بترتيب على تيقن الشرط اياها لا يفتى
انما اعتبر وحدة النسبة وجعلت هذه الشرطية انما يربى بالحكم
فما ذكره من ان مفهوم الشرطية بغيره عدم الترتيب وانما تقدم هذه الترتيب
منه الواقع كما مر اننا من ان الوحدانية المذكورة شرط تحقيق احد
النسبة الكلية التي هي مورد ايجاب والسبب فكيف يصح عدم اعتبارها
بمنه ثم لا يفتى عليك ان المراد بالنسبة الكلية النسبة بينه وبين كل واحد
مبنى على من يثبت اعتبارا في كل اعتبار وصدق الحكم والموضوع
مستلزم في الشرح والاولى على كل في شرح التسمية وهذا قول الشارح
كما ان وصدق النسبة الكلية قول الشارح وانما اعتبرها بالوحدانية
قول الشارح وكذا في شرح التسمية وقال مصمم الدين ان القول بالنسبة
قوله جماعة انتهى وقال شرح المطالع هو قول الشارح في تحقق قوله

في الترتيب

فانما هذا صفة اى وان لم يتغير وصدق النسبة الكلية فلا يفسد شرط تحقق التفاضل فما ذكره من الوجودات الثمانية بل لابد
منه وصدق الصلة والاشارة بالفضل بل والمميز الى غير ذلك وانما وصدق النسبة فمستلزم اياها ايضا وقيل المميز وصدق لفظ الموضوع
والسبوتى في مودودة اياها والحق في الشرح انما هو انما يربى بصدق الموضوع والمميز والاشارة وجعل كلمة اياها راجعة اليها وكل
منها لا يربى عن نفسه قولا

في الترتيب وسبب الفرق من المحقق ايضا وقال مصمم الدين لم يثبت
في شرح المطالع على خطائه ونسبه في شرح التسمية انتهى واقول الحق
التحقق عند الشارح انما لا يشهد بصدق تحقيقه واختارنا لكل كتاب ما
يناسب المقام فيقصر البواقي مودودة اياها فانه وصدق الموضوع
يندرج فيها وصدق الشرط وصدق الحكم والمميز وانما وصدق الحكم
يندرج فيها وصدق الترتيب وصدق الحكم والاشارة والاشارة والاشارة
كذا في شرح التسمية وفيه نظر لان تلك الامور كما يربى اعتبارا
بموضوع كذا في الشرح اعتبارا للمميز واقفه عند علمه التفتت فادرج
تخصيصا بالموضوع وبعضها بالمميز على ما في المحاكمات ونسب المطالع
وعند الشارح بانما اعتبرها بترتيب على ما يربى الحكم منها الشارح
ابعد على ما في الشرح كما ان تفتت وهو كذا في المحاكمات
الى تفتت عظيم وقد صرح بانما اعتبرها على ما يربى الحكم منها الشارح
وتفتت على الحكم لانه انما اعتبرها على ما يربى الحكم منها الشارح
على تفتت عظيم لانه انما اعتبرها على ما يربى الحكم منها الشارح
وتفتت في مقابلة التفتت الى التفتت بالطرف والتفتت بالحكم على
قال المحاكم اياها التفتت وانما اعتبرها على ما يربى الحكم منها الشارح
الوحدانية الى وصدق النسبة الكلية سلك من عند التفتت والاشارة
لانما اختلف التفتت ويوجب اختلفا بغيره فهو كذا في التفتت لانه يكتسب
ارجاء الترتيب لانه لا يفتى الى وصدق الطرف لانما يفتى لانه يكتسب
التفتت في البعض لا يوجب ايجابا في الكل كذا في حاشية
شرح الترتيب وما نقله في حاشية شرح الترتيب مع هذه
الشرطية الى الامور الثمانية بغيره سلك من عند التفتت والاشارة
انما هي في المحاكمات لانه لابد في الموضوعات مع هذه الشرطية التفتت
عاشد وهو الاختلف في الجملة مع هذه كذا في المحاكمات والاشارة
التفتت في ناقصا الشرطية فانما يربى الى الموضوعات جميع الافراد

في الترتيب وسبب الفرق من المحقق ايضا وقال مصمم الدين لم يثبت
في شرح المطالع على خطائه ونسبه في شرح التسمية انتهى واقول الحق
التحقق عند الشارح انما لا يشهد بصدق تحقيقه واختارنا لكل كتاب ما
يناسب المقام فيقصر البواقي مودودة اياها فانه وصدق الموضوع
يندرج فيها وصدق الشرط وصدق الحكم والمميز وانما وصدق الحكم
يندرج فيها وصدق الترتيب وصدق الحكم والاشارة والاشارة والاشارة
كذا في شرح التسمية وفيه نظر لان تلك الامور كما يربى اعتبارا
بموضوع كذا في الشرح اعتبارا للمميز واقفه عند علمه التفتت فادرج
تخصيصا بالموضوع وبعضها بالمميز على ما في المحاكمات ونسب المطالع
وعند الشارح بانما اعتبرها بترتيب على ما يربى الحكم منها الشارح
ابعد على ما في الشرح كما ان تفتت وهو كذا في المحاكمات
الى تفتت عظيم وقد صرح بانما اعتبرها على ما يربى الحكم منها الشارح
وتفتت على الحكم لانه انما اعتبرها على ما يربى الحكم منها الشارح
على تفتت عظيم لانه انما اعتبرها على ما يربى الحكم منها الشارح
وتفتت في مقابلة التفتت الى التفتت بالطرف والتفتت بالحكم على
قال المحاكم اياها التفتت وانما اعتبرها على ما يربى الحكم منها الشارح
الوحدانية الى وصدق النسبة الكلية سلك من عند التفتت والاشارة
لانما اختلف التفتت ويوجب اختلفا بغيره فهو كذا في التفتت لانه يكتسب
ارجاء الترتيب لانه لا يفتى الى وصدق الطرف لانما يفتى لانه يكتسب
التفتت في البعض لا يوجب ايجابا في الكل كذا في حاشية
شرح الترتيب وما نقله في حاشية شرح الترتيب مع هذه
الشرطية الى الامور الثمانية بغيره سلك من عند التفتت والاشارة
انما هي في المحاكمات لانه لابد في الموضوعات مع هذه الشرطية التفتت
عاشد وهو الاختلف في الجملة مع هذه كذا في المحاكمات والاشارة
التفتت في ناقصا الشرطية فانما يربى الى الموضوعات جميع الافراد

قوله

اراد با تحقیق در آن موضوع و وصف عمل و پسند عمل بدین
تبدیل

بعضه و التواضع في الحق كقولك في علس قوت كلفان لا يجوز

فنی

من مجموع هذه الاضافات
على سبيل التكميل
قول محمد

2

10

الطلاق للفظ على حد متقدم على التبيين فنرى قوله اطلاق اللفظ انه تعيين لفظ معناه انما مجموع التصديق انه لا قول
براهن بكونه التصديق بانه لا يتبين والتكذيب بانه لا يتبين فالتعريف فقط وادارة الوجود من البقا والابواب
قوله بانه على ما يتبين والحق ان ذكر التكذيب مهم وقع
استطرد قوله حمد

واذا عرفت مفهوم العكس فتعريف الموجبة الكلية لا تنفلس
كيفية كجواز ان يكون المحل اعم من الموضوع وعدم جواز
حد الاخص على كل افراد الاعم اذ يصدق قول كل
حيوان لا يصدق كل حيوان ان لا يصدق جزئية
فان

قوله كجواز ان يكون المحل انما لا يصدق انما ذكره المتقدم في
المسئلة مائة جزئية لا يشبه بها المسئلة الكلية على الشر
على وجه كلي وجعل ما ذكره المتقدم في التفسير بالتبيين على
موا العادة وحاصل ما ذكره المتقدم انما يجوز ان يكون المحل
الاصل اعم من الموضوع فاذا جعل ذلك المحل لا اعم موضوعا
والموضوع الاخص فهو لا يكون المحل فينا بالاضافة
على ان اعم وذلك لا يصدق على كل عدم صدق
الاخص على كل افراد الاعم وان
يعزم الا لا يكون الاخص
اخص وان اعم اعم
قوله حمد

بالمعنى وان مراد بوطيانه في المرسل انما يكون في المفردات
وفي التبيين انما هي في المفردات على ما تقرر في موضوعه الى حد
ان ذكر التفسير وادارة معنى احد على ما يقدر صدق من السبيل
لا تعد وادارة المعنى الحقيقي شرط في المقام اذ ما يصدق وادارة
المعنى الحقيقي لا يصدق على الجاز وظهر قد ادى المعنى الحقيقي بلفظ مستق
فلا يصدق على الجاز ان يكون المعنى الواحد معنى حقيقيا ومعنى جازيا
في مقام واحد باعترافه وليس كما يفكر في كلام العرب اصلا وانما انوار
عن المعنى الحقيقي المؤدى بلفظ او جزاء المعنى الجازي المؤدى بلفظ اطلاق
بلا ادع لا يصدق على عاقل وبكيفية ان هذا الوجه من الشرط في غاية القوت
لا يقدر صدق وانه عاقل فصدق عن فاضل والله ودر من حكم بان سبه
فان ارتكبا بلفظ التكليف لا يرضى به العبد والاداء الوفاي تعيين
للفظ معناه انما مجموع التصديق واعلم ان الشرط في المركب من التصديق
والتكذيب وذلك المركب ما حقيقة او مجازي والاول ليس بمراد في اشارة
بتعريفه انما كان منها يكون بانه لم يميز بين الحقيقة والتعريف بانه
على التبيين اذ بقاء التكذيب بانه على التبيين والاشارة ليس بمراد في حقيقة
ان المراد بقاء التصديق بانه فكذلك التكذيب لم يميز بين الشرط وقوله
لفظ اعم من الواحد والاكثر وكذلك التعميم اعم من المعنى الحقيقي
ومن المعنى الجازي لا يقتضي التصديق فقط بانه مجموع اطلاق اللفظ
اعني المركب ان الكلام فيه على معناه الحقيقي انما اذ انما في البقا
الى التصديق بعد ملاحظة عطف التكذيب وادارة الجزاء اعني التصديق بانه
لان البقا المعنى المرافقة فلهذا لا يسميها قولا بانه لا فائدة على البقا
على الوجود وهي التعميم على معنى ان وجود التصديق في العكس في التصديق الاصل
وان وجود التكذيب في العكس اصل لوجود التكذيب في الاصل فقول بانه
يصدق على الاول عامرية وعلى الثاني لا يصدق لانه يصدق على ان يكون العكس ناسخ
لتكذيب الاصل وليس الامر كذلك فانه قد يصدق وفي استطرد ابعث لا يصدق
لفظ

لوجوب طاقاته عنوا في الموضوع والمحل في الوجبة كلية كانت او جزئية فباللغات بعدد الجزئية من الطرفين انما اذا قلنا
كل ان لا يكون انما جزئية موضوعا فان لا يكون او لا يكون بعضا كجواز ان لا يكون الموجبة الجزئية اذ بقاء تنفلس
جزئية بهذه الكلية لا يصدق ان لا يكون الكلية تنفلس كلية وذلك بين بنسبه وتروجا وانما قول اذ اصدق سلبا المحل عن كل

من افراد الموضوع صدق سلبا الموضوع عن كل من افراد
المحل اذ لو ثبت الموضوع لكان من افراد المحل جعل اللغات
بين الموضوع والمحل في ذلك الفرد وقد ذكرنا اللغات
من الموجبة الجزئية من الطرفين وصدق الموجبة الجزئية
من الطرفين في السالبة الكلية من احد على ان

قوله لوجوب طاقاته عنوا في انما اذا قلنا على
ان لا يكون انما جزئية موضوعا فان لا يكون او لا يكون بعضا كجواز ان لا يكون الموجبة الجزئية اذ بقاء تنفلس
جزئية بهذه الكلية لا يصدق ان لا يكون الكلية تنفلس كلية وذلك بين بنسبه وتروجا وانما قول اذ اصدق سلبا المحل عن كل

لفظ التكذيب في تعريف العكس فذكر بعد تمام التعريف بسبب ذكر
التعريف في تعريف فلهذا يكون له من محصل وفه نظر لان الاستطرد
لما لا تنفلس من معنى الى معنى اخر فلهذا لم يصدق بذكر الاول التوصل
الى ذكر الثاني على ما في بعض اللغات في قوله ان يقول وفي سبه الى
قوله انما لا يكون فليصدق فلهذا كان ما ذكره المتقدم وفيه غلط لانه
المدعى محقق عدم الانفصال لا انما كان سبب محقق بقاء جزئية
الاول فانه ثبت بالتفصيل في مثال جزئية في العكس لازم لا صلا والتكليف
يدل على ان ليس لازم فاذ لم يكن لازما لا يكون عاكس لما تقرر مرة
ان قوله كجواز ان لا يكون في قوله انما لا يكون انما لا يكون انما لا يكون
فوليد قوله فانه لا يكون في مقام جازي جمع مواد الا كما يكون انما لا يكون
بالادراك انما لا يكون في قوله انما لا يكون انما لا يكون انما لا يكون
شك كل من انما لا يكون انما لا يكون انما لا يكون انما لا يكون
في قوله انما لا يكون انما لا يكون انما لا يكون انما لا يكون
جزئية وانما لا يكون انما لا يكون انما لا يكون انما لا يكون
انما لا يكون انما لا يكون انما لا يكون انما لا يكون
المحل سبب واما الموضوع غير صحيح احدها حالات لا جرة بخصوص المادة كما
في الاشياء فغير من الطرفين الى الموضوع والمحل لا يقتضيه السوق
ومعنى صدق الجزئية من الموضوع ان يكون عنوان الموضوع في الجزئية
ومن المحل ان يكون عنوان الموضوع ايضا فانه في قوله بغير صدق الجزئية
من العكس في تعريف الطرفين بهما لا يقتضي قائل من يعلم
صدق الجزئية من العكس ايضا صدقة في مادة سبب في الطرفين التوفيق و
قد عرفت ان لا جرة بخصوص المادة في باب العكس واما في التبع
لتعريف بالتبيين يرد بهما بتبيين ما ذكره الشرط لوجوب اللغات والتبيين
ما ذكره المتقدم لانه لا يقول انما لا يكون انما لا يكون انما لا يكون
المعنى في مقام التبيين غير صحيح ولذلك عاكس المسئلة من عند

24

17.6.0.

وجهه انما ذكره الشرحان بعد على عدم شراذمه اهـ انتهى
لا على عدم اعتباره اصد فلو ان في الاستحسان كما في بعض الاماكن
والا قيل سقط في بعض كنهه وان لا يناسب ولم نقل في
عنه

تحت نظر

باب الرابع في مقاصد التعريفات وهو: بالقياس في تعريفه وتعيينه فنرى
قوله وهو بالقياس الى ما بالارواح بالقياس في هذه التعريفات الالهية والاقضية والاشكال وخرورها كالما
الظهر قوله في تعريفه وتعيينه الى بالقياس الى ما بالارواح
في تعريفه بالقياس وتعيينه قولاً واحداً

وجهه انه كقولنا ان عليه التقسيم فالحق لا يخطى على ما في حاشية
الاصحاح على الكافية في انتم نعم وان فلا يه
في ان المقسم مستحق الدليل على استحقاقه التقسيم
في حال الشك على الحق كقوله انما الاتباع فحين سبب المقام
لانه لا يقتضي العلم به

فظهر بهذا التعريف وجه الاول وجه وجوه العطف ولا فتم
امر بانها تدل على بعض شئ الى انية
وجهه لو اردوا ان يثبتوا انما كان له حال من عليه
لكان الاولى

القياس هو قول جنس من ذلك من اقول يخرج القول الواحد
في الحقيقة البسيطة المستقررة على ما في قوله المردود لا اقول
ما فوق الواحد ضرورة جهة تاليف القياس من المقدمتين
من حيث جهة اقول انما الى كونها مستقررة من حيث لا يرس
بشرط نسبتهما في سابقا والاشهر انما في المقدمتين

قوله جنس الى القياس المقبول او الملقول والقول هل كقول
في تعريف الحقيقة قوله كالحقيقة ان الحقيقة البسيطة او مركبة
لانها لا تختلف حقيقة ومضاه على حكيمة فلفظها بالاياب
النسب فهي مركبة كقولنا كل انسان فان كانا مناه كجاء
الفعل فليس بالاياب عليه من المفضل وان لم يكن حقيقة ومضاه
على حكيمة فلفظها بالاياب والنسب فهي بسيطة كقولنا كل انسان
حيوان بالضرورة فاناه من ليس الا بالاياب كقوله انية فليس بالاياب
انما من الالباب كجاء بالضرورة فاناه حقيقة ليس الالباب كجاء
او على نقيضها يخرج عن التعريف بقوله الاقوال انما الحقيقة المركبة المستقررة على ما في قوله ليس بشرط اناه
بل كانت متكررة لانها لا يثبت لزومها لانها قد لا يثبت في حق

قوله

لزم يخرج المستقررات من التعريف فانها لا يثبت بالقياس الى الحق لكونها تعينيه وقوله عنها يخرج المقدمتين
المستقررات من حيثها فانها لا يثبت عنها الا بيس لا يثبت في حقها فنرى

حذفه بالنسبة ليدل على انما تشتمل البرية للمعنى لا لفظه بقية
الا قول يريد به القضا فان اراد بها القضا بالنسبة يخرج الشرع وان
اراد بها اعم منها ومن الحقيقة بالقوة يدخل الشرعية فانها مركبة من الحقيقة
بالقوة واجبة عنه باختيار الشئ الثاني والشرعية خارجة بقوله متى
سلست فان ادوات الشرع قد اخرجتها عن الشريعة واجبا فانها لا
بالقضية ما يقتضي تعديها او تقيدها بروا على الشرع ايضا يخرجها عن القضا
المفردة فلو كان مستغنى فهو حق وانما كانت الشمس ظاهرة في الزمان وجوده
والكمسب ان القياس الاول لا يثبت الا بمقدمة مفروضة وعلى كل شخص
فهو حق وان القياس الثاني مستند على مقدمة لا يتصل بالواقع وضع
المقدم لانه لما عجزنا فانها في قوة كونها كانت الشمس ظاهرة
فانها لموجوده على الشمس في القوة فانها لموجوده بل كانت
متكررة الى كونها كانت متكررة وكانت في نفسها لموجوده
قول اخر يستحق قياسه في كل من لا يفسر وكل من لا يفسر في كل من
حيال اما القياس الشرعي والالهي ولا به التعريف بل بتعيينه حتى يثبت
قبضا او بساطا كما يظهر ارادة التعريف ويستدل بقوله على انها مستقررة
مفردة في كل من لا يفسر في كل من لا يفسر في كل من لا يفسر
مرة وكل مرة جنس في العمل بحسب قبضا وهو قولنا انما سلم ما يثبت
لزم عنه قولنا في كل من لا يفسر في كل من لا يفسر في كل من لا يفسر
الشرع والتعريف كما مر على ما تقرر في المنهج عنها ولو قال عنه
يرجع القبول الى القول المتوكل ليظهر ان الصورة القياس في هذا في الانتاج
ايضا على ما في شرح المطالع والمطالع كان اريد اولي فعمل انما الهيئة جزء
الدليل عند المنطقي فان الهيئة ليس بجزء عند المنطقي ولا اصولي في الحق
بالجزئية المستقررات على الحق اي بالجزئية على حالها
وانما اليقين استقامت ومن قوله لكونها تعينيه ان المراد بجزء قول
اخر اليقين يخرج القضا في الارجح وهي ما عدا البراءة اما اذا كان

قوله المستقررات من حيثها فانها لا يثبت بالقياس الى الحق لكونها تعينيه وقوله عنها يخرج المقدمتين
المستقررات من حيثها فانها لا يثبت عنها الا بيس لا يثبت في حقها فنرى

قوله المستقررات من حيثها فانها لا يثبت بالقياس الى الحق لكونها تعينيه وقوله عنها يخرج المقدمتين
المستقررات من حيثها فانها لا يثبت عنها الا بيس لا يثبت في حقها فنرى

قوله المستقررات من حيثها فانها لا يثبت بالقياس الى الحق لكونها تعينيه وقوله عنها يخرج المقدمتين
المستقررات من حيثها فانها لا يثبت عنها الا بيس لا يثبت في حقها فنرى

قوله المستقررات من حيثها فانها لا يثبت بالقياس الى الحق لكونها تعينيه وقوله عنها يخرج المقدمتين
المستقررات من حيثها فانها لا يثبت عنها الا بيس لا يثبت في حقها فنرى

لا تسكن مع الناس لا يحرم وكل حجة جبرية ويلزم منه لا تسكن
مع الناس لا يحرم ولا تترك شيئا من هذه الخصال بقوله
لذاتها أيضا

قوله عن شدة و هو ما يتركب من قبيحين يكون مستقلاً
محمولاً وبها هو موضع الاخرى كقولنا اصواب و
سوء فانهما يترجم عنهما اسوأ لكن لا لانهما على
بواسطة ان كل واحد واحد من الشيء وانهما انما
في القبول ترك لفظ شدة انما يراو به مادة غشوا
الاصوات

الشيخ

قَوْلُهُ

والمستعمل ما كان منه القول الحسن وذلك التروم
ليس على الطريق المحمود ومن الاستحسان لا رغبة
وهو في

وجهه انه نقل كل شئ من المطلق رة على التمام
وهو حق لا تائب ان الشك الزايع مع جد على الحق
عندما يوجه اعتبار القياس الجيد بل على التيقن لا يخفى
صحة

—

و ايضا احتراز عن شئ جزء الجوهر بوجوب ارتقاء الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا بوجوب ارتقاء الجوهر المنفرد
لنقول جزء الجوهر جوهر فانه بواسطة علمي تحقيق البرهان عن كون بوجوب ارتقاء الجوهر فهو جوهر فذاري

قوله عن فعله والمراد بفعل ذلك ان يكون له القضية التي
يكون له سلطة في التزوم لا زمة لا احد المتدعين لكن يكون
حدها متغيرا له والقياس تأمل قد اجد

محمود ان وجوبه على فعله لا يربط ان الشئ وانه يكون
خروج القياس لمجرد بطلان التحقيق في وجهه بل يخرج
المطالع وان في بوجبه كما ان رايه ابو القحافة والاول قوله
في وجهه المتبادر عن الاصل فبصر

في ذلك تحقيق العلم يكون حدها ان في كل الطرفين او في احدهما
على المدعين ونسبنا طبق الحد وتقديم القول المتعلق بجزء الجوهر
سبب من الاستحاج كما مر تأمل في ان المفارقة المذكورة هل بوجوب
التحذير من بطلان القياس بالمسألة المستوي وبين القياس المبين
بجساسة التحقيق في ظهور الاستحاج او لا بوجوب والى الثاني في استخراج
المطالع واجاب ابو القحافة بعد تكرار الحد الاوسط وبعد الانتقال من القياس
المبين بجساسة التحقيق دون المبين بالجساسة المستوي انتهى وفيه ان ليس
باجد عن الشكل الرابع حتى يستقطب بعضهم عنه درجة لا غير كما لا يخفى
ان الموجبة الكلية والاثبات الكلية مستلزما للموجبة الجزئية
والاثبات الجزئية مستلزما للافضل لا غير فالقرب الاول المنهج للموجبة
الكلية والقرب الثاني المنهج للثبات الكلية في سائر بالنسبة اليها
وليس بيقين سبب بالنسبة الى الجزئية الا ان قيل للقياس المذكور
فانتقض تعريف القياس من حيث انه القياس بالاثبات الجزئية
واجاب عنه بعض المدققين بان المراد من قول الاخر هو التزوم
بواسطة كسبته لا من وجهه فيقال ان الشكل الرابع لا يربط من القضية
كسبته الا من وراءه واسطة وانما الواسطة فيما عد الاول من التزوم العلم
الحاصل بواسطة العلم فان الشكل الاول ليس فيه واسطة لا كسبته لانه
ولا كسبته العلم على ان المعبر عنه من واه المعرف بالفتح للمعرف بالسر
لا كسبته بل رتب المعرف بالسر انتهى واقل في الجواب على اصل
الابواب ان التعريف مشتمل على العمل الاربع فالقول الاخر هو المعنى الكلية
الباث في اثبات التعريف وترتيبها فلو ان الجزئيين المذكورين علة
فانما لثبات الواسطة التعريفية المذكورين لانها لها حيزية اخرى
على ان القول الاخر هو المطع فلو انهما مطلوبين من التعريفية الا وسلاهم
لان الفكر هو الحركة وهي من المطع الى الباء وى ثم من الباء الى المطع والباء
العصية المصنوعة لا خروا المراد بالتزوم انهم من السبب وغير سببه يستلزم

قوله آخر هو النتيجة ومعنى خبرتها ان تكون له احد مقتضى
القياس الاقتراني من القضي والبرهان الاستثنائي من الشرطية
والترافعة الواضحة وانما لا يكون جزءا من احد المقدمات
فيستلزم وانما شرط لا خبرية اذ لو كان كذلك لكان مقتضى
او مطاوعة على المطع مشتملة على التزوم والمهر وبفارق
القضية المركبة المستلزما لعلها او علمي تحقيق في هذا
عليها الشرط ولا ينبغي قياسه فنرى

فهو

قوله ان لا يكون له خبرية كانت النتيجة انما عين المقدمات فيكون منبذنا ولهذا مع الكلام وانما عين احد على
فقط فيكون له صفة ورة على المطع انما يكون الذي جزءا من السبب بان يكون احد مقتضى وجه شتملة على التزوم
المستلزم للمع وهو توقف الشئ على نفسه وايضا النتيجة مطلوبة غير مفروضة التسليم كذا في المقدمة قول احمد

قلت لانها لا ينبغي ان يكون له الا بال قولنا واحد المركب
منه اقول كذا اجابوا فنرى

قوله كذا ان فيه اثباته الى ان في الجواب نظره وجهه
ان التعريفية المركبة يكون قولنا موثقا من قول حتى
سلك لزم عنها لانه قولنا في هذا التعريف عليها ما رتب
والجواب المطع ان يقال المراد بالتزوم على طريق التلخيص
في قوله تعريف المعرف قول احمد

ان كذا خبرية فانها من الامور مسوقة لبيانها فهدا وبازارت
منه

فيه الشكل الثالث من غير كمال والكامل ما يظهر عنه المطع من غير تغيير
ونسب من القياس وهو الشكل الاول والقياس الاستثنائي وغير الكامل
ما بين لزم من النتيجة عنه تغيير وضع الحد وكما في الشكل الثاني والثالث
والرابع ثم القول انهم يجب ان يكونوا متباينين لكل واحد من المقدمات
فانه لو لم يتغير ذلك لزم ان كل قضيتين في سبب كيف كانا مستلزما
احدهما كذا قالوا وفيه ان المتبادر من الشرط ان القول الاخر
هو باث لثباته فهو المرتب على علمي المقدمات فثابت
انما عين المقدمات وفيه ان لا يكون له انما من نفسه فذلك هو
لانها ان لا المصداق في الاصل كونه الذي جزءا من السبب
بان يكون له او بان يكون له حتى مفروضة على جهة المدعى فعلى كذا التعريف
يترجم توقف الشئ على نفسه المستلزم للمع احتراز عن التزوم المعنى
كتوقف الابتنج على السبب وبالعكس في كذا منها لا يقترن سبب
الاخر بسبب من وايضا النتيجة مطع ومنه كجمل لفظ الاخر لا يخلو
وايضا النتيجة ما لا جمل انما لثباته فالمراد بالقول الاخر ما هو باث الثابتين
وليس المقدمات كذلك وايضا علم النتيجة حاصل من علم المجموع
فان خبر عنه وعلم المقدمات سبب عليه وايضا النتيجة ما فيها الحركة لا
ايها الحركة فالمراد بالقول الاخر ما من الحركة فعلم خبره القضية المركبة
من الشرطية ايضا فثابت الشئ كذا اجابوا الى اجابهم ولا فهم
من كسبته سرعة النتيجة استرة الى ان في الجواب نظره وان تغيير
بان انما تعريف مستدل والموجبة مانع فثابته فان ان المتبادر من
المؤلف من قول ما لم يتخرج بحث بعد قول واحد ولذلك لوج القياس
عن الاول والثاني على الاقتران وعن اداة الاستثنا فالتعريف المركبة ليست
كذلك فانها في غاية المتزاج ولذا دخلت في تعريف القضية بما تكلف
ولم يدخل القياس فلا غير عليه بل رتب يعني ان الجواب المذكور
الذي هو المنهج في تركه برة غير مسددة وفيه انه دعوى السبب في كل الزمان

وهو انما يتحقق في نفسه لا في غيره اما اختراجه في العلم ليس بالنتيجة او يتحقق في نفسه كونه في العلم صريح كونه في كل جسم من كل جنس
محدث لكل جسم محدث وهو ليس مذكورا في القياس بالعلم لا ينتج بل بالحق لا كونه دون صورته وانما استثنى
ان كانت النتيجة او يتحقق في نفسه كونه بالعلم كونه في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة
مذكورة بالعلم في كل مكان او يتحقق في نفسه كونه بالعلم كونه في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة
فالشمس ليست بالعلم فينتج النتيجة ان الشمس طالما كانت الشمس موجودة في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة
بالعلم واما فرع من تفرعات القياس وتقسيمه الى قسمين
في تقسيم كل من القسمين والكل من القسمين لا فرق في تقسيم
على حد ذاته موضوع المطر وهو المكون من الماء والحرارة فينتج
فحقول المكون من الماء والحرارة فينتج المطر وهو المكون من الماء والحرارة فينتج المطر وهو المكون من الماء والحرارة فينتج المطر وهو المكون من الماء والحرارة فينتج
توضيحه بمرور في المطر كونه في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة

قوله صورة انه انما الى جواب ما يتبعه على تعريف الاستثنائي
مما ان كونه النتيجة مذكورة في القياس بالعلم فينتج في آخره
بالعلم المذكور سابقا وكونه يتحقق في نفسه كونه بالعلم فينتج في آخره
انما يكون التفسير بالنتيجة او في العلم كونه بالعلم فينتج في آخره
التفسير بها وتفسير الجواب انما هو ان كونه بالعلم فينتج في آخره
ذكرها بغيرها في العلم كونه بالعلم فينتج في آخره
بغيرها في العلم كونه بالعلم فينتج في آخره
النتيجة على الترتيب الذي في التفسير فينتج في آخره
والكلام لا يترك ان النتيجة فينتج في آخره
والكلام لا يترك ان النتيجة فينتج في آخره
لا يمكنها قولها

الاستثناء
الاستثناء

وهو موضوع المطر كونه في العلم كونه في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة
قوله وهو موضوع المطر كونه في العلم كونه في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة
الاستثناء حقيقة بمعنى كونه في العلم كونه في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة
على دأبه كونه في العلم كونه في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة
وهو موضوع المطر كونه في العلم كونه في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة
الشرطي وهو علم بمرور كونه في العلم كونه في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة
كما في القسمين والكل من القسمين لا فرق في تقسيم
على حد ذاته موضوع المطر وهو المكون من الماء والحرارة فينتج
فحقول المكون من الماء والحرارة فينتج المطر وهو المكون من الماء والحرارة فينتج المطر وهو المكون من الماء والحرارة فينتج المطر وهو المكون من الماء والحرارة فينتج
توضيحه بمرور في المطر كونه في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة

قوله في القياس كونه بالعلم كونه في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة في كل مكان الشمس طالما كانت الشمس موجودة
النتيجة على الترتيب الذي في التفسير فينتج في آخره
والكلام لا يترك ان النتيجة فينتج في آخره
والكلام لا يترك ان النتيجة فينتج في آخره
لا يمكنها قولها

الاستثناء
الاستثناء

قوله تشبيهها بالياء اي تشبيه المعقول بالمحسوس والقدر
عبارة عن انتهاء الطول والعرض والحق قوله تقضي
اي حكم الوسط وتذكر القصر وتأويل الوسط والكر والحكم
الوسط الحكم على الصغر والحكم بالاكبر عليه وحاصله الحكم
باندراج الاصفى الوسط وباندراج الوسط الاكبر
المستفهم اندراج الاصفى الاكبر واذا كان
بدیهی الاثنان يكون اى الاثنان مبني
شكلا ولا لذلك قوله لا احد

والط

والتسليم والجسم التعليقي والاكالات المقدار مقدار الطول فقط فقط
والاكالات مقدار الطول والعرض فقط ضلع والاكالات المقدار
الشئ فحينئذ يتبين ولا يتبدل الجسم الكلي كما في الشئ فحينئذ
ان المقدار يصدق على الامتداد الواحد وعلى الامتدادين وعلى
الامتدادات الشئ فيشترط لفظ الخيبي ليس كبر او قسمة
وتدبير الغير والشئ مختلفة وفي بعضها ثابث الغير وهو الظاهر
ان المقدار مقسم الى اربعة اقسام الاولى اوسط محمول في احد المقدارين
موضوعا في الاخرى والى اربعة اقسام اخرى مقسمة الى اربعة
اشئ ولم يعتبر الاقسام الاولى الى تسعين فلم يخرج الشكل الرابع
عند قسمة الشئ الى اربعة اقسام ثابته وذلك لان الاقسام الاولى مقسمة على الترتيب
الطبيعي والاربع في المثال في المقدار فهو مقسم على الترتيب
من عادتهم بانه اشكال الاخيرين بلكل احد المقدارين
الى الشكل الاول ووجدوا ايضا الاربع مقسمة الى اربعة اقسام
جميعا حكموا بانها متشابهة على الكيفية في متطابقة على ما قال الحق
الطويل في بعض مواضعه فظهر ان تقسيم الشئ الى اربعة اقسام
متساوية فظهر ان المقدار ليسوا باثنين عن الاربع ايضا في امر
والمراد بكلمة الوسط وفيه ان المقدار من حكمه هو اكل الواحد
وهو اكل في البري يدل عليه كل شئ من المطالع حيث قال ان الشكل الاول
كما دلالة به بيني الاتباع اذ البري دالة على ثبوت الحكم على ثابته
الوسط المتدرج فيه الاصف والوسط مندرج تحت الاكبر فالاصغر
مندرج تحت الاكبر فالبري يستقيم المط فيستقيم المط النظري وما
يستقيم المط النظري فهو نظري ويتوقف صدق البري على صدق المط
فيكون مصدرة على المط والموافاة النظرية الحكم وبديهة تبدل
الغشوات فكل الحكم حادث فانه بهذا الصواب نظري ودلالة على كل

قولہ فی اشرفی انہ لکلتہ لہ اشرفیہ ہذا الا انی رفلا نا علی مقدم
علی سائر الاشکال الباقیۃ ای اشرفیۃ الاجزۃ فلانہ ثانیۃ قولہ کانتھا
علی موضوع اہ وہو موضوع اشرفیۃ مع محمول لانہ انزی یطہ لا جمل
قولہ وہی البکر فی شجرہا علی قولہ المظہی یطہ لا جمل الموضوع
فیقولہا احسن من الموضوع قولہ انہ لکلتہ اہ علی لفظہ
ایا ہذا لکلتہ مستحبہ فلانہ یبدا علیہ البکر جدا
حتى یسقط بسقطہ عن درجۃ الا انی رفلا
عنہ یکسب فیمکون ایما اذ نا خاص فی شجرہ
قولہ لا عمر

قولہ فی اشرفی انہ لکلتہ لہ اشرفیہ ہذا الا انی رفلا نا علی مقدم
علی سائر الاشکال الباقیۃ ای اشرفیۃ الاجزۃ فلانہ ثانیۃ قولہ کانتھا
علی موضوع اہ وہو موضوع اشرفیۃ مع محمول لانہ انزی یطہ لا جمل
قولہ وہی البکر فی شجرہا علی قولہ المظہی یطہ لا جمل الموضوع
فیقولہا احسن من الموضوع قولہ انہ لکلتہ اہ علی لفظہ
ایا ہذا لکلتہ مستحبہ فلانہ یبدا علیہ البکر جدا
حتى یسقط بسقطہ عن درجۃ الا انی رفلا
عنہ یکسب فیمکون ایما اذ نا خاص فی شجرہ
قولہ لا عمر

الموجب لعدم الالتحاق وهو صدق الوارد على صورة
ثابتة مع ايجاب النتيجة واخرى مع سلبها وهو يترك على
ان النتيجة ليست لازمة لذاته لا على انها اختلفت بتعقبي
النتيجة اما عند ايجاب المقتضىين فليكون لكل واحد ايجابا
ولكل واحد نفي او لكل فرس حيوانا واما عند سلبها فليكون
لا شيء من الالف لا يجرى والاشد منه الفرس وانه ان كان
يجرى وانما لكل الاول هو الذي جعل عبار العلوم اى ميزانها
واخبار الواردان فمورد بهما يمكن استقراءى مرجعا
بالمستفاد ومنه المثل وشرط ان يجزى بالضروري
وكذا البرهان

9

[illegible]

وعدم طاقات الشئيه فذا الحيوان يلاقي الانسان والفرس وان الحق
ايضا باه كمثل على كل منهم والنتيجه لا بد يعني كجابه يكون مترتبة
على صورة القياس ولا تختلف عنها بحيث لو كانت المقدامات لزم عن
المعقولات النتيجه لما عرفت اختلاف النتيجه كقولنا شئ ا
والحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وهذا الثالث من انتقال
كليه البركي مع وجود الاختلاف والمعقولات كراهه وهذا
القياس لا على خلاف الاولين فانه المعقولات موجهه فيها الى المعقولات
سلبه في الثاني وفي الاول الايجاب وفي الثاني السلب ايضا
وتصور النتيجه في هذه الايهه بالكلية فلهذا ان كل ماته الجزئيه
المعقوله تقتضي جزئيه النتيجه الشئيه بنظر احد الشرطين معنى
الشرطيه المفروكه من المذكور بمعونه اشتراك العلة وفيه نظر
لان هذه الشرطه هي وضوحها واضع المعنى مع من يمينه بالاستقرار
انتم ومنه الجهد الثام فلا حاله الى العلم بمعية الاعتقاد بها
ولم تصور كل منها الى تصور كل من الاشكال بل الى العلم
على العلة كما في صور كحشي بهذه الامثله وكان دستور هذه المعنى
والمراد به خارج الیه فانه لم ينظر في الاستسقاء بل الى الاشكال بوجه
الى الاول وبرد اليه وكان لغيا طبعيا من انتقال التمس من الاصغر
الى الاوسط ومنه الى الاكبر حتى يلزم انتقال من الاصغر الى الاكبر وهي
انتقال طبعي يتقوا الطبع السليم بالقبول وكان ملائمه بين الانتاج
والبركي وانما على ثبوت الحكم للحال فانت له الاوسط ومن جعلها
لاصغر فثبت به الحكم ولا حاجه الى فكر ولا رويه ولا معنى للمطالب
اربعه ومتى ارضى الشرف المطالب الذي هو الايجاب بالكلية لاشتماله
على شرطيه الاول الايجاب الذي اشرف من السلب فان الوجوه وجز
والعدم الثاني انه الحينه اشرف من الجزئيه لانها اشرف في العلم
لعدمها تحت الضبط ولان الكليه اخفض من الجزئيه والافضل لكل

وضرب المستقيمة اربعة وانما يستقي ستة عشر ضربا حاصلة من ضرب الصغرى في الاربع في البريات كذلك غير
انما بالصفحة اسفل ثمانية حاصلة من ضرب البتية الصغرى في البريات الاربع وكلية البريات اسفل اربعة اخرى

حاصلة من ضرب البريات في الصغرى المستقيمة
فيبقى اربعة ضرب الضرب لا يكون موجب ولا سالب فيكون موجب
كلية كل من كل جسم مؤلف وكل مؤلف كذا في كل جسم
محدث ان في كل جسم مؤلف والبريات المستقيمة في كل جسم
كل جسم مؤلف وكل مؤلف من المؤلفين في كل جسم ليس بقدر
ان في كل جسم مؤلف الصغرى جزئية في كل جسم جزئية كذا
بعضا كجسم مؤلف وكل مؤلف حاصلا في كل جسم حاصلا
والاربع حاصلة جزئية صغرى وسالبة كلية كجسم جزئية
جزئية كجسم مؤلف بعضا كجسم مؤلف ولا في كل مؤلف بقدر
بعضا كجسم ليس بقدر

من رى

قوله يستقي ستة اربع على انه لا يجوز للشيء الطبيعية
في الالات جات والافانبا يستقي اربعة ويستقي ضربا
حاصلا من ضرب الصغرى في البريات المستقيمة في كل
اوت على ان المستقيمة في البريات المستقيمة الطبيعية
ساقطة عند درجة الالات قول الله

وانما ترتب بهذا الترتيب باين النتيجة والضرب لا يكون
اسرف المحسوس وهي الموجبة الكلية لا شأنا لها على صغرى
شرف الالات والكلية وانما في سبب الالات الكلية وهي شرف
منه الموجبة الجزئية لان شرف اللون من وجود متعده
لونه شاعا ومضبوطا وانما في العلوم الزيادة شرف الموجبة
الجزئية وليس له نتيجة الاربع من الشرفين من رى

قوله باينارة وكذا باين القدمات لان الموجبة الكلية
شرف من الموجبة وانما الكلية والكلية شرفا من الكلية
وجزئية والموجبة الكلية شرفا من الالات الكلية
تأمل

قول الله

من انما علم انما علم على امر انما علمه الامور موجبة لمزيد لا حق
وكونه دستور او بقاء التوفيق وكذا الشكل الاول مستوفى في قوله
انما علم الشكل الاول اعلم المحسوس جوبلا حيث بينا سرف
الى ان بين ضرب اربعة في البريات المستقيمة في كل جسم
والترام اخذ الكلية في البريات وجعلها اربعة لانه لا ينفك
وضرب اربعة في اربعة لم يبق سرف على لا يستقيم الشكل الثاني في سرف
الاول على ان اربع في كلامه يقتضيه لانه في كل الكلية البريات شرفا
معلوم من انما علمه ولقد صاحب في ذلك في عرفه على مقتضى
الشرفين اخذت القدمات وكيفية البريات على انه لا يجوز للشيء
والطبيعية فلا فرق بينهما في عدم الاستعمال في الالات جات وروايات
ايضا لا يجوز لشيء حقيقة في التسمية وترك الطبيعة اوت على
انما في الشرف في قوة الجزئية او الكلية ومما لا ينفك في ما سبق من الشرف
في اربعة بل ينفك في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
بجزئية الكلية وغير معتبرة في الالات جات اذ لم يبرهن عليها ولا بها ولم يبرهن
في العلوم لكونها في معرض التغير والازوال انتهى وقال في موضع آخر
لا يقال ان الحقيقة الطبيعية لم تعتبر في العلوم لكونها الطبيعية المستقيمة
لان العلوم لا يبحث عن الشجيات بل الكليات لانما تقول انما علمه في شرف
الكلية توجبا على الحقيقة المستقيمة لان الحكم بها على الافراد غاية فاني ارجو
انها لا تكون معتبرة بالذات لكونها لا يكون ذلك على عدم الاعتراف بطلان
منها غاية الكلام في هذا المقام والقمة الموفق على تحقيق المرام انتهى
وفي بحث لا انما علمه الحقيقة انما توجب على راسخا من جهة
لا منفعة وليس الكلام فيها بل الكلام في انما علمه في شرف المطالب في شرف المطالب
بشجيات وبنية او خارجية وحاصلة افراد الحقيقة الكلية على انما
المنفصل عن الزم بل غير طرقت لانها غير متبينة ولانما علمه في شرف المطالب
الكلية مستخرجة من غير المنفصل فالحقيقة معتبرة ايضا وبل انما علمه

عن

والتي من الاقراني خمسة اقسام منها وجه اخر لانه اما من حيثية كذا من غير ضرورة واما من حيثية كذا من غير ضرورة
طالعة فانها موجودة وكلها كذا انما موجودا فالاخرى مستقيمة في كل كذا الشرف طالعة فالاخرى مستقيمة لانها طالعة في كل كذا
معلوم واما من حيثية كذا من غير ضرورة واما من حيثية كذا من غير ضرورة

من تعرفهم للشيء الحقيقية في التفسير من انما علمه في شرف المطالب في شرف المطالب
الاعتراف بالعلوم بانهم لا تعرفون الجزئية في شرف المطالب في شرف المطالب
لكل كذا من غير ضرورة واما من حيثية كذا من غير ضرورة
سرفا استلزاما فالحقيقة المستقيمة في شرف المطالب في شرف المطالب
في العلوم بين الكلية سرفا المستقيمة في شرف المطالب في شرف المطالب
الاربع في الطبيعة والشجيات لا تعتبر في العلوم وقد تفرع بسيط
وتبين وانما علمه في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
الطبيعية والشجيات في الاستعمال في العلوم وعدمه خارج عن التحقيق
والله الموفق على تحقيق المرام وكذا باين القدمات
كل من الالات جات وروايات انما علمه في شرف المطالب في شرف المطالب
الايكولوجيا وجه ايضا قال شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
منما الترتيب انما علمه في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
او لما ينفك الشرف على غيره انتهى فاستدركه المندكور في شرف المطالب
الجميع فالحقيقة في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
اظهر عند ذلك وجبات كل منما والكلية لا ينفك انما علمه في شرف المطالب
الكلية شرفا من الموجبة الجزئية لانها انما علمه في شرف المطالب في شرف المطالب
بشرف الضبط في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
ختم اقسام منها وجه اخر وفيه سهو لان الالات مستقيمة لانها المستقيمة
مطلقا انما علمه في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
بر في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
وفي شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
وحاصل الشرف انما علمه في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
اجنبية وفي شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
للحكمة الملوثة لانها علمها في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب

قوله

الى المنقسم بمت وبيد ولا ينفك كل عدد فهو قاسم في شرف المطالب في شرف المطالب
الشرف او شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
الشرف او شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
منصورة في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
قطعة واما من حيثية كذا من غير ضرورة واما من حيثية كذا من غير ضرورة
فهو جوازا وكل جوازا مستقيمة في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
جسم لا انما علمه في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
على المعلوم قطعا واما من حيثية كذا من غير ضرورة واما من حيثية كذا من غير ضرورة
انما علمه في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
كل عدد او قاسم في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
لا عدد الحائدين معاندا في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
كجسم كذا من غير ضرورة واما من حيثية كذا من غير ضرورة واما من حيثية كذا من غير ضرورة
انما علمه في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
او ايضا لان الشرف في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
انما علمه في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
واستدركه في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
الاستدراك في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
او ما ينفك في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
انما علمه في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
كل منما في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
واما في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
وضع بوضع كل منما في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
وضع الاخر فقط انما علمه في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
سنة انما علمه في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
الكلية منما في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
انما علمه في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
فاستدركه في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
لوجوده في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
والاخر في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب
في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب في شرف المطالب

في استنباط ما اعم من الوضع وسبب استنباطه من الرتبة وسبب استنباطه من الرتبة
 مما كانت مادية فاستنباطه من الرتبة وسبب استنباطه من الرتبة
 قطعي في الصور الاربع

ذكره لان زوج الزوج والفرع والفرع
 ضيقه بان القياس لا يجب ان يكون صادقا لحدودات فلو كانت الحدود
 المذكورة وكون الحد ومفهومه فيها ذكر من الاقسام الثلاثة يلزم
 النتيجة المذكورة فلا يلزم ما ذكره من عدم لزوم النتيجة وكونه
 السؤال لور على القياس وهو لا يضر المثال اذا كان الحكم اعم من القياس
 الكاذب القسم الا انه يلزم زوج الزوج بالبراهين
 النصف لخرس واحد سواء انتهى الى الواحد كالتأنيبه او لم ينته
 كالعشرية وهو معنى مجازي في الاصطلاح وليس هناك قرينة
 الالف والمعنى وهو ضيق وذلك الى كلمة القسم وقد جعل الاستنباط
 منه من الاستحلف وبالله التوفيق الشئ لا اله الا الله في قوله
 لانه منقوص لانه كجوابه الا ان لا يصدق عليه كجوابه
 لا يصدق على الناس لا على كل شئ الشئ الا ان لا يصدق على كل شئ
 على المذموم موافقة ولا يجب ان يكون الا ان لا يصدق على المذموم كالزوجة
 للاربع الشئ لا اله الا الله اي المنقسم بين فائدة ما
 للزوج والمراد باحد المعانيه هو الزوج والمراد بالآخر الفرد وكله
 الشئ الا ان لا يصدق على كل شئ وما صدق عليه كجوابه
 من زيد وبلر ومنه الغرس وذلك ان الغرس منقسم الى الابيض والود
 في قسم المذموم وهو الشئ في المثال ومنه اني على ان المراد في
 المثال المذكور باللائم هو المذموم موافقة كما في المثالين
 لازم الا ان لا يصدق على الشئ من هذه الالف من الغنة الاخرية ومنه
 سبب ايضا مبني على سبب الاول الشئ اني على اني في قوله
 الاول ان يكون الشرطية موجبة والشئ في ان يكون لزموتيه في المقابلة
 وعنده في المنقولة والشئ ان لا يكون من هو ما كلية الشرطية
 او كلية الاستنباط كلية الوضع او الرتبة ان كان وقت الاصل
 والانتقال وخصصها بموجبه وقت الاستنباط ووضعها لمراد بكليته

قوله ان المذموم انه منبه وهو في مرقوم لانه اما ان ينقسم
 الى الزوج او الى الفرد النصف مرة واحده فيكون زوج الفرد
 كالعشرية وان قبله اكثر من مرة واحده فان انتهى لخصفه
 الى واحد فيكون زوج الزوج والالف منبه فيكون زوج الزوج
 وزوج الفرد كالعشرية وح لا يثبت ما ذكره الشئ ان المذموم
 اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد القسم الالف يتم
 زوج الزوج والفرد

قوله فلو كان قد عرفت ان الشئ ليس الشئ في ما ذكره
 النتيجة او تنقسمها بالفضل فخط ان النتيجة او تنقسمها لا يكون
 ان يكون شئ واحد مقدس بل يكون جزاء منها والمقدسة
 التي تكون النتيجة جزاء منها شرطية لا محالة فشرطية لا محالة
 ان لا يكون اذ قوله في المقابلة ان بناء على ان الشرطية
 الشئ ليس الشئ في شئ شرط ان لا يكون موجبة كلية لزومية
 على ما بين في المطولات فيكون المقدم مفزوعا والشئ في
 لانه لا شك ان وجود المذموم يستلزم وجود اللزوم
 لا يصدق وانما اللزوم يستلزم انما
 المذموم لا يصدق قوله ان لا في المقابلة
 وما خرج المقدم ووضع الشئ في وقت لا
 في مانعة الجواب مما رخصه وانما لا
 في مانعة الجواب مما رخصه وانما لا
 قوله في ان الاستنباط الملازمة
 عامة اني على واحد
 الشرطية والسبب
 ما كانت من الشرطية
 قولاً حمداً

المش

قلت الملازمة السببية في حقيقة متداخلة فكل حكم من الاربع ملازمة من الملازمين لا يرى انه يستلزم
 وجوده الا ان لا يوجد المذموم بسبب ما لا يلزم بل ما لا يلزم من الملازمين عدمه الا ان لا يوجد
 لانه جئت المذموم بل ما لا يلزم من الملازمين عدمه الا ان لا يوجد

الاستنباط تحقق الاستنباط في جميع الاربع من جميع الاقسام فخطي
 المستقلة بين الوضع الوضع والرفع والرفع وفي المستقلة بين الوضع
 الرفع والرفع الوضع والتفصيل في المستقلة فلا تفصل ما ذكره
 النتيجة او تنقسمها بالفضل وقد عرفت ان المراد بكليته بالفضل في كل
 طرفيهما من الترتيب بدون الاتيان والاشارة لا ذكرها في ثلثها
 المذكورة لا كما في المثالين فخط ان النتيجة انما الاول فائدة
 يلزم المصادرة على المطا واما الثاني ففائدة لا يمكن تصديق التفتيش
 والمقدمة التي تكون النتيجة جزاء منها شرطية ولا بد من
 مقدمتها احد ما شرطية والاخرى كلية وهي وضع احد جزئها
 او رفعه في ان كانت الشرطية مستقلة يسمى القياس القياس وان كانت
 مستقلة يسمى القياس اما ان الشئ في وقت وضع المقدم بين عين
 الشئ في وقت رفع الشئ في وقت رفع المقدم من غير عكس ضرورة
 ان وجود المذموم يستلزم وجود اللزوم وانما اللزوم يستلزم
 انما المذموم ولا يستلزم انما المذموم انما اللزوم ولا وجود
 اللزوم وجود المذموم كما ان لا يكون الا ان لا يلزم انما اللزوم في قوله
 الشرطية مستقلة حقيقة بين وضع كل من طرفيهما رفع الآخر
 وضع رفع كل منها وضع الآخر وكل ما فيه المستقلة او مانعة الجواب
 او مانعة الجواب لا مانعة الحقيقة اربع نتائج فالجواب عشرة
 الشئ ان لا مانعة الجواب ان لا مانعة الكلام في باب في الشئ في
 في الفصل قبل لا يثبت الحكم في الشرطية كما ذكره على الشئ
 محصور ان صورة القياس الاستنباط هو الحكم يلزم الشئ في المقدم
 سواء كان القياس مطلقا او مقفولاً وسواء كانت المادة مادة
 السوات او الكموم من غير تفرقة لا يقال ان مراده الجبره للمعاني
 لا الاشياء فيمكن ان يقال العكس في مادة السوات فينتج جعل الشئ
 مقفولاً والمقدم ثابتاً لا نقول فجدت قياس اخر فثبت لا يكون الكلام

احد المعانيه حد يستلزم عدم الآخر فثبت في الحقيقة
 ومانعة الجواب انما تنقسم احدها بين جملتين لا يلزم
 احدها المستقلة من كذا يستلزم وجود الآخر وهذا في الحقيقة
 ومانعة الكل والتفصيل كمن الشئ في الاصل ذكره عليه
 التحويل الا ان لا يثبت من جملتين

قوله فثبت ان قول الحكم في الشرطية الموجبة الفزومية التي هي
 احد جزئ القياس انما يلزم الشئ في المقدم ولا يحرار
 فيه للعكس سواء كانت الملازمة من الطرفين او من احد
 فاستنباط جملتين الشئ في وقت وضع المقدم انما بين جملتين المقدم
 وتنقسم الشئ في مادة المادة والمقدسة المادة
 لانما المقدمات بلا واسطة والمراد بالاشارة
 طبع ما يكون لاشارة المقدمات بلا واسطة
 فثبت انما يستلزم جملتين المقدم بين
 جملتين ان لا يصدق انما يستلزم
 تنقسم الشئ في وقت تنقسم
 المقدم بدون العكس
 مطلقاً سواء الملازمة
 عامة امسوا
 قولاً حمداً

قوله كذا يعني ان الوجود لا يكون له
الاعتبار من المادّة حتى يتصور ان
مادّة الخلق ايضا قوله ثم من الوجود
عليك المقدّمات الاربعة ضرورات او
الضرورات اربعة ان المادّة لا يوجد
لا بد ان يكون له علة نسبة الوجود الى الوجود
في ذاته فاما كذا كذا علة لوجود
نفس النسبة في الخارج ايضا
يسمى برهان كذا لانه يبيّن
المتكسرة في ذاته
وانما رجع
قوله كذا

405

الحصول كجسمية في النفس وان لم تكن علة لوجود الجسمية مطلقا
 وبزيرة وضوحا وبيان الا الاوسط ربما يكون معلولا لا كبر
 مع ذلك يكون علة لوجود الاكبر في الا صفر لحققت منه الجسمية
 يتحرك اليها ان يوجد فيها ان رفو وجوده ان راكبر وحركة ان
 اوسط وهي علة لوجوده ان في الجسمية مع انها معلولا ان
 وليست المراد يكون الاوسط علة لا كبر او باطل ان الاشارة على العلة
 والا لا يرجح الحمل ويحي صاحب البرهان على في اصطلاح علة
 الشبوت المحكي ان ذلك الشفيع المثار اية هذا مجموعا فالحكم
 علة لوجود الاكبر وهو المستفاد في الا صفر في انفسه وان كان
 معلولا في الخارج وما ذكره من كون المحكي علة موافقا لما في نفس الامر
 ان ان ليس بموافق للتقسيم والبق كلامه من كون الاوسط علة ان
 انه تنبيه على المراد به وبهذا المقام على هذا الوجود معلوم من المستفاد
 ان يخرج اة لما كان الرواية باب الجسمية وكان مرجع ضمير
 مؤثا معنى لفظة يقينية فسر به ذلك ليوافق المرجع الضمير ويمكن
 رجوع الضمير الى قوله يقينية باق المعنى وهو الضمير والضمير او
 غيرهما فيكون المرجع قريبا فاعل من ربي يعني يرجع منه الضمير
 ان ذلك مع الواجب كجب المعلوم ايضا وبهذا تعلق الارادة يكون
 صدور الفعل واجبا فابنوت عليه ان يعلم الموجود والمعلوم
 والا فلا يتبادر او بالفعل ولا بد التقيد بالشيء من كجب
 فانه مجاز فهو العلة الجسمية فهي اول في التصور واخر في العمل
 كما يكون بالنسبة الى الشرير فيكون معلولا كجب الخارج غير موجب
 بالذات فافانفة الوجود منه لا يتوقف الا على قابلية في الكل
 فان كان المكانة كاف في قبض الوجود منه تعالى كالعمل الاول
 كانت العلة بسيطة والزم ليس كاف فيه بل يجب الى الشرط
 والآلات تكون مركبة ان العلة العمل صادر منه تحت علة الحقيقية

وهو يخرج الحكاية والجدل ويخرج قولنا لا نتاج اليقين غاية ذكره ليشكل التعريف على العمل الرابع فنرى

قوله ليس له كل مركب صا ورعين فاعل في ر
لا بد له من علة مادية وصورية وفاعلية وغائية
لأن العلة ما يتوقف عليه الشيء وما يتوقف عليه الشيء
المركب لا كان واخلافه فاعلا لا يكون الشيء
معها بالتحقق او بالفعل فاعلا لا كان الا وهو العلة
المادية كالخشب للسرير وان كان الثاني فهو
العلة الصورية كالهنية السريرية والاكاد
ما يتوقف عليه الشيء خارجا عنه فاعلا لا كان
الشيء فهو العلة الفاعلية والاكاد مالا جذا الشيء
فهو العلة الغائية واذا صدر المركب عن موجب
بالذات كتحتج الى ثلث منها وهي غير الغائية واما
البسيط الصادر عن تحتج الى ثلث الى الغائية
والغائية فقط والبسيط الصادر عن موجب
تحتج الى الغائية فقط واحتج المركب
الصادر عن تحتج الى العلة
الغائية ليس بكل على مذهب
المشككين غير المعزلة
لان الباري تعالى
محي رعين هم
ومع ذلك
افضل من مرتبة
عده الغرض
كما ينبغي
موتنه
قوله لا

وعند غيرهم الاول من الاول والاب في من الوسا لخصه كالتقوس
لا يتصور العلة الغائية اما البسيط على كنه رغبته نظرا
لان العلة لا تتحقق فيها لاننا نقول فهو معتبر في جانب المعلوم ولا يطل
العلة الا للملك غير المعزلة ولا خلاف في ان افعالها ليست
بمعلقة باخر من نوعها بل هي مطلقة عن جميع ما سواه من
الافعال والاعمال واما النزاع في ان الغواصة العائشة الى العباد
والمصالح لهم بل بعثة لئلا تتقوت في انفسهم وفي افعالهم حياة فان
منفعة الشئ من حارة اليهم والكل ذب المعزلة وكثير من الغرض
الى انها معلقة بمصالح العباد وبما يقع في خلد الشئ في التوجه في
الاشكال على من لم يتعلم بان افعال معلقة بمصالح العباد واما النزاع في
انه معلوم البعض واما الكل فم الغرض انها معلقة عند المعزلة وجوب
وعند غيرهم معلقة تعضلا فان كل ما يتنا معلقة بمصالح العباد و
ليس بمعتزلي فقط كما يشعرب لفظ كنه وقد هربت من المسئلة
احسن تحريري في غائية رسالة جهة الوحد فاشيت فارجع اليها
عده الغرض انما النزاع عن الغائش السادة اليه تحت فاجام
جميع العقلاء من اهل الملّة وغيرهم واما كونه الغائش السادة الى العباد
باعتبار تحت على الفعل وهو محل النزاع كما تقرر عند القس مرتب عليه
المنزلة وغيرها من الاستقلال والانتفاء بالوراق والاصحاب وغيرها
فانتمرة على الباقية وغيرها من مرتبة لابعثة والغواصة ترتب على افعالها
تحت بمنزلة سائر الغواصة من لطائف التعريف اشكاله على العمل
الرابع ولقد حسن في اذ خال كلمة من لانه المذكور بعض الغواصة
لا جميعها وهو ان التعريف عند المتقين من المتقنين على ما يجب
الا يكون جامعاً ومانعاً الا انك انتام وهذا التعريف مع كونه ليس
بحد جامع ومانع ومنه الطبيعة واشكاله على علة واحدة الطبيعة اخرى
وكذا على عقبيه وكذا على اشكاله والاشكال على الرابع بخلافه

القول

وقد عده واحد لطائف التعريف اشكاله على العمل الرابع بان يؤخذ باق س الى تلك العمل منقوبات
يصح حملها على التعريف بغيرها بها لا يعرف بنفس تلك العمل الرابع اذ لا يجوز ذلك لانها جارية للمعلوم
ولا يجوز التعريف بالباب بس

اشئت وان استلزمها ولو قلنا ان في هذا التعريف لطائف كما راوي
لان العلة يولم كون الاشكال على الرابع لطيفة واخر غير متضمنة لاشكاله
بما يؤخذ بالتقاس الى تلك العمل منقوبات يصح حملها
على التعريف بالفتح ليس المراد ان يؤخذ في كل التقاس الى الرابع
محمولات بل المراد ان يؤخذ في كل تعريف محمول واحد فيه بشارة
الى العمل الرابع فان المحمول في هذا المقام قول واعدة من القيد
تتمتع به المراد بالكل هو كل التعريف لان المشهور ان لا حمل بين
التعريف وبين التعريف ولا يجوز التعريف بالباب بل هو
ممنوع كما هو المشهور بل قد انما التعريف بالباب بشارة بكتب
الا وباد كما مطابقة في الظهور معنى الحق المطابقة على ذلك
الذات بطريق الاستعارة والتمثله وهو التبيه على تفاوت
الذات المتكورة في الظهور لان صورة الفكر وهو
التعريف لا كما المراد به المعنى المصدري وذلك ان الفكر بالمعنى
المصدري يتعلق بشئيين احدهما الامور التي يتبع بها التعريف
وهي منزلة المادة والثاني الرتبة العارضة تلك الامور المرتبة
وهي منزلة الصورة للترتيب فاذا انصف كل منها بما هو محتاج اليه
التأدية الى المطا انصف التعريب بالصحة حقيقة على ذية الى
المط ولذلك الكلام في السداد وان كان المراد بالظهور الامور المرتبة
فالامر في كل منها فاما بذكره في حكمه جهة الواحد
ليس نفس المولود وانك ان المولود واحد اعتباري لا يورثه الهيئة
فالادى لا يقول ليس تحت لاقه ال بل على عارضة لها كما لا يخفى
مسببة عن الشاكن وقد قرأنا الهيئة الاجتماعية اثرات ابي
ولو كانت بالمطابقة الى لو كانت ذوات المولود على تلك
الهيئة بالمطابقة لا يمنع حملها عن التعريف والى بط و عدم
ذات المولود عليها بالمطابقة بهي لا يخرج الى التبيه لا يخرج

فالقول ان رة الى الصورة بالمطابقة والى الخصال
بالاشكال وهو الحق العاقلة والمفاهيم مائة
والنتائج اليقين غاية فنرى

قوله بالمطابقة الى كالمطابقة في الظهور لان صورة الفكر
على الهيئة الاجتماعية وانك انما ليست نفس المولود بل
عارضة لمسببة عن الشاكن كيف ولو كانت بالمطابقة
لا يمنع حملها على الامور المرتبة لانها كانت بالمطابقة
قوله هو الحق اذ لا تأنها وان كانت
قائمة لا وكانت لثباتها فاعلة
لتأثيرها قوله لا

م

والتي هي اقرب من ان يحكم العقل بها ما لا يستطيع ان يحسها والاولى ان لا يتوقف على وسط
حاضر في ان يكون له اولى بالاعتناء بها والاولى ان لا يتوقف العقل بها بعد الا حاس

على شيء او يتوقف والاولى ان لا يتوقف

ان كان العقل هو الذي يثبت في ان كان
الحس بالكل هو الذي يثبت في ان كان
فالحس اما حاس السمع وهو المتواتر فانها
يتوقف على حكم العقل بالمتعارف على الخبر
على الكذب او غيره فلا يتوقف على خبر
فالحس بالكل هو الذي يثبت في ان كان
بمنزلة وجه الضبط لان الحس العقل والي
بش ريقه احد او يثبت كقول الواحد
الاشهر والكل عظم من اجزاء في الكل لا يتوقف
الا على تصور الطرفين فمنهم من لا يجوز ان يكون
اعظم من الكل كما ذكرنا في ادراكه فهو يتصور
معنى الكل والجزم في مدركه ويستحق حسرات
كقول الشمس مشرقة في المدرك بالبرهان
محرقة في الحس بالكل في حركات كقول الشمس
مسرعة في الحس بالكل في حركات كقول الشمس
عقب شربها كقولها في حركات كقول الشمس
فيها على فكر انما يثبت في

قوله على وسط ان عند تصور الطرفين والوسط
ما يتوقف على ان يكون له كذا كما يتوقف
في قول العالم حاشا لانه يتوقف على كل متغير
قوله الحس بالكل الحس بالكل وهو البصر والشم
والذوق والشم والباقي هو الحس بالكل
والكل هو الوهم والخيال في الحقيقة فالحس
عقله وليست له على كونها مواضع
الشعور او لا

قوله احد

وحيث ان مقتضى كمال اليقين فيها بسنوح البدي والمطالب لذلك دفعه وهو المعنى بالحدس
ولا حكمة فيه كلف الفكر فانه تدريجي لا دفني ولا قد يكون له خلاف ان سر فيه بالسرعة والبطء اما في الحدس
فليس بالاعتماد والكلية لانه دفني كقول نور القمر مستفاد من الشمس بوسطه مثله في الحقيقة المختلفة

قوله بعد ان

قوله وهو المعنى ان بسنوح البدي والمطالب
لذلك دفعه وحقيقته ان بسنوح البدي المرتبة
في ان لا يحصل المحل قوله

قوله فانه تدريجي لانه الفكر هو الانتقال من المحل
المشعور به بوجه ما الى البدي ومنها بعد الترتيب
الى المحل واعلم ان الحس بالكل والحدس
لا يكونان جهة على بغيره اذ لا
يحصل الحدس او النجوة
المفيد او العلم بها

قوله احد

يحمل بها الادراك وهي ايضا حاس الاول الحس المشترك
وهي القوة التي يرسم فيها صور الجوانب الخمسة بالحدس
الظاهر التي هي كالجوهر ليس لها قوتها الخاصة من غير
قدرة كماله كانت هذه القوى التي للحس في ادراكها كانت
مدركة لها مجازا وانما نسبة من القوى المدركة الى الحس وهو يحفظ
الصورة المرشمة في الحس المشتركة اذا قامت الحسبات عن
الحواس الظاهرة فهو كذا في المدرك في زمانه ثم يغيب
ثم يحفظه ولا يحفظ هذه القوة لا يمنع معرفة ذلك الحاشي
والاشارة هي القوة الوهمية وهي التي تدرك المعاني الجزئية
تستعمله بصورة الحس كالعناية الجزئية التي تدركها الاشارة
مع الذب في رتبته والحكمة الجزئية التي تدركها التخلية من انما
فتميل اليها الرابعة القوة الحافظة التي تدركها القوة الوهمية
كما ذكرنا انها ونسبها الى الوهمية نسبة الحس الى الحس المشترك
والاشارة القوة المخيلة وهي القوة التي يتصرف في الصور الحسنة
والعاني الجزئية المنتزعة عنها وتعرفها بآثارها بالتركيب و
التفصيل تارة اخرى مثل ان لا يذوق الراسين وعدم الراس
وان لا يصفه ان لا يصفه فرس ومنه القوة اذا استعملها
العقل في مدركاتها سميت مفكرة ولما ذكرنا الحس في جملة ذكورت
لها نسبة من البدي لا كمال يحصل للمعقود وغدقة وبالله التوفيق
مواضع انما اشارة الى ان الشعرا انما اسم موضوع او كمال
كالخشب والنجاب الشئ ومعنى المعنى بالشيء بمعنى الحق
سنوح الجاد والمطالب باعتبار المواد وحقيقته الاشاع
البدي المرتبة من البدي الغاية لذلك هو فيحصل المحل
فان كان حصول البدي بسهولة فهي الحسبات لانه ما يربها
تقع في العقل مرتبة ينسب في الذهن منها ايها بل الجلب والانس

فان عند ان ينفذ وفيه بحث لان القوة العاقلة قابلة لافاعلة وحلها
على النفس ان تفرقة نفس الالف النفس الانسانية لها حجب
تأثيرها على فاعلها وتأثيرها في فاعلها قوتها في القوة التي تأثرت
بحسبها عند عالم الغيب يسمى قوة نظرية والقوة التي تؤثر بحسبها
في البدي قوة حسية على ما في الحركات فاذا تقرر هذا علم ان العقل
والعقل هو النفس ان تفرقة في حقيقة للبرهان العقلية وفي هذا
المقام كلام طويل في طرف النسبة ما تقرر ان يكون لانه
يصح باعتبار الشكل الاول وهو سريعا في تقديره يكون لانه يربها
الغير وكان لا يحفظ رجوع الاشكال البقية واجبا في الاشاع
الى الاول الشئ ومعنى قياسها معا وبسبب نظرية القياس
وهي حكم العقل بها بوسط لا يغيب عن الذهن عند تصور
حدودها كقول الاربع زوايا يكونه متساوية وبسبب فالاشاع
بهما لا يغيب عن الذهن عند تصور طرفيه ومعنى تصور طرفيه
حصول قياس مرتبة منها على ما في الحركات الحس بالكل قد تم
القول الظاهرة على البدي كقولنا في البصر القوة البهية
وهو الشعر الاول وفيه كلام طويل في الحكم السمع والشم والذوق
السمع الى القوة المودعة في العصب المتفرقة في مؤخر الفخار فاذا
وصل الهواء الى مد المصوت الى تلك العصب اذ كانت فاذا وقع
الخلل فيها وقع الخلل في السمع والشئ وهو الشعر الثالث وهو المتوقف
ستودعة في زوايا في مقدم الذوق حكمي الشئ الذوق
وهو الشعر الرابع وهو فوق منبته في العصب المتفرق على جرم
الاشاع والشئ وهو الشعر الخامس وهو قوة منبته في
العصب الحاشي ولا كماله راسيا بالحدس البدي الى الحس بالكل
الى القوة التي يحمل بها الادراك البدي سواء كانت مدركة او غير
في الادراك بعضها حافظة وبعضها متفرقة فيصدق على المجموع
كل

و متواترات و هي القضايات التي يحكم العقل بها لانها تتقدم على جميع القوم و توافيهم على الكذب و مصداقه
حصول اليقين كقول محمد عليه السلام اذ في النبوة و انظر المعجزة على يده فانه كمن بالبداهة ان النبوة و الامم
الخاصة

فان

قوله يستدل به اه فيه إشارة الى ان مثل الاستدلال
كثير ثم ليس الا في بعض المقامات لا يجوز العقل كذا
بقرينة خارجية قوله و مصداقه اه اي ما يصدق
و يدل على بطلان حدسنا و يبين ان لا يشترط فيه
عدد معين مثل خمسة او اثني عشر او اربعة او تسعة
على ما قيل بل ما يصدق وقوع العلم بالشيء قوله اه
فليس فيه ترتيب و لا في الحركة الاولى على ما في بعض حواشي شرح
الشمسية لاننا قلنا ان القضايات المتقدمة و مبسوطة الى ان مجموع الكليات
منها المتشعرة الى المبادئ المتكسبة حال كونها مفردة است
و منها الى المبادئ الاخرى فليس ترتيب لها ان الحركة الاولى هي تحديد
تلك المبادئ ثم الانتقال من المبادئ المشعرة من وجه الى الوجه
و منها الى المبادئ رافعة لا يستلزم شيئا منها حركة و ذلك لما في قوله
الى ان الترتيب اللازم للحركة ان النبوة فهو موضع الحركة كونه تلك
المبادئ لا يغير في كلام المحقق نظر لانه قد ظهر ان مثل من
الانتقال ليس بسبب الحركة فتقول ان الحركة فيها محل نظر و لا ينبغي
المبادئ المشعرة بوجه ما كذا يبرز طلب الجواهر المطلق سواء
كان تصوريا او تصديقا لا يكون حجة على الغير الا اذا كان
مجردا معه او صاحب حدس معه و فيه نظر لانه لا يجوز ان يكون
و المتواترات و الحكيمة لا تكون حجة على غير من حصل اليقين
بها كما في شرح القسطاس من ان الاستدلال كثر منهم
ان احالة التواطؤ على الكذب انما هو في المحسوس اذ امر العقل
مثل حدوث العالم او قدمه الا اجبر به جميع العلم لا يستحيل العقل
تواطؤهم على الكذب على ما في بعض حواشي الشمسية ايضا ثم
افادة كبر المتواترات اليقين بدعي و نظري بان هذا خبر قوم
لا يمكن توطؤهم على الكذب و كان خبر كذا فهو حق فيفيد اليقين
و المشهور هو الاول اما خبر الثاني عليه السلام فهو يفيد اليقين بطريق
النظر لانه خبر من ذلك المعجزة على صدره و كل خبر كذا فهو صدق
يفيد اليقين و فيه ان الفرق تحكم كذا في بعض حواشي شرح الشمسية
ايضا فتأمل ما يصدق في العالم من مصداق الاشياء ما يصدق
انتهى كلام الشرح في الامور الكبر و القضية فميز المتواترات
الاخبار من المشهور و خبر الواحد حصول اليقين للسمع و قطع

النظر

وجه الثاني ان باب المعجزة يدخل فيه الامور
وكذلك لم يشبه الامور الاكل من سقلا الا
من حضور الله تعالى بالنبوة الازلية و هو على من
تأمل ما كتب الامام حيث اورد الاستحالة ثم وقفها
باجوبة حكيمة فالفرق ليس بحكم فانهم

سنة

قوله فان العقل اي العقل يتصور انما هو بمت و يبين عند تصور الامر و التفرع في الحال اه في قضية
قياسها معها قوله من مقتضات اه و هي قضية يعرف بها جميع الناس كسب شهرتهم فيما بينهم اما انما لها على مقتضى
عامة كقول العدل و الظلم فيجب و انما في قلب علم من الرتبة كقول مراعات الضعفاء و محوذة و اما ما فيهم
من الحكم كقول كسب الشهرة محوذة و اما ما فيهم
الضعفاء منهم من عادته كقول في الجواهر انما عند العقل
و عدم شجته عند غيره و من سرائع ادواب كالمور
الشرعية و غيرها و وراثة كسب الشهرة التي يكتسب بالادب
و يعرف بينهما بان النفس لا تفرض خالصة عن جميع الامور
الخافرة ففعله حكم بالادب و لا المشهور و هو قد تلوها
صادقة و قد تلوها كادبة بخلاف الادب فانها صادقة بالية
قول احمد

م

النظر عن الغرائز انما هو بمت و يبين عند تصور الامر و التفرع في الحال
محصل المقام انما يتصور الطرفين لا ينفك عنه تصور الوسط
وهو لا ينفك عنه ترتيب القياس فلهذا امور ثلثة متتالية
فتنظر اهلها فتصل بسهولة قيس من مرتبة من مرتبة فليس
قضية قياسها معها كذا في قوله ان معنى التفرع انما هو التفرع
بمت و يبين في الوسط عين الطرف انما تقول لانتم ذلك جواز
الابواب فيغير التفرع بالمتنقسم بالمت و يبين بغيره بالانتم
يعرفونها جميع ان سائر مكنون في شرح هذا الكتاب و في غيره
يعرف من الاعتراف و هو الصواب و هي القضية التي يحكم
بها العقل بواسطة عموم اعتراف الناس بها و ذلك الاعتراف
الماضي عامة و هي من ادب التي تسمى بالصدق فيها
كقول العدل من مراعات الضعفاء و هو اساس
الفقرات محوذة و هي خفيات كقول في الجواهر انما يكتسب
الغرائز او من سرائع يعني من المشهورات ما يطابق
عليه الترتيب كقول الطائفة واجبة او من ادب فتوكل المنعم
واجب ثم المشهورات قد يكون استقرايا كقول تكرار العمل على
و دفع الخضم واجب وايضا المشهورات اما مشهورة على الإطلاق
و اما كسب صناعة كقول السبط و قد ارباب ملكة كقول
الامم واحد و الترتيب حرام فالافت في لا يكون من المشهورات
لانها هي التي يعرف بها عموم الناس على ما قالوا في ان الناس
اما جميع افراد الناس و هي المشهورات على الإطلاق و جميع افراد
طائفة و هي المشهورات عند طائفة من الناس و وراثة كسب
الشهرة يشعربان التفرع لا يصدق على اليقين و سبب الامم
كذلك و قد قال صاحب المحاكمات و هي المشهورات كالمور
و غيرها للمسا لها اعتبارا واحدا هي من حيث انه يحكم محض العقل

قوله وتختلف باختلاف اهل البيت ان قضية ما يكون مشهورة في زمان دون زمان وفي مكان دون مكان وان لكل قوم مشهور
بحسب عادتهم وادابهم وكل اهل زمانة ايضا مشهور بحسب عادتهم واعلم ان الجدل بين اثنين من المسلمات ايضا

فكل واحد من الطرفين له وجهان في حق ما ينسب اليه من الحكم
ويجوز قبولها وبهذا الاعتبار يكون مشهورات فقهاء الشيعة معتبر
في الشريعة انتهى والمستفاد من قوله ويزق بينهما ان المشهورات
تقابل اليقينات وحكم المشهورات لها الحلاق الا في ما يكون
اليقينات والاخص ما يتصل باليقينيات تدبر لا فخر في جاهله

انه لو فرض انه خلق دفعة من فريث مدة وفارسته علم ثم عرف
عليه بغيره انما يتوقف فيها بخلاف الاوليات فانه لا يتوقف فيها
ان لكل قوم قومه فقول جميع الناس علم من جميع اهل زمان
او جميع الناس من اهل زمانة مخصوصة والا يكون التوفيق خاصا
فقد برر ان الجدل بين اثنين من المسلمات ايضا انما يتصل

بمشهورات او ثنائيات منها والمسلمات هي القضايا التي يؤخذ
منها الحكم مسلمة او قد يكون مسلمة في مذهب الخصوم فحينئذ وكل واحد
منهم الحكم في دفع الاخر حقيقة كانت او بالجهة المجتعية القيسية الحقيقية
والدوران فارتد روح المطالب القيسية الجدل في الملوك مشهور

او ثنائيات من المسلمات ويمكن صياغة جملها في قوله من افتقار الفرضين
عند دويعة البرهان والزام الحكم والحق في القول لا يفتقر الى شرح الاشياء
ان القيسية الجدل مركبة من المشهورات او من حقائق واحدة
من الشريكات وهي المسلمات من المحالين والجدلي اما يجب

بخطه رأيا ويمكن ذلك الرأي وضعا وغاية سعيه ان لا يلزم
واما سئل معترض يهدم وضعا وغاية سعيه ان يلزم فاجيب بالحق
اقبته ان قاس من المشهورات المطلقة او المحدودة حقا او غير حق
والسائل يؤلفها فاجيب من غير مشهورة او غير مشهورة كما

ان موافاة جدل مسلمات مستحتمة فصورها ايضا ملزمة بحسب التسليم
والنسب قيسية كما استقر فكلان غاية الجدل هي الالزام
او دفعه انتهى لا سيما في المعجزات وفيه ان خبر النبي عليه
السلام بغير اليقين لا ينفي مع انه قد تغرر في موضعه ان غاية الخطابة

الاقناع



والشعوب من ثنائيات معقدات تنسب منها النفس كالحكمة بغير سبيل او تنسب كالحكمة بغير سبيل
والخطابة من ثنائيات معقدات تنسب منها النفس كالحكمة بغير سبيل او تنسب كالحكمة بغير سبيل
ويسمى ثنائية او معقدات عظيمة كاذبة كما يقال ان وراء العالم قضا لا ينطق الله ان قوله بها الحكيم سمي

سفسطة والاقول بها الجدل يسمى ثنائية
فالخطابة معقدة في التفسير السفسطة والثنائية
فشاري

قوله تنسب اليه والفرض من ان لا تنسب اليه بالترتيب
والترتيب ويزيد في ذلك ان يكون الشعر على وزن
او يشهد بصوت جيب قوله ولا يكون له ولو كان شيئا
بالحق اما ان يكون له من حيث الطوق او من حيث المعنى

ان من حيث الطوق فلو كان له من حيث الطوق او من حيث المعنى
على كذا رتبة فليس وكل فليس هناك شيء ان تلك
الصورة هي الوجود والما من حيث المعنى فلو كان له من حيث المعنى

الموضوع في الموجهة لقول كل انسان وفرض
فليس له من حيث المعنى فلو كان له من حيث المعنى
بشيء ان بعض الناس لا يفهمون وفرض
ان موضوع المقدم ليس موجودا

ان ليس له من حيث المعنى فلو كان له من حيث المعنى
الخطابة تنسب اليه وفرض
والسكينة واعظم قدرتها
الا حراز عن الخطابة
قال لا ان يعرفون
الشرا لا يعرفون
لكن تنسب اليه
فمن لا يعرفون
الخطابة تنسب اليه
بشيء فيه
قوله قد

ان قسما من الاشكال لا يربطه الجواب انه يجوز ان يكون لم يبلغ
حد التواتر لم يبلغ كجوز ان يكون له دلالة الحق بمنزلة عقل
اريد به لازمه وهو العلم في تفكير امر الله تعالى في تظلم الله
تعالى بالاشكال لا والله تعالى والاحتجاب عن نواحيه تعالى خلق
الامر بان لا يكون الاصل في باب التظلم اذ به يحصل الحكمة

لما ينشأ الخطابة والوفاة لم يترك التظلم مع ان او تنسب لثنية
انما عالمنا في ان الفقه علم اقله بيقينية وببانه مذمور لا
الاصول وفيه ان المسئلة ان جرت ودية ثنية لما اشترط ان لا يكون
قد يخطئ وقد يصيب والحق الا كان التمثيل لا يثبت في غير ما انما
حقا بان لا يكون لها مشهور في منه الاسباب على ان الناس
الخطابي ينسب باحد ولا احد والفرض منه ان الشعر
مركب من الخطابة بالحق سوا كانت مصدقها او لم يكن
وسواء كانت صادقة في نفسها او لم تكن وهي التي لها طيبة
وناليت ينسب لانما تنسب عنها لما فيها من الحقائق وغيرها
حتى ان مجرد الحق ربما يقتضي ذلك ان اثره الوزن بغيره
سواء جاز انما هي في وقفا المستطيقين كانوا لا يعتبرون معه
الوزن في حد الشعر وتختصرون على التمثيل والتكميل ويعتبرون
مع الوزن والجمهور لا يعتبرون فيه الا الوزن والواقعية
في حد الشعر بل يبيد رواجها في مرتضى من حيث الصورة
اراد بها ما كالا من الخطابة في الخطابة من ان الناس
الخطابة تنسب اليه على الصورة المنقوشة على الجدران والاقول بها
بشيء لثنية بل هو حق بحسب الطور والخط قد يكون فيها ما
وقد يكون غلط في شئ منها بل يكون منقوشا في المطر من به الامام
وفارعة ان الاخر من ثنائيات مع العلم بانها سفسطة تنسب للحكم

والحمد لله الذي جعله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة
 والحمد لله الذي جعله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة

والحمد لله الذي جعله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة
 والحمد لله الذي جعله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة

قوله والحمد لله الذي جعله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة
 والحمد لله الذي جعله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة

والحمد لله الذي جعله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة
 والحمد لله الذي جعله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة

والحمد لله الذي جعله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة

والحمد لله الذي جعله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة
 والحمد لله الذي جعله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة

والحمد لله الذي جعله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة
 والحمد لله الذي جعله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة

والحمد لله الذي جعله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة